جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه – الطور الثالث–

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر البطالة على التضخم في الدول النامية من منظور منحنى فيليبس خلال الفترة 1991–2018

إعداد الطالبة: قندوز حنان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2023/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ شريي مُحَمَّد الأمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
د/ بضياف عبدالباقي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن قانة إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا مساعدا
د/ مقدم ليلى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ ميلودي عبدالعزيز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د/ مسعودي مُحَمَّد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
د/ عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه – الطور الثالث–

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر البطالة على التضخم في الدول النامية من منظور منحنى فيليبس خلال الفترة 1991–2018

إعداد الطالبة: قندوز حنان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2023/06/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ شربي مُحَمَّد الأمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
د/ بضياف عبدالباقي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن قانة إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا مساعدا
د/ مقدم ليلى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
د/ ميلودي عبدالعزيز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د/ مسعودي مُحَمَّد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
د/ عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه مِلْءَ السماوات والأرض ومِلْءَ ما بينهما ومِلْءَ ما شئت من شَيْءٍ بعد أهل الثناء والمجد أحقّ ما قال العبد وكلنا لك عبد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطيَ لما منعت ولا ينفع ذا الجدّ منك الجد، اللهم صل على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى أله وصحبه أجمعين.

الإهـــــــــداء

أشكر الله تعالى وأحمده حمداً كثيراً طيباً مباركً فيه الذي وفقني في إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة هذا النجاح

إلى من بلغ الأمانة وأدى الرسالة حبيب قلبي سيدنا مُحَمَّد ﷺ

إلى من قال الله تعالى فيهما بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى قرة العين ...إلى من جُعلت الجنة تحت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن حنانها سقتني...إلى تلك المرأة العظيمة ...صديقتي وحبيبتي... **أمـــي الـــعـــزيـــزة نيلي فاطمة الزهراء**

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى روح أبي الطاهرة **أبي العزيز رحمه الله عليه**

إبراهيم قندوز

إلى من أفنوا شبابهم في تعليمي بإسم الأخوة والمحبة والعطاء إخواني وأخواتي كل واحد باسمه وإلى أزواجهم وزوجاتهم، وإلى كل أبناء إخوتي من شاكر إلى جنان.

إلى كل الأهل والأقارب من بعيد أو قريب، إلى كل من أحبيناهم وبادلونا نفس الشعور...

إلى كل صادق في هذه الأمة يسعى إلى بناء مجدها والرجوع بها إلى سالف عهدها.

حنان قندوز

الشكر والتقدير

(.... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكر الله أن وفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي ...وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: أ.د بن قانة إسماعيل، والأستاذ بضياف عبد الباقي على اشرافهما وتوجيهاتهما المفيدة وملاحظاتهما القيمة.

وشكر خاص الى الأستاذ المسؤول على دفعة 2019/2018 في الدكتوراه تخصص اقتصاد كمي، أ.د شربي مُحَمَّد الأمين على كل ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح.

كما نتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساعدني وشجعني منذ بداية دراستي في الجامعة الى يومنا هذا وأخص بالذكر: أ.د سلامي أحمد، الأستاذ جوادي عصام، أ.د بن ختو فريد أ.د غريب بولرباح، الأستاذ هتهات السعيد، الأستاذ مايو، الأستاذ عبادة، الاستاذة شطيبة.

وأترحم على روح أستاذنا الفاضل الأستاذ بن مالك حسان رحمة الله عليه وجعله من أهل الجنان

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة لتخصيصها جزء من وقتهم لمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه تطويره وتحسينه.

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى الأخ كرامة عبد الواحد على كل مجهوداته التي بذلها في سبيل إتمام الأطروحة، وإلى موظفي المكتبة الذين قدموا لي كل التسهيلات، وإدارة العلوم الاقتصادية وشكر خاص خاص لكل عمال الجامعة الذين يبذلون كل جهودهم في سبيل راحتنا

وما من سبيل آخر في هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في السر والعلن ولو بكلمة.

وصل اللهم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملخـــــــــــــص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة إبراز ودراسة أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس لعينة من الدول النامية، واختبار مدى تطابق علاقة فيليبس التقليدية على الواقع الاقتصادي الجزائري وباقي اقتصادات النامية خلال الفترة 1991-2018 وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية، وأدوات القياس الاقتصادي لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج بانل الديناميكية)، واختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تفاديا للانحذار الزائف، اختبار التكامل المشترك، ونموذج Panel ARDL.

توصلت هذه الدراسة قياسيا بناء على بيانات متغيرات الدراسة إلى أن هناك علاقة تكاملية توازنية طويلة الأجل بين التضخم والبطالة خلال الفترة 1991-2018 وهي علاقة طردية حيث أن زيادة البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.30% وهي علاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي استحالة تطبيق منحنى فيليبس على اقتصاديات الدول النامية خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن الدول النامية تعاني من ركود تضخمي طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاح : تضخم؛ بطالة؛ منحنى فيليبس؛ دول نامية؛ ركود تضخمي؛ نموذج Panel ARDL.

Abstract:

This research paper aims to try to highlight and study the impact of unemployment on inflation from the perspective of the Phillips curve for a sample of developing countries, and to test the extent to which the traditional Phillips relationship corresponds to the Algerian economic reality and the rest of the developing economies during the period 1991-2018 and by relying on economic theories and economic measurement tools for dynamic Pannel models Time series stability tests to avoid false alarm, cointegration test, and Panl ARDL model.

This study concluded, based on the data of the study variables, that there is a long-term equilibrium complementary relationship between inflation and unemployment during the period 1991-2018, which is a direct relationship, as an increase in unemployment by one unit leads to an increase in inflation by 2.3%, which is a relationship that is not compatible with economic theory, and therefore The impossibility of applying the Phillips curve to the economies of developing countries during the study period, and this indicates that developing countries suffer from stagflation throughout the study period.

Keywords : Inflation; Unemployment; Philips curve; Developing Countries; stagflation Panel ARDL Models.

قائمـــــــــــــة المحتويـــــــــــــات

الملخـــــــــــــص VI
قائمـــــــــــــة المحتويـــــــــــــات VII
قائمـــــــــة الجـــــداول XIII
قائمـــــــة الأشكـــــال البيانيـــــة XIV
قائمـــــــــة الملاحـــــــــق XVI
قائمـــــــــــــة الاختصارات والرمـــــــوز XVII
أ– توطئة ..... ب

الفصـــــــــــــل الأول الأدبيات النظرية حول التضخم والبطالة

تمهيد 2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التضخم 3
المطلب الأول: تعريف التضخم 3
الفرع الأول التعريف المبني على النظرية الكمية: 4
الفرع الثاني: التعريف المبني على نظرية الدخل والانفاق 4
الفرع الثالث: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب 4
المطلب الثاني: أنواع التضخم 5
الفرع الأول: التضخم وفقا لحدته "شدته" 6
أولا: التضخم البطيء أو الزاحف 6
ثانيا: التضخم الجامح 6
الفرع الثاني: التضخم وفقا للمصدر الجغرافي 6
أولا: التضخم المحلي (الداخلي): 6
ثانيا: التضخم المستورد: 6
الفرع الثالث: التضخم وفقا للمصدر الموضوعي 7
أولا: التضخم عن طريق الطلب 7
ثانيا: التضخم عن طريق التكاليف 7
ثالثا: التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية 7
الفرع الرابع: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار 8
أولا: التضخم الظاهر 8

ثانيا: التضخم المكبوت 8
المطلب الثالث: نظريات المفسرة لظاهرة التضخم 8
الفرع الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية..... 8
أولا: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي 9
ثانيا: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي 15
الفرع الثاني: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم..... 24
المبحث الثاني: أدبيات نظرية حول البطالة 25
المطلب الأول: تعريف البطالة 25
الفرع الأول: تعريف البطالة حسب المنظمة الدولية للعمل **ILO** 25
الفرع الثاني: تعريف البطالة حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية **INSEE**..... 26
الفرع الثالث: تعريف البطالة حسب مكتب إحصائيات العمل الأمريكي: 26
الفرع الرابع: تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات(**ONS**): 26
الفرع الخامس: البطالة من منظور التنمية المستدامة 27
المطلب الثاني: أنواع البطالة 28
الفرع الأول: أنواع البطالة حسب نمط التشغيل 28
الفرع الثاني: أنواع البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي..... 29
الفرع الثالث: أنواع البطالة حسب طبيعتها الخاصة 31
المطلب الثالث: قياس البطالة..... 32
الفرع الأول: تصنيف الأفراد القادرين على العمل، قياس معدل البطالة 32
الفرع الثاني: صعوبات قياس معد البطالة 33
الفرع الثالث: حالة وديناميكية التعطل (التدفقات داخل وخارج البطالة) 33
المطلب الرابع: آثار البطالة..... 34
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة 34
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة..... 36
الفرع الثالث: الآثار السياسية للبطالة 38
المطلب الخامس: النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة 39
الفرع الأول: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية 39
الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية النيوكلاسيكية 41
الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكينزية 42
الفرع الرابع: النظريات الاقتصادية الحديثة في تفسير البطالة..... 44

أولا: نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل Labor Stock & Flow Theory..... 44
ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل: Segmentation Theory of the Labor Market 46
ثالثا: نظرية الأجور الكفؤة Efficient Wage Theory 46
رابعا: نظرية اختلال سوق العمل Disequilibrium Theory of Labor 47
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول العلاقة بين البطالة والتضخم..... 48
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم 48
الفرع الأول: العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم تغير الطلب الكلي..... 48
الفرع الثاني: العلاقة الايجابية بين البطالة والتضخم تغير العرض الكلي..... 49
المطلب الثاني: تحليل البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية السابقة 50
الفرع الأول: التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم..... 50
الفرع الثاني: التحليل الكينزي للبطالة والتضخم..... 51
خلاصة الفصل..... 54

الفصل الثاني: تفسير منحنى فيليبس في النظريات الاقتصادية

تمهيد 58
المبحث الأول: أطروحات نظرية لمنحنى فيلبس..... 59
المطلب الأول: منحنى فيلبس الأصلي..... 59
المطلب الثاني: التحليل الرياضي والاحصائي لمنحنى فيليبس..... 61
الفرع الأول: التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس 61
المطلب الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس..... 65
الفرع الأول: منحنى فيلبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي (تحليل ليبسي) 65
الفرع الثاني: منحى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم (تحليل ساملسون وروبرت سولو)..... 70
الفرع الثالث: تحليل النقديين (ميلتون فريدمان) 71
المبحث الثاني: الركود التضخمي ودور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس..... 72
المطلب الأول: الركود التضخمي وانهيار منحى فيليبس 72
الفرع الأول: اختفاء منحنى فيلبس..... 73
الفرع الثاني: الركود التضخمي 74
أولا: مفهوم الركود التضخمي..... 74
ثانيا: خصائص الركود التضخمي..... 76
المطلب الثاني: التوقعات التكيفية 77
الفرع الأول: معالم التوقعات التكيفية..... 77

الفرع الثاني: منحنى فيلبس في ظل فرضية التسارع..... 79
المطلب الثالث: التوقعات الرشيدة 80
الفرع الأول: معالم التوقعات الرشيدة 80
الفرع الثاني: منحنى فيلبس وعدم فعالية السياسة الاقتصادية 83
الفرع الثالث: نقد نظرية التوقعات الرشيدة 84
المطلب الرابع: منحنى فيليبس الكينزي الجديد الهجين 85
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 87
المطلب الأول: الدارسات باللغة العربية..... 87
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية..... 90
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة 94
خلاصة الفصل..... 97

الفصـــــل الثـــالث الدراســـــة القياسيـــــة

المبحث الأول: نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي ومتغيرات الدراسة للدول النامية 100
المطلب الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها 100
الفرع الأول: مفهوم الدول النامية..... 100
الفرع الثاني: تصنيف الدول النامية..... 101
أولا: تصنيف البنك العالمي للدول النامية..... 102
ثانيا: تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية 102
ثالثا: تصنيف الدول إلى ثلاثة عوالم..... 102
المطلب الثاني: نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي للدول النامية 103
الفرع الأول: التطورات الاقتصادية العالمية..... 104
أولا: معدلات النمو الاقتصادي 104
ثانيا: معدلات التضخم 106
ثالثا: معدلات البطالة..... 107
الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للدول النامية..... 112
الفرع الثالث: معيقات الانطلاق الاقتصادي..... 115
المطلب الثالث: عينة الدراسة ومتغيراتها..... 117
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة..... 117
الفرع الثاني: وصف عينة الدول المستخدمة في الدراسة(الحد الزماني والمكاني) 118

الفرع الثالث: مصادر المتغيرات 126
أولا: المصادر الأولية: 126
ثانيا: المصادر الثانوية: 126
المبحث الثاني: الأساسيات النظرية في التحليل القياسي لبيانات بانل 127
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل **Panel Data** وصعوبات تطبيقها 127
الفرع الأول: تعريف بيانات بانل **Panel Data** 127
الفرع الثاني: أهمية استخدام نماذج بانل 128
الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق نماذج البانل 128
المطلب الثاني: اختبار التجانس 129
الفرع الأول: مرحلة اختبار التجانس الكلي 129
الفرع الثاني: مرحلة اختبار تجانس المعاملات 130
الفرع الثالث: مرحلة اختبار تجانس الثوابت αi 130
المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل 132
الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model (PRM)** 133
الفرع الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model (FEM)** 133
الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects Model (REM)** 134
المطلب الرابع: المفاضلة بين نماذج البانل 135
الفرع الأول: اختبار فيشر المقيد (**Fisher's exaact test**): 135
الفرع الثاني: اختبار مضاعف لاغرانج (**Lagrange Multiplier Test**) 136
الفرع الثالث: اختبار هوسمان (**Hausman Test**) 136
المطلب الخامس: اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المشترك لبيانات بانل 137
الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل 137
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك 140
المبحث الثالث: دراسة وصفية احصائية وبيانية لمتغيرات الدراسة 145
المطلب الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرات الدراسة حسب كل الدول 145
الفرع الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم **INF** حسب كل الدول 145
الفرع الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة **UNP** حسب كل الدول 146
المطلب الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرات الدراسة حسب العينة 147
الفرع الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم حسب العينة 147
الفرع الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة حسب العينة 152

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة 158
المطلب الأول: اختبار التجانس ل Hsiao 1986 158
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك 159
الفرع الأول: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة 159
الفرع الثاني: اختبار وجود تكامل مشترك 161
المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكية Panel ARDL..... 161
الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلى 161
الفرع الثاني: تقدير نموذج Panel–ARDL..... 162
خلاصة الفصل..... 164
الخاتمة 166
قائمة المراجع..... 174
قائمة الملاحق 185

قائمـــــــة الجـــــداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحـــة
(1-3)	التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرة التضخم INF ومتغيرة البطالة UNP حسب كل الدول	145
(2-3)	التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم حسب العينة	147
(3-3)	التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة حسب العينة	152
(4-3)	نتائج اختبار التجانس ل Hsiao 1986	158
(5-3)	نتائج اختبارات استقرارية السلاسل	160
(6-3)	نتائج اختبار التكامل المشترك	161
(7-3)	نتائج تقدير نموذج Panel-ARDL وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG	162

قائمـــــة الأشكـــــال البيانيـــة

الرقم	العنـــــوان	الصفحـــة
(1-1)	التضخم في النظرية الكلاسيكية	10
(2-1)	معادلة كامبردج للأرصدة النقدية	13
(3-1)	التضخم في النظرية الكينزية	18
(4-1)	منحنى الطلب على النقود (التفضيل النقدي) للمعاملات والاحتياط عند كينز	21
(5-1)	علاقة الطلب على النقود (التفضيل النقدي) لدافعي المعاملات والإحتياط بسعر الفائدة لدى كينز	21
(6-1)	العلاقة بين الطلب على النقود، الأوراق المالية، وسعر الفائدة	22
(7-1)	العلاقة بين الطلب على السيولة لأجل المضاربة وسعر الفائدة	23
(8-1)	إيضاح من هم العاطلون	25
(9-1)	شرح البطالة المقنعة بواسطة منحنى الناتج الكلي	28
(10-1)	التدفقات إلى البطالة وخارجها	34
(11-1)	التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية	40
(12-1)	مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي	42
(13-1)	التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية	43
(14-1)	البطالة والتضخم	49
(15-1)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً لتحليل الكلاسيكي	51
(16-1)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقا للنظرية الكينزية	52
(17-1)	أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظيف ومستوى الأسعار	53
(1-2)	منحنى فيلبس الأصلي	61
(2-2)	منحنى فيليبس " البطالة والتضخم"	62
(3-2)	السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة وفي معدل التضخم	64
(4-2)	العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)$ وبين معدل الأجور $(\widehat{W})$	66
(5-2)	العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)/N^s$ وبين معدل الأجور $(\widehat{W})$	66
(6-2)	العلاقة بين كل من فائض الطلب على العمل والأجور عندما $(N^d - N^s) = 0$	68
(7-2)	الأجر الحركي لكل سوق عمل	69
(8-2)	منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم	71

(9-2)	منحنى فيليبس في الأجل الطويل وفقا لتحليل فريدمان	72
(10-2)	معدل البطالة الطبيعي والتعديل باتجاه حالة الثبات	79
(11-2)	الخطأ في تقدير معدل التضخم	82
(12-2)	آثار صدمة توسعية في ظل فرضية التوقعات الرشيدة	83
(1-3)	خطوات ومراحل اختبار التجانس لHsiao	132
(2-3)	التمثيل البياني لسلسلة التضخم INF حسب كل الدول	146
(3-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP حسب كل الدول	146
(4-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الإفريقية	148
(5-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الآسيوية	150
(6-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الأمريكية	151
(7-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الإفريقية	154
(8-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الآسيوية	155
(9-3)	التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الأمريكية	156

قائمـــــــــة الملاحـــــــــق

الرقـــم	العنـــــــــــــــــنوان	الصفحـــــــة
01	المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة حسب كل الدول	184
02	التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة لكل الدول	184
03	التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب كل دول العينة	185
04	نتائج الإحصاءات الوصفية للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة التضخم حسب كل عينة	187
05	نتائج الإحصاءات الوصفية للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة البطالة حسب كل عينة	187
06	اختبار التجانس ل Hsiao 1986	188
07	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة INF عند مستواها I(0)	188
08	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة INF عند مستواها I(1)	188
09	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة D.UNP عند المستوى I(0)	189
10	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة D.UNP عند I(1)	189
11	نتائج اختبار التكامل المشترك	190
12	نتائج اختبارات درجة الإبطاء	191
13	درجات تأخير متغيرات الدراسة والنموذج المناسب	192
14	نتائج تقدير نموذج Panel-ARDL وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG	193-192

قائمـــــــــــــة الاختصارات والرمـــــــوز

المختصر	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
ADA	actual aggregate demand	الطلب الكلي الفعلي
INF	Inflation	التضخم
UNP	The unemployment	البطالة
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
WB	World Bank	البنك الدولي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
OIC	Organisation of Islamic Cooperation	منظمة التعاون الإسلامي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
FEM	Fixed effects model	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	Random effects model	نموذج التأثيرات العشوائية
PRM	Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي
PMG	Pooled Mean Group Estimator	مقدرة وسط المجموعة المدمجة
Ecm	Term Correcting Error	معامل تصحيح الخطأ
GMM	Generalized Method of Moments	طريقة العزوم المعممة

المقـــدمـــــــــــة

أ- توطئة

يعد تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل من بين أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية إذ تعتبر البطالة والتضخم من بين المتغيرات الأكثر أهمية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، ومن أبرز وأخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصادات دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية على حد سواء، وتعوق عمليات التنمية في أي مجتمع وذلك لما ينعكس عليهما من اختلالات تعود بالسلب على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها، فالتضخم يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، فضلا عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات والأنشطة المختلفة، أما البطالة بأنواعها المختلفة يترتب عليها انخفاض الناتج الوطني وإهدار لجزء من الثروة الوطنية لدى المجتمع وتزداد حدة الآثار السلبية الناتجة عن البطالة والتضخم كلما زادت معدلاتهما واستمرت هاتين المشكلتين لفترة زمنية طويلة، ولهذا حضي موضوع البطالة والتضخم بالاهتمام الكبير خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر العديدة إلى يومنا هذا، كما استدعى ذلك أيضا من سلطات أي دولة محاولة احتوائهما ومعالجتهما وتخفيف من الآثار الناجمة عنهما وانتهاجها مجموعة من الأساليب والسياسات والبرامج التي تهدف في مجملها إلى تقليل الأضرار الناجمة عنهما من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوظيف الكامل.

وقد كان من أهم نتائج النظرية العامة لكينز، التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف، وكان ذلك أمراً منطقيا، لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، ومنذ أن استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، حيث كان من أبرز سمات الأدب الاقتصادي المعاصر أن ظهر في أواخر الستينات اهتمام متزايد حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتين التضخم والبطالة، في ضوء الحقائق المشاهدة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه جهاز السوق دورا رئيسيا في تحديد مستويات الأسعار والأجور، فضلا عن تحديد الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي على السلع في اطار المفهوم الكينزي للتحليل الكلي، ومن هنا جاء وليام فيلبس ليعرض طبيعة هذه العلاقة في عرض بياني، أطلق عليه منحنى فيليبس، وفي هذا السياق نشر البروفيسور A.W.Phillips الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة تحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957 وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة بإنجلترا للفترة -1861-1957.

وفي عام 1960 قام الاقتصادي ريتشارد ليبسي بإجراء بحوث يثبت من خلالها وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، واستخدام بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، حيث تبين له أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها ارتفع معدل الأجور، وبعد ذلك قام كل من بول ساموسلسون وروبرت سولو بتطوير الفكرة وتوصلا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة المعروفة بمصطلح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح

المشكلات الاقتصادية الكلية وتحديد أهدافها، وقد تعد ذلك الأمر إلى رجال السياسة وصناع السياسات الاقتصادية، فمنذ أواسط الستينات أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للحكومات في البلدان الصناعية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان)، تشير إلى هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وكانت حكومات هذه البلدان تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسات النقدية والمالية التي تحدد كيفية الوصول إلى" التوليفة المثلى "بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل، ومنذ ذلك الوقت تمتع منحنى فيليبس بمصداقية واهتمام كبير خلال الفترة 1959-1969 وأعتبر بمثابة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية والتي كان هدفها الرئيسي في العالم بعد الحروب تحقيق المثلث الذهبي لأهداف السياسة الاقتصادية والمتمثل في تحقيق التوظيف الكامل، والنمو الاقتصادي، والاستقرار السعري.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه العلاقة التبادلية لدى الاقتصاديين والسياسيين إلا أنها تعرضت للتشكيك في مصداقيتها من قبل أتباع المدرسة النقدية في نهاية الستينات، وتعرضت للاهتزاز الشديد وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينات وطوال عقد السبعينات ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والتضخم قد تعرضت للانهيار، وبرزت ظاهرة جديد تدعى بالتضخم الركودي في مطلع السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، فقد لوحظ في السبعينات أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيليبس، وهنالك وقع الكينزيون في ورطة شديدة فمن ناحية لم يعد ممكنا في ضوء النظرية الكينزية تفسير حالة الركود التضخمي، ومن ناحية ثانية لم يكن ممكنا لصناع السياسة الاقتصادية من صلب النظرية العامة لكينز استخلاص ما يفيدهم لمواجهة هذا المأزق، وقد وجهت للمدرسة الكينزية العديد من الانتقادات اللاذعة وخاصة من أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان والذي وصف منحنى فيلبس بأنه مضلل تماما لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الإسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ورأى أن السبب الوحيد الذي يبتعد فيه الاقتصاد عن المعدل الطبيعي للبطالة هو خطأ العمال في تقديرهم للتضخم المتوقع مما يجعل الزيادة في الأجور الاسمية فقط.

بعد ذلك تم استخدام نظرية التوقعات السعرية من طرف أنصار المدرسة النقدية كمتغير جوهري في بناء منحنى فيليبس، ذلك أن الأسعار المتوقعة تلعب دورا جوهريا في تحديد مسار تحرك كل من الأسعار والأجور، وذلك على افتراض أن الأفراد يتمتعون بالرشادة الاقتصادية، إلا أنها كانت تتميز بطابعها المتكيف، وهذا أدى إلى ظهور أبحاث ودراسات أخرى حاولت نمذجة التوقعات دون الوقوع في أخطاء نظامية، وقد كان Robert Lucas أول من أدخل فكرة التوقعات الرشيدة، ولم تسلم هذه النظرية من الانتقادات حتى ظهر تيار أخر قام ببناء أفكاره على أنقاض نظريات السابقة وعمل على تطوير منحنى فيليبس من خلال دمج فرضية التوقعات العقلانية مع الفرضيات الكينزية والنماذج العشوائية الديناميكية ليتمخض عنها نموذج فيليبس الكينزي الجديد (الهجين) وعليه باتت العلاقة بين المتغيرين محل خلاف بين المدارس الاقتصادية فكانت كل مدرسة تضع التعديل الذي تراه مناسبا ما أعطى عدة علاقات لمنحنى فيليبس انطلاقا من العلاقة الأصلية، وقد تم القيام بعدة درسات تطبيقية لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار عدة بلدان من أجل صياغة سياسات ملائمة لمكافحتهما وكانت النتائج مختلفة من بلد لآخر، وعليه لاتزال هذه العلاقة محل نقاش وجدل بين العديد من الاقتصاديين في مختلف الدول، والعصور.

ب- الإشكالية

تعاني اقتصاديات الدول النامية من ظاهرتي التضخم والبطالة، والتي تعدّ من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات العالم، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ويعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين المواضيع التي حضت بالدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها أرائهم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبران من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليهما السياسات والبرامج الحكومية، وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة مشكلات تتعلق بمؤشرات الإقتصاد الكلي مثل (خلل ميزان المدفوعات، الديون الخارجية، وارتفاع الأسعار)، وبالتالي قد يؤدي ذلك حتما لعدم إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدولة وعلى ضوء ما تقدم، يمكننا طرح السؤال الرئيسي المعبر عن إشكالية الموضوع محل الدراسة كما يلي.

ما مدى قدرة منحنى فيليبس على تفسير أثر البطالة على التضخم في الدول النامية خلال الفترة 1991-2018؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية إلى جملة من الأسئلة الفرعية المبينة كما يلي:

- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في اقتصاد الدول النامية خلال الفترة 1991-2018 ؟ وما مدى تطابق فرضيات منحنى فيلبس التقليدية مع حالة الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر؟
- هل هناك تبادل طويل الأجل أم قصير الأجل بين البطالة والتضخم في الدول النامية خلال الفترة 1991-2018؟
- هل يمكن استخدام منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية خلال الفترة 1991-2018؟
- ما دور التوقعات التكيفية في تفسير منحنى فيلبس؟ وما مدى توافق تحليل نظرية التوقعات التكيفية مع منحنى فيلبس للدول النامية خلال الفترة 1991-2018؟
- هل منحنى فيليبس الكينزي الجديد قادر على تفسير ديناميكية التضخم في الدول النامية؟

ت- فرضيات الدراسة

- توجد علاقة تبادلية عكسية بين البطالة والتضخم في الدول النامية خلال الفترة 1991-2018، ومنه وجود تطابق في فرضيات منحنى فيلبس التقليدية مع حالة الدول النامية خلال فترة الدراسة؛
- يوجد تكامل مشترك بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الدول النامية خلال الفترة 1991-2018؛
- يمكن استخدام منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية خلال فترة الدراسة؛
- نفترض أنه لا يمكن أن يتوافق تحليل نظرية التوقعات التكيفية مع منحنى فيلبس في الدول النامية وذلك لعدّة أسباب؛
- منحنى فيليبس الكينزي الجديد قادر على تفسير ديناميكية التضخم في الدول النامية بالاعتماد على نظرية التوقعات العقلانية وكذلك انطلاقا من سلامة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

ث- مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هكذا مواضيع والتي تولي أهمية بالغة للجانب التطبيقي في المجال الاقتصادي؛
- من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أيضا هو محاولة تقديم دراسة مكملة لدراسات سابقة ولكن بشيء من التفصيل، نظرا لقلة الدراسات القياسية باللغة العربية التي تناولت هذا الموضوع معتمدة في ذلك على تطبيق نماذج بانل في الدول النامية؛
- الإلمام بالموضوع من الجانب النظري والتجريبي وتقديم إضافة ولو بسيطة في حقل الدراسات القياسية، محاولة بذلك إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد باللغة العربية حول مدى تأثير البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس في اقتصاديات الدول النامية خلال الفترة 1991-2018؛
- مدى خطورة هذه ظاهرة التي تنعكس سلبا على معظم أفراد المجتمع، والتي تؤدي إلى اختلال مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتشكل خطورة على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الاقتصاد الكمي الذي زاولت فيه دراستي لما بعد التدرج، والايمان بمدى أهمية الطرق الكمية والقياسية في بناء النماذج الاقتصادية خاصة على المستوى الكلي.

ج- أهداف الدراسة

- ✓ توضيح الإطار النظري لظاهرة البطالة والتضخم لدى مختلف المدارس الفكرية، والتأصيل النظري للعلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فيليبس، والتعرض لطبيعة الجدل الذي أثير حول هذه العلاقة منذ أن عرضها الاقتصادي الإنجليزي A.W.Phillips في منحناه الشهير، والذي عرف باسمه ومحاولة إسقاطها على الواقع الاقتصادي للدول النامية؛
- ✓ تشخيص وتحديد العوامل التي تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة والتضخم في الدول النامية، وذلك على ضوء النظرية الاقتصادية ومدى إسهام السياسة النقدية والمالية في خفض معدلات التضخم والبطالة، وبالتالي التخفيف من حدة التأثيرات السلبية الناتجة عنهما؛
- ✓ إبراز أهم أساليب وأدوات القياس الاقتصادي، والنماذج القياسية والطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم، ومن ثم تقدير منحنى فيليبس في اقتصاد الدول النامية المختارة، واختبار مدى مطابقته لواقع اقتصاد الدول النامية المختارة؛
- ✓ محاولة بناء نموذج قياسي يسمح بتحديد أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس في اقتصادات الدول النامية خلال الأجل الطويل، وفق التيار الجديد الذي قام بدمج التوقعات الرشيدة في منحنى فيليبس والتحصيل على منحنى فيليبس الهجين؛
- ✓ الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة المركبة من التضخم والبطالة، ومحاولة معرفة المتغيرات التي لها الدور الرئيسي في التأثير على المشكلة في الاقتصاد النامي، الأمر الذي يمكن أن يساهم في المساعدة على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل السلطات المختصة في رسم السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار.

ح- أهمية الدراسة

تعاني اقتصاديات الدول النامية من وجود معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم والتي تقف ورائها أسباب عديدة نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع، وأدت إلى هدر في إمكانيات الدول النامية سواء كانت بشرية أو المادية ولذلك تكمن أهمية الدراسة في تطرقها إلى معالجة أهم المواضيع التي تحظى باهتمام واسع اليوم في العالم، والأكثر طرحا للنقاش لدى الباحثين الاقتصاديين من خلال البحث عن دقة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة، ولعل ما زاد الاهتمام بهذه الدراسة هو الجدل القائم حول طبيعة هذه العلاقة، أو إن صح التعبير حول وجودها من عدمه، نظر للظهور معضلة جديدة ألا وهي الركود التضخمي والذي أثبت عدم صحة منحنى فيليبس لكل الأزمنة، كما يرجع هذا الاهتمام إلى ما يفرضه كل من التضخم والبطالة من تكاليف اجتماعية واقتصادية على الأفراد والمؤسسات، ونظرا لأثارهما السلبية الاجتماعية والاقتصادية، السياسية، التي تعاني منها كل المجتمعات والمجتمع الجزائري بصفة خاصة ومدى انعكاسهم على النشاط الاقتصادي لدول النامية، ضف إلى ذلك أن مشكلتي التضخم و البطالة تحظى باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن الأهمية تنبع من مدى حاجة جميع الدول لمعالجة مشاكل الاقتصاد الكلي والمتمثلة بالدرجة الأولى في مشكلتي البطالة والتضخم، لذا ينبغي الإسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب عل استمرارها وهذا ما يسمح لنا في درستنا محاولة تقديم تشخيص دقيق لهذه لظاهرة ومساعدتهم بالاعتماد على النظريات الاقتصادية، واستخدام الطرق القياسية المناسبة في التوصل إلى إيجاد حلولا مناسبة.

خ- حدود الدراسة

الحد المكاني (الجغرافي):

خصت هذه الدراسة الدول النامية دون غيرها، حيث تم اسقاط النموذج المقترح على عينة مكونة من20 دولة نامية، حيث تم اختيار هذه الدول من بين باقي الدول النامية، طبقا للخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة سواء الإيجابية منها أو السلبية، وقد تم توزيع هذه العينة على ثلاثة حدود جغرافية قارية هي :سبعة دول من قارة إفريقيا، وستة دول من قارة آسيا، سبعة دول من قارة أمريكا اللاتينية.

الحد الزماني:

حددت فترة الدراسة من سنة 1991 إلى غاية 2018 ، ويعود اختيار هذه الفترة إلى عدة أسباب منها: توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة ولكل دول العينة، كما شهدت الدول المختارة في هذه الفترة بالتحديد أزمات اقتصادية عالمية أثرت سلبيا على اقتصاداتها كما تزامنت كذلك مع فترة حرجة شهدت تفاقما كبيرا للظاهرتين محل الدراسة، وكذلك تميز هذه الفترة بالمرحلة الانتقالية، وذلك باشتمالها لكل التحولات الاقتصادية (من دول ذات اقتصاد مخطط مغلق إلى دول ذات اقتصاد مفتوح اقتصاد السوق)،و بالتالي فإن النموذج المقدر و النتائج المتحصل عليها لن تكون منحازة لفترة ما مثلا فترة الرخاء على فترة أخرى مثل فترة الانكماش.

د- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيا منا لتحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية لها، واختبار مدى صحة الفرضيات، سوف نعتمد في دراستنا على الأسلوب التحليلي بشقيه الوصفي والكمي والاستقرائي وذلك بما يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة، حيث سوف نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري لإبراز كل ما يتعلق بالإطار النظري الخاص بالبطالة والتضخم والعلاقة بينهما المشكلة في منحنى فيليبس، والاستقرائي عن طريق استقراء الدارسات السابقة والأبحاث، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بين متغيرة البطالة ومتغيرة التضخم وإسقاط الدراسة التي قمنا بها على الواقع العملي للاقتصاديات الدول النامية محل الدراسة، استخدمنا أحد الأساليب الكمية والمتمثلة في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج البانل الديناميكي)، وذلك بالاستعانة ببرمجيات التحليل الإحصائي والقياسي

(Eviews9.0 , Gretl 2020b11 , Excel2007, Stata15.1)

ذ- صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات هذا البحث في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال التباين والتضارب الكبير في المعطيات الإحصائية من جهة، وغياب معدلات البطالة والتضخم لبعض الدول النامية في سنوات معينة من جهة أخرى.

ر- هيكل الدراسة

للإلمام بأهم جوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة متضمنة التوجهات الرئيسية للدراسة والإشكالية التي تعالجها، وتتعقبهم خاتمة، تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية للبطالة والتضخم، وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية لظاهرة التضخم كما اتت بها النظرية الاقتصادية من مفاهيم الظاهرة و أسبابها، تصنيفاتها وتطور تفسيرها في الفكر الاقتصادي، في المبحث الثاني تناولنا مشكلة أخرى تعد في عالمنا اليوم من أخطر المشكلات التي تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء البطالة وقد تم التطرق إلى جل المفاهيم المتعلقة بها، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى المفاهيم العامة حول العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم حسب النظريات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني قمنا بتخصيصه للحديث عن تفسير منحنى فيليبس في النظريات الاقتصادية وقد قسمنها إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول أطروحات نظرية لمنحنى فيلبس بداية من نشأته ثم تطوره إلى غاية ظهور الشكوك المثارة حوله وظهور معضلة أخرى، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الركود التضخمي ودور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس، ثم إستعرضنا في المبحث الثالث: الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا، حيث قمنا بعرضها وتقييمها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

في حين الفصل الثالث فقد خصص للدراسة القياسية، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، حيث إستعرضنا في المبحث الأول النظرة الشاملة حول الوضع الاقتصادي ومتغيرات الدراسة للدول النامية، أما المبحث الثاني فتضمن الأساسيات النظرية في التحليل القياسي لبيانات بانل، والمبحث الثالث تناولنا فيه الدراسة الوصفية الإحصائية والبيانية لمتغيرات الدراسة، بينما خصص المبحث

الرابع للدراسة القياسية لأثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس للدول النامية خلال الفترة 1991-2018 ، وقد تمحور حول عرض النتائج ومناقشتها وذلك مرورا بعدة مراحل من بينها دراسة الاستقرارية، دراسة علاقة التكامل المشترك...إلى غاية بناء وتقدير النموذج القياسي الأفضل للدراسة Panel Ardel ومن ثم تحيل النتائج ومناقشتها، لتنتهي الدراسة بالخاتمة التي تضمنت مجموعة من النتائج، التوصيات والاقتراحات، الأفاق المستقبلية.

الفصـــــــــــل الأول

الأدبيات النظرية حول التضخم والبطالة

تمهيد

اكتسب النموذج الكينزي شهرته الفكرية من قدرته الفكرية على التصدي لأزمة الكساد الكبير 1929-1934، مقابل التراجع الفكري للنظرية الكلاسيكية التي وقعت عاجزة عن تقديم رؤية عملية لتجاوز الكساد الذي أصاب الاقتصاديات الرأسمالية في الغرب، حيث يعزى تألق النظرية العامة لكينز إلى اهتمامها بقضية البطالة والتوظف ودور الطلب الكلي في القضاء على الكساد وزيادة الدخل والتوظف وهو الأمر الذي جعل النموذج الكينزي يحظى بالقبول والاعجاب من قبل صانعي القرار الاقتصادي، وفي حقيقة الأمر هذا لم يكن وليد الصدفة وإنما كان تماشيا مع مسار الأحداث والوقائع الاقتصادية في تلك الفترة، حيث تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل هذه الاقتصادات، وقد أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مداسه واتجاهاته على غرار المدرسة الكينزية.

في حين يرى علماء الاقتصاد بأن التضخم كذلك يعد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، سياسية مركبة، متعددة الأسباب، ولها العديد من المظاهر والأشكال والآثار، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتراجع، وقد عرفت الشعوب القديمة التضخم لكنه كان نتيجة غش النقود، أو زيادة كمياتها فتنخفض قيمتها وترتفع الأسعار، وعند المعالجة كان يختفي تماماً ولفترات طويلة ربع قرن أو أكثر، أما في الظروف الراهنة وعلى وجه التحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مازال في تصاعد مستمر، فقد كانت أسبابه نقدية، أما في عالم اليوم فقد تعددت الأسباب من نقدية ومالية وهيكلية، إرتفاع التكاليف والتضخم المستورد وآخرها العولمة، حيث يمكن نقل التضخم عن طريق السلع والخدمات، بل في إطار العولمة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم إلى الركود سوياً وبالعكس، كما أثبتت الدراسات بأن التضخم يؤدي للتفاوت في توزيع الدخل فيزيد غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وإذا إستمر لفترة طويلة يظهر تراجع في الاستهلاك وقد حتى يتوقف عند بعض شرائح من المجتمع، وتضطر الحكومات عندها للتدخل وبث روح الأمل من جديد.

ولا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسيا في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف إستقرار مستوى الأسعار، فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو ثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما هو تقليل لهوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية، ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، والتي يعبر عنها بالمنحنى الشهير منحنى فيلبس Phillips Curve.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التضخم

يعد التضخم من إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أغلب بلدان العالم وخاصة النامية منها، لما لها من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة وقد إختلفت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجتها والحد من تأثيراتها، لذا تسعى الدول للقضاء على القوى التضخمية كونها تشكل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم وذلك باعتباره " الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[1]".

في حين أشار بعض الاقتصاديين إلى ظاهرة التضخم، وأكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية مشيرين إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف التضخم كنتيجة يراد بها الارتفاع المستمر في الأسعار ومن بينهم:

- **Gandener Ackley**: يعرف التضخم بأنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار وليس الأسعار العالية وبعبارة أخرى إن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة.[2]
- **Grouther**: يعرف التضخم بأنه حالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.[3]
- **A.C.Pigou**: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول.[4]

بينما إعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر.

التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:

يمكن تصنيف التعاريف المبنية على هذا المعيار ضمن ثلاثة فروع هي:

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص249.

[2] Gardner Hugh Ackley, **macroeconomic theorie**, Edition 10, Publisher Macmillan, New York, 1961, p422.

[3] Geoffrey Growther, **an outline of money**, Published by Thomas Nelson, London, 1948, p107.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية – البنوك التجارية – البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص215.

الفرع الأول التعريف المبني على النظرية الكمية:

تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم بأنه ((كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار))، أي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة.

وبالتالي كلما ألقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار والتي تنم عن حدوث ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير أي أن التضخم يتوافق تماما مع الزيادة في كمية النقد وهذا ما أخذ به معظم اقتصاديين القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث سيطرت مفاهيم النظرية الكمية النقدية على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، بحيث نسبوا ظهورها لارتفاع النقد المتداول في السوق، مؤيدين آراءهم حول تفسير نشوء الحركة التضخمية على حجج ومبررات اقتصادية منها: ارتفاع الأسعار، استفحال أثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى انخفاض في قيمة العملات نتيجة ارتفاع الأسعار في بلدان هذه العملات مما ألجأها إلى اتخاذ بعض الإجراءات للحد من استفحال هذه الظواهر التضخمية، والحد من ارتفاع المستمر للأسعار، لتوفير التوازن لاقتصادها حيث لجأت في بعض الحالات إلى الغاء عملاتها واستبدالها بعملات أخرى جديدة كما حصل في ألمانيا سنة 1923م، في حين اكتفى البعض من هؤلاء الاقتصاديين بتعريف التضخم بناء على النظرية الكمية دون النظر أو ذكر الاثار المترتبة عليه، كالقول بأن التضخم " هو الزيادة في كمية النقد المتداول".[1]

الفرع الثاني: التعريف المبني على نظرية الدخل والانفاق

تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم على أنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الدخل النقدي ومن ثم الإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، في حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار.

لقد أُعترض على هذه النظرية، من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية[2]

الفرع الثالث: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب

يبنى هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية وليس الإيجابية أي التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب وبالتالي يعرف التضخم وفقا لهذه النظرية بأنه ((زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار))

ولقد اشترط البعض من هؤلاء العلماء الاقتصاديين شروطا يجب توفرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، حيث اشترط Aba Lernerأن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، في حين اشترط البعض الأخر منهم ان يكون مستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع والخدمات، وأسواق عوامل الإنتاج

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص14-15.

[2] فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص167.

فزيادة الطلب على العرض تفترض وجود فائض في الطلب الإيجابي في كل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج، وهذا يعني وجود فائض في العرض السلبي في كلا السوقين.[1]

ومن المفكرين الاقتصادين الذين نادوا بنظرية العرض والطلب واعتبروها سببا منشأ للظواهر التضخمية Piru، Kortis، lerner، Kenze.

- يعرف Piru التضخم بأنه: ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات؛
- يعرف Kortis التضخم بأنه: ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة؛
- يعرف Marchel التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار؛
- يعرف Lerner التضخم بأنه: زيادة الطلب على العرض؛[2]
- يعرف Kenze التضخم بأنه: زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي ارتفاع المستوى الخاص بالطلب الكلي الفعلي عن مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي حدوث فجوة ما بين حجم من الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.[3]

وفقا لتحليل المدرسة الكينزية ينشأ التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (ADA) (الانفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم (ADF) للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما[4].

وعموما يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود بحيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالارتفاع في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

يمكن تصنيف أنواع عدة من التضخم طبقا لبعض المعايير وذلك نظرا لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، لكن على الرغم من ذلك التعدد إلا أن هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع إذ أن ظهور نوع

[1] غازي حسين عناية، **مرجع سابق ذكره**، ص 18-20.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص141.

[3] غازي حسين عناية، **مرجع سابق ذكره**، ص 92.

[4] ناظم الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 394.

معين من التضخم في نشاط معين قد يكون سببا لظهور نوع أو أنواع أخرى، كما أن هناك خاصية مشتركة تجمع بين كل الأنواع المختلفة للتضخم "عجز النقود عن أداء وظائفها كاملا ".[1]

الفرع الأول: التضخم وفقا لحدته "شدته"

أولا: التضخم البطيء أو الزاحف

في ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطيء شديد غير ملموس فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيا وبمعدلات منخفضة، حيث ينشأ عادة هذا النوع من التضخم في أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد وتتزيد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع.[2]

ثانيا: التضخم الجامح

هو الارتفاع المستمر للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع، بل من يوم إلى يوم، وارتفاع الأسعار يكون تبعا لارتفاع النفقات وارتفاع النفقات تبعا لارتفاع الأسعار ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار ويضطر الأفراد إلى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلافي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب وبالتالي سوف تزداد قيمة النقود تدهورا باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم .[3]

وبالتالي يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي كونه يظهر نتيجة الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.[4]

الفرع الثاني: التضخم وفقا للمصدر الجغرافي

أولا: التضخم المحلي (الداخلي):

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.[5]

ثانيا: التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع في اقتصادات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخما مستوردا.[6]

---

[1] حسام علي داود، معن النسور، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011، ص162.

[2] حمدى أحمد العنانى، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص69-70.

[3] أحمد مُحَمَّد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي: أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث – دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2012، ص79.

[4] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، 184-185.

[5] حسام علي داود، معن النسور، **مر جع سابق ذكره**، ص163.

[6] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **مر جع سابق ذكره**، ص185.

الفرع الثالث: التضخم وفقا للمصدر الموضوعي

أولا: التضخم عن طريق الطلب

يعرف هذا النوع من التضخم على أنه الحالة التي يتجاوز فيها الطلب الكلي العرض الكلي ولفترة زمنية طويلة عند مستوى الأسعار الجارية أي بدفع الأسعار إلى الأعلى نتيجة انتقال دالة الطلب الكلي إلى الأعلى، أي عندما يكون الاقتصاد في وضع توظيف كامل لا يمكن زيادة الإنتاج في الأجل القصير وذلك لعدم وجود موارد يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج ومن ثم فإن زيادة الطلب الكلي على السلع لا تواجهها موارد تساهم في الإنتاج لهذه السلع لمواجهة الطلب عليها ونتيجة لذلك تأخذ الأسعار في الارتفاع مما يدفع بالاقتصاد بعدم القدرة على الإيفاء بالإنتاج لتغطية الطلب، وعليه يفوق الطلب الكلي العرض الكلي.[1]

ثانيا: التضخم عن طريق التكاليف

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع نفقة الإنتاج، بدون أن يكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات والأسباب التي تؤدي إلى زيادة التكلفة أو نفقة الإنتاج ترجع في الغالب إلى ارتفاع أجور العمال عن طريق النقابات دون أن يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج.[2]

ثالثا: التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الاختلالات التي تعمل على زيادة كمية النقود خاصة في الدول النامية ويمكن تقسيم الاختلالات كما يلي:

1 – الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية حيث يتعرض الطلب على المواد الأولية لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج مواد أولية تتقلب أسعارها بشدة، وبالتالي عند زيادة الطلب العالمي على المواد الأولية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات الدول النامية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول الناجمة عن حصيلة تلك الصادرات بشكل غير عادي بالإضافة إلى زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب، وفي ظل العرض الغير مرن للإنتاج فإن الأسعار سوف ترتفع؛

2 – جمود الجهاز المالي للحكومة حيث يترتب عليه انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي مقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة، ويعتمد هذ الجمود على مرونة الحصيلة الضريبية نتيجة للتغير في حجم الدخل، مما يؤدي إلى حدوث العجز في الموازنة الحكومية، حيث يتم تمويل هذا العجز بقوة شرائية جديدة تحصل عليها الحكومة من الجهاز المصرفي، بمعنى تمويل العجز تمويلا تضخميا. [3]

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص324.

[2] أحمد محمد أحمد أبو طه، **مر جع سابق ذكره**، ص86.

[3] جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد الخصاونة، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص130-131.

الفرع الرابع: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار

أولا: التضخم الظاهر

هو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية فيها.[1]

ثانيا: التضخم المكبوت

يتجلى هذا النوع من التضخم بتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعد الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع إستمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها وليس القضاء عليها والحد من استفحال أثار في المجتمع عن طريق اتخاذ إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة.[2]

المطلب الثالث: نظريات المفسرة لظاهرة التضخم

لقد تعددت واختلفت النظريات المفسرة للتضخم في تفسير التضخم وتحديد مصدره وذلك لتعدد الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية إلا أن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي وبالتالي فإن حدوث صدمات تضخمية في أي منهما يترتب عليها ارتفاع مستوى الأسعار ويميل مستوى الأسعار إلى الارتفاع ذاتيا بفعل قوى أخرى، في حين يرجع بعض الاقتصاديين حدوث التضخم لأسباب ترجع إلى اختلالات في هيكل الطلب والعرض في الدول النامية.

الفرع الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية

تميز القرن السادس عشر بارتفاع واضح في الأسعار في معظم الدول الأوروبية، لذلك أسندت مهمة إجراء تحقيق حول هذا الارتفاع إلى غرفة الحسابات بباريس سنة 1563 قام بها Malestroit الذي توصل إلى أن الارتفاع في الأسعار ليس إلا نتيجة انخفاض كمية المعدن التي تحتويها الوحدة النقدية، وأنه إذا انخفضت كمية المعدن التي تحتويها هذه الوحدة، فإن الأسعار المعبر عنها بها سترتفع. إلا أن تفسيرات Malestroit لقيت الكثير من الانتقادات من طرف (Bodin1968) هذا الأخير أرجع ارتفاع الأسعار إلى عدة أسباب أهمها وفرة الذهب والفضة، وأعتمد في براهنه على Plutarque و Pline اللذان تحدثا عن الارتفاع السريع في الأسعار نتيجة التدفقات الكبيرة للمعادن النفسية إلى روما بعد غزوها لمقدونيا، فوضعية أوروبا في القرن السادس عشر بتلقيها تدفقات كبيرة من الذهب والفضة من أمريكا مشابهة لوضعية روما في تلك الفترة. وفي القرن السابع عشر طور Petty William في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي، وفي سنة 1752 قدم hume David عرضا لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار، والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث يبين أنه إذا اختفت 4/5 من النقود في بريطانيا فإن الأسعار ستنخفض بنفس النسبة والعكس، أما Cantillon Richard، فقد بين أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسر الميكانيزمات

[1] حسام علي داود، معن النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص164.

[2] بلعزوز بن علي، **مر جع سابق ذكره**، ص 147-148.

التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذ نظرا للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون النقود الإضافية.[1]

أولا: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

ينصب التحليل الكلاسيكي في إطار النقود، على أن النقود سلعة مادية تحدد قيمتها كما تحدد قيمة أي سلعة في السوق، كما يعتبر الفكر الكلاسيكي أن الظواهر الاقتصادية كلها ظواهر عينية، أي تحدد أسعارها في سوق السلع والخدمات، فسعر الفائدة ظاهرة عينية وليست ظاهرة نقدية وتحدد من خلال عرض المدخرات، ويخلص الفكر الاقتصادي إلى أنه لا شيء في الاقتصاد أكثر تفاهة من النقود، وأن النقود محايدة في النشاط الاقتصادي.[2]

يعتبر قانون المنافذ لـ Say. B Jean من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، فحسب SAY النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتوجات، فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى، وأن العرض يخلق طلبه الخاص، أما Ricardo فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتوجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير على الإنتاج والتجارة، لكنها تؤثر على المستوى العام للأسعار، أما Mill فقد إعتمد مرة أخرى على أفكار Cantillon، حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند إستعمال هذه النقود الإضافية، مع Mill وRicardo و Say، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فالنظرية الكمية ترتكز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن للزيادة في مخزون النقود، تأثيرا أوتوماتيكيا على الأسعار دون التأثير بعملتي الإنتاج والتبادل.[3]

يحدث هذا في ظل الافتراضات التي تبنى عليها هذه النظرية وهي: سيادة ظروف التوظيف الكامل، وثبات سرعة دوران النقود وأن الطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط أي لا يوجد طلب ذاتي على النقود وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبالتالي تكون العلاقة بين كمية النقود والأسعار علاقة تناسبية. وبالتالي فإنه وفقا لهذ النظرية يمثل التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار، كما هو موضح في الشكل.

---

[1] عمر عبد الحق، محمد بن بوزيان، **العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 2007، ص28.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص44.

[3] عمر عبد الحق، محمد بن بوزيان، **مرجع سابق ذكره**، ص 29.

الشكل رقم (1-1): التضخم في النظرية الكلاسيكية

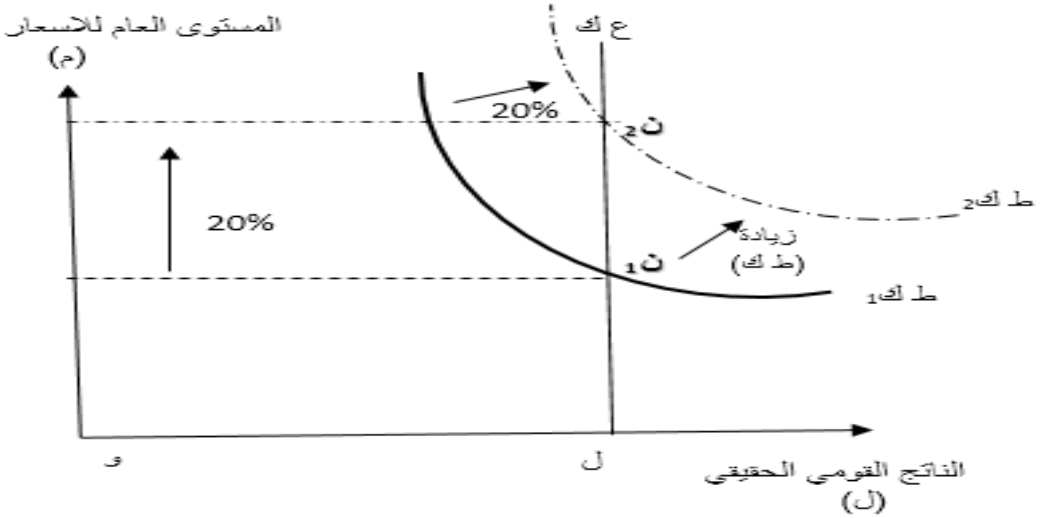

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص228.

يتضح من خلال هذا الشكل أنه في ظل سادة ظروف التوظيف يكون منحنى العرض الكلي رأسيا، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنفس النسبة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (ط ك1) إلى (ط ك2) ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة (ن2) ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة من (م1) إلى (م2) عند نفس مستوى الناتج القومي الحقيقي (ل').[1]

ولقد وجه لهذه النظرية عدة انتقادات من بينها:

1- لقد أغفل التنظير النقدي الكلاسيكي، وظيفة النقود كمستودع قيمة (أو خزان للثروة)، والتي تنبع من الرغبة في تفضيل السيولة، أو الطلب على النقود لرصيد إكتنازي، وهو لا يدخل في إطار المبادلات، (أو حيّز التعامل) علما أن وظيفة النقود كمستودع قيمة، قد يعطل سير الوظيفتين الأساسيتين (أو التقليديتين) للنقود حيث تتعطل وظيفة النقود كوسيط للتبادل من خلال الاكتناز (والمضاربات)، وتتعطل الوظيفة الثابتة كمقياس للقيمة، عندما تصبح النقود سلعة وتطلب لذاتها، فلا يبقى لنا مقياس دقيق لتقييم السلع والخدمات؛

2- ليست النقود حيادية إزاء النشاط الاقتصادي، بل تلعب دورا فعالا ومؤثرا فيه، وقد تكون سببا في كثير من الإضرابات الاقتصادية، وهي تمثل أداة للسياسات النقدية؛

3- ليست كافة الظواهر الاقتصادية ظواهر عينية، فسعر الفائدة مثلا ظاهرة نقدية تتحدد أسعارها في سوق النقد وليس في سوق السلع والخدمات.[2]

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم النظريات في الفكر الكلاسيكي في المجال النقدي، فقد لعبت دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة، ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص227.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سابق ذكره**، ص45.

تفسير هذه التغيرات والاثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

فالنظرية الكمية للنقود تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية أي كلما ألقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تنم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع على شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل.[1]

لقد إستعان المفكرون الكلاسيكيون في شرحهم لنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية على معادلتين أساسيتين معادلة التبادل، ومعادلة فيشر.

معادلة التبادل لفيشر: تمت صياغة المعادلة من قبل فيشر سنة 1917 والتي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها محاولة تحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار، ومعادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود وقيمة السلع والخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود: $M.V = P.T$

حيث أن:

M: عرض النقود. V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار. T: الدخل الإجمالي الحقيقي.

حتى نتمكن فهم العلاقة الموجودة بين M وP يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط، وهي وسيلة لتعويض عملية المقايضة، لذلك فإن الأشخاص الاقتصاديين لا يقبلون على المحافظة على النقود في شكلها النقدي بل تكوين إحتياطات من أجل المبادلة في المستقبل.

بشكل عام فإن أي شخص يحتفظ بالنقود فإنه يرفع من قدرته الشرائية التي تترجم فيما بعد في زيادة مصاريفه للحصول على السلع الاستهلاكية أو شراء أوراق مالية التي تمكن المؤسسة التي أصدرتها من إستخدامات واسعة، وبشكل عام نستطيع أن نقول بأن النظرية الكلاسيكية تعتبر الدخل وسرعة تداول النقود مقادير ثابتة، وأن أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن إلا أن ترفع المستوى العام للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن إلى السوق النقدي.

صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات (T) المتعلقة بالإنتاج أو الناجمة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثابت (T) حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام، أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار(P) والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة.

وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات أي (Y) بدلا من (T) ما أخذوا المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي: $M.V = P.Y$

[1] غازي حسين عناية، **مرجع سابق ذكره**، ص 27-28.

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة في النقد مع الكمية المطلوبة، أي الطلب على النقد معطى بالشكل:

$$Md = \frac{1}{V} P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$Md = \frac{1}{V} Y$$

وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.

وبالرغم من أن صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية، فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية، والأوراق المالية غير داخلة في إحتساب الدخل، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها. " إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي و بالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل و يزداد هذا الاختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية.[1]

صيغة كامبردج (معادلة الأرصدة النقدية):

تم تطوير معادلة فيشر بواسطة ألفريد مارشال ومدرسة كمبردج وأصبحت صيغة المعادلة في صورتها الجديدة معادلة الأرصدة النقدية فبينما ربط فيشر بين كمية النقود والإفاق الكلي باستخدام سرعة تداول النقود فقد ربط أعضاء مدرسة كامبردج بين كمية النقود والإنفاق الكلي باستخدام الطلب على النقود –التفضيل النقدي– وليس سرعة تداولها.[2]

حيث يرى اقتصاديو مدرسة كامبردج أمثال الفرد مارشال وبيجو أن بعض العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة هي: سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة، وأسعار السلع، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات من هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في المدى القصير أو تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي:

$$Md = K.Y$$

Y: الدخل القومي الإسمي.

K : معامل التناسب $(K = \frac{1}{V})$.

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2006، ص 9-10.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** – الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 29.

وطالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كآلاتي:

$$Md = K.P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$\frac{Md}{P} = m.d = Ky$$

وبالتالي تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية ويوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل القومي الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة.[1]

الشكل رقم (1-2): معادلة كامبردج للأرصدة النقدية

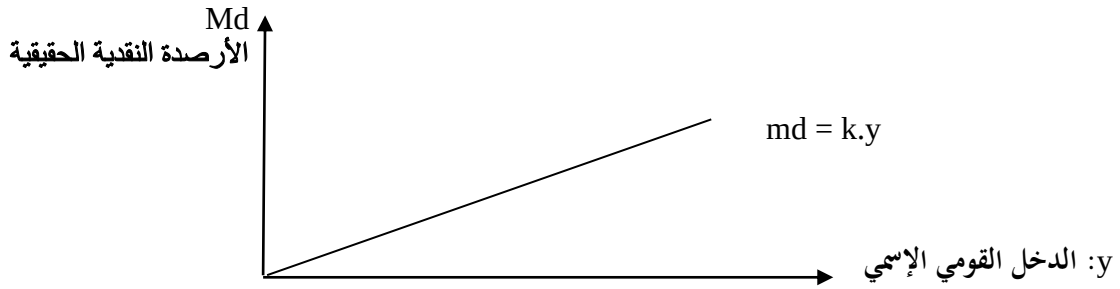

المصدر: حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق ذكره**، ص 62.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

- ✓ افتراض النظرية بثبات كل من (V)، (T)، مع أنهما غير ثابتين، فهما يتقلبان ع تقلبات الدورة الاقتصادية كما أن ثبات (T) يستوجب العمالة الكاملة، وأن (V) يؤثر عليها كمتغيرات كثيرة؛
- ✓ حصرت النظرية إهتمامها بجانب العرض النقدي، وأهملت جانب الطلب على النقود، وأن هذا الطلب ليس طلب للمعاملات فحسب، وإنما هنالك طلب للنقود رغبة في السيولة، وهو طلب على النقود لذاتها وللاحتفاظ به للمضاربة، مما يترتب عليه تناقص حجم العرض النقدي (M) المتاح للتداول والمعاملات؛
- ✓ تفترض النظرية الكمية للنقود أن تثبيت العرض النقدي (M) سيؤدي وبالضرورة إلى تثبيت المستوى العام للأسعار (P) وهذا غير مؤكد، إذ أنه عند توسع الائتمان الاستهلاكي في المجتمع، فإن الطلب الكلي للسلع والخدمات سيزداد مما سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار رغم ثبات العرض النقدي؛
- ✓ لم تنطبق هذه النظرية في ظروف الكساد العظيم، لأن زيادة العرض النقدي (M)، لم يؤدي إلى انخفاض في (P) توقعا لمزيد من الانخفاض في الأسعار حيث تزايد التفضيل النقدي؛[2]
- ✓ تجاهل عنصر الفائدة: تجاهلت النظرية الكمية للنقود عنصر سعر الفائدة الذي يشكل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي، فهو يلعب دورا حساسا في تبيان الحركات العامة للمستوى العام للأسعار؛ فإذا كانت

[1] ضياء مجيد، **مرجع سابق ذكره**، ص62.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سابق ذكره، ص** 46.

الزيادة في الكمية النقدية المتداولة تؤثر في المستويات العامة للأسعار فتريد من ارتفاعها، فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر كذلك في المستويات العامة للأسعار ولكن باتجاه مخالف فتزيد من انخفاضها، بينما يترتب على انخفاض سعر الفائدة ارتفاع في المستوى العام للأسعار ذلك أن انخفاض معدل سعر الفائدة يشجع على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة بطرح كميات كبيرة من هذه النقود في الأسواق، يترتب عليه حقن القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة الإنتاجية فتنشط حركات الإنتاج والرواج مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعكس ذلك يحدث عند ارتفاع معدل الفائدة فتقل الاعتمادات ومن ثم تقل فرص الاقتراض مما يترتب عليه انخفاض في الكميات النقدية المطروحة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الانخفاض، وبالتالي تكمن أهمية الدور الذي تلعبه الكميات النقدية في تأثيرها على حركات الأسعار، إنما تظهر واضحة في تأثير هذه الحركات النقدية في سعر الفائدة؛[1]

- ✓ ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أن النقود لا تطلب في المجتمع للقيام بالمعاملات فقط، فقد اهتمت النظرية الكمية بعرض النقود دون الطلب عليها وذلك لافتراضها أن غرض النقود إنما هو لإجراء عملية التبادل فقط دون أن يكون للنقود غرض آخر، كأداة لاختزان القيم مثلا، ومن ثم فإنه ليس صحيحا افتراض ثبات عدد مرات استعمال الوحدة النقدية في كل الظروف، لأن هناك عوامل كثيرة في الفترة القصيرة تغير من سرعة دوران النقود بالزيادة أو النقصان في هذه الحالة، وحتى مع فرض ثبات كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار يمكن أن يزيد أو أن ينخفض نتيجة تغير سرعة دوراتها، وقد يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى رغبة تخلي الأفراد عن النقود وزيادة رغبتهم في الاحتفاظ بأصول أخرى تدر عائد؛[2]
- ✓ غموض فكرة المستوى العام للأسعار إن المشكلة في هذا المجال تحديد المقصود بالمستوى العام للأسعار، فالنظرية الكمية للنقود تذهب إلى القول بتأثير الحركات النقدية على المستوى العام للأسعار كمفهوم واضح مسلم به، ولكنها لا تبين المقصود من هذا المفهوم، فمفهوم المستوى العام للأسعار وإطلاقه على جميع الأسعار يفقده كل معنى أو مغزى علمي له وذلك لأن الحركات العامة للأسعار لا تسير بشكل مطرد ومتناسق في آن واحد، لأنها لا تتمثل بمستوى سعري واحد، فقد تتماثل هذه المستويات نسبيا في بعض الأحيان وقد تختلف، ففي أوقات الرواج مثلا لا ترتفع جميع الأسعار بنفس النسبة وإنما بنسب متفاوتة، وكذلك في أوقات الكساد والركود الاقتصادي، فالأسعار بصفة عامة تختلف في مستوياتها ارتفاعا وانخفاضا من سلعة لأخرى.

النظرية الكمية للنقود لم توضح الظروف التي تتكون فيها الأسعار ولا العلاقات التي تحكم مستويات هذه الأسعار، فالمستوى العام للأسعار عام في شموله بحيث يشمل جميع أسعار جميع الصفقات التي تتم في الأسواق، ولا ينحصر في نوع معين من هذه الصفقات أو السلع بجانب شموله للسلع الإنتاجية والاستهلاكية، ويشمل على كل ما يمكن مبادلته بالنقد: كالمواد الأولية، المواد الخام، الآلات والأجور، والريع والفوائد والأرباح، المضاربات في سوق الأوراق المالية، وأسعار الضرائب بحيث يصعب تحديد مثل هذا المستوى العام، وخاصة بالنسبة للضرائب.

وكذلك قد تختلف هذه الظروف التي تتكون فيها الأسعار بحيث يصعب تحديد العلاقة فيما بينها، وذلك لاختلاف الظروف الخاصة بإنتاج السلع والبضائع نفسها، فقد تتمتع بعض هذه السلع بنوع من الإعانات الحكومية بينما تعاني غيرها من عبء الضرائب المفروضة عليها، بحيث تنخفض أسعار السلع الأولى عن مستوى تكلفتها الحدية بينما ترتفع أسعار الأخرى عن

[1] غازي حسين عناية، **مرجع سابق ذكره**، صفحة 40-41.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 272-273.

مستوى تكلفتها الحدية هذه، مما يترتب عليه عدم وضوح مفهوم فكرة المستوى العام للأسعار، وعدم تمثيلها في الواقع للمستويات العامة للأسعار.[1]

ثانيا: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث أثار كينز في كتابه الذي أصدره تحت عنوان (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد) سنة 1933، فشل النظرية التقليدية للنقود في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، والتي نتج عنها انهيار للاقتصاد الكلاسيكي من خلال ظهور البطالة وأزمة الكساد سنة 1929، بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة، وغيرها من الأزمات التي سادت هذا الاقتصاد...[2]

وبالتالي إن الازمات العالمية التي شهدتها البلدان الرأسمالية والتي عرفت بأزمة الكساد الكبرى 1929، والتي شملت دول أوربا الغربية والو م أ، والتي انعكست آثارها على بقية دول العالم الأخرى، جعلت التحليل الكلاسيكي والأفكار التي ارتكزت عليها هذه المدرسة عاجزة عن إيجاد الحلول الملائمة لتلك المشاكل وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية (نظرية كمية النقود)، بعد أن عجزت عن تقديم الحلول الناجعة لعلاج مثل هذه الأزمة، لذلك تحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة التغير في المستوى العام للأسعار وتغيراته التي اهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة سلوك النقود، وأثر هذا السلوك في مجمل النشاط الاقتصادي، وعلى أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.[3]

كما انتقد كينز ما جاء في النظرية الكمية للنقود في صورة معادلة التبادل لفيشر وكمبردج، حيث اعتبر أن سرعة التبادل V غير ثابتة وقابلة للتكييف، وأكد أنه عند زيادة كمية النقود يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض في سرعة دورانها وبالمقابل لن يكون هناك تأثير على الجهة المقابلة للمعادلة (فيشر) أي على المستوى العام للأسعار، وبالتالي بين أن كمية النقود ليس لها الأثر الكبير على التغير في المستوى العام للأسعار، أي أن ظاهرة التضخم لا ترجع بالأساس إلى الزيادة في كمية النقود، واعتمد في تحليله لظاهرة التضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي، حيث أشار إلى أن التغيير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى التغيير أولا على مستوى الإنتاج وبعد فترة طويلة على المستوى العام للأسعار.[4]

بناء النظرية الكينزية

يقوم الاقتصاد الكينزي على مجموعة من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكينزية في التوازن الكلي (يعتبر جون مينارد كينز خريج المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي ألفريد مارشال ورائد النظرية الكينزية)، وهي تمثل في نفس الوقت الانتقادات التي وجهها كينز للكلاسيك، ومن أهم هذه الفرضيات:

1-انتقد كينز فكرة قانون ساي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب، وهو ما نتج عنه الكساد في الأزمة، فكينز يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك وبالتالي يكون هناك طلب فحتما سيكون هناك عرض و هو ما يجنب الكساد، وهو ما جعله يدعو لتحقيق الطلب الفعال (الطلب الفعال= الطلب الكلي)؛

---

[1] غازي حسين عناية، **مرجع سابق ذكره**، صفحة 41-43.

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق ذكره**، ص143.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سابق ذكره**، ص 51.

[4] Milton Freidman, CHARLES.A.E GOODHART, "**Money, inflation and the constitutional position of the central bank**", IEA the institute of economic affairs, 08 October 2002, P71-72.

2-انتقد كينز فكرة التشغيل التام و التي أثبتت عدم صلاحيتها من خلال أزمة 1929، التي نتج عنها بطالة كبيرة وعليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستخدام التام؛

3-انتقد كينز فرضية أن التوازن يتحقق من خلال الأسواق، فكيتر يرى أن التوازن يتحقق من خلال تدخل الدولة (دعه يعمل دعه يمر)، أي ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية و النقدية (الضرائب ، إنفاق حكومي ، إعانات...)؛

4-كينز لا ينفي دور الأسواق بل يريد الجمع بين دور السوق و دور الدولة حيث يعتبر أن الطلب الفعال هو مجموع الإنفاقات، ومنه التأكيد على العلاقة الموجودة بين كل من مستوى الدخل و الإنتاج و مستوى العمالة من جهة وبين الطلب الكلي في السوق من جهة أخرى؛

5-انتقد كينز فكرة أن التوازن الكلي يتحقق من خلال التوازن الجزئي بينما كينز يرى أن التوازن الكلي يحدث بتحقيق بعض النظريات الاقتصادية؛

6-انتقد كينز فكرة أن للنقود دور حيادي (وسيط للتبادل) ، أما كينز فيعتقد أن النقود تلعب دورا حيويا في تسيير الاقتصاد (مخزن للقيمة) لأنه من غير الممكن فصل الاقتصاد العيني (الحقيقي) عن الاقتصاد النقدي واعتبارهما وجهان لعملة واحدة وعليه تطلب النقود لأغراض التبادل و المضاربة و الاحتياط بسبب سيادة حالة اللايقين بالنسبة للمستقبل؛

7-عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج و أكد كينز على وجود عراقيل يمكن أن تقف في وجه التغيرات المحتملة لأسعار عوامل الإنتاج خاصة منها الأجور لأنها تعتبر من أهم المحددات الأساسية لعوامل الإنتاج ؛

8-عدم حتمية التوازن في الاقتصاد بل يجب على الحكومات أن تلعب دورا في القضاء على الأزمات، وبالتالي يرى كينز أن التدخل لن يكون دائما بل هو مجرد يد للمساعدة باعتباره علاجا لا مفر منه و ليس حلا؛

9-يلعب سعر الفائدة دورا مهماً في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و ذلك من خلال تأثيره على الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الإنتاج.[1]

الفجوات التضخمية

يفترض كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعال تتحدد عند أي مستوى من التشغيل، ويكون تحقيق الاستقرار بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فأي اختلال في ذلك التوازن إنما يتحدد بحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الإستخدام الكامل، ويعبر عن ارتفاع هذا الطلب فوق مستوى التوظيف الكامل بالتضخم.[2]

يفسر كينز التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولقد أوضح كينز أن مستوى الدخل التوازني يحدد بتساوي الطلب الكلي (الاستثمار والاستهلاك) مع العرض الكلي، إلا أن هذا المستوى التوازني للدخل قد

[1] محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، مطبوعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2008-2009، ص 38-39.

[2] مسعود ميهوب، يوسف بركان، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: 1990-2014**، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 27 جوان2017، ص 9.

ينطوي على ضياع اقتصادي للمواد الإنتاجية، إذا ما تحقق دون مستوى التشغيل الكامل الأمر الذي يقضي إلى ظهور فجوة انكماشية (Deflationary) في الاقتصاد.[1]

يعبر التضخم عن الخلل في التوازن سواءً بارتفاع الطلب الكلي بوتيرة أعلى من العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، كما يمكن التعبير عنه بالفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي الفعال وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل، تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.[2]

كما ينطلق كينز في تفسير التضخم من خلال التقلبات في مستوى الإنفاق الكلي (أي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف، وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل، بدلا من التغيرات التي تحدث في كمية النقود، حيث تختلف النظرية الكينزية في تفسير المستوى العام للأسعار عن النظرية الكمية من خلال استخدام وسائل مختلفة، وهذه الوسائل تتبلور في التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي.[3]

وبالتالي فإن كل من النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية يرجعون سبب التضخم إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي، غير أنهما يختلفان في سبب الزيادة في الطلب الكلي فترجع النظرية الكلاسيكية سبب زيادة الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، بينما النظرية الكينزية ترجع ذلك إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي وهي: الاستهلاك، الانفاق الحكومي، وصافي الصادرات، حيث أن زيادة أحد هذه المكونات يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع في مستوى الأسعار، وقد فرق كينز بين مرحلتين على حسب ظروف التوظف في النشاط الاقتصادي، وهو أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظف الكامل أو عند مستوى التوظف الكامل.[4]

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل

في هذه المرحلة لا يكون الاقتصاد الوطني قد وصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، كما أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في احداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومنه زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة وبدوران هذه العجلة وباستغلال هذه الطاقات تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، مع العلم أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التوظيف الكامل وقد أطلق عليه كينز اسم " التضخم الجزئي".[5]

التضخم الجزئي يعني أن عناصر الإنتاج مستغلة بصفة جزئيا، أين يترتب على الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة جزئية في المستوى العام للأسعار بما لا يؤدي إلى حدوث تضخم كما هو مبين في الشكل، حيث أن زيادة الطلب الكلي من (d1) إلى (d2) يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني من (y1) إلى (y2) وزيادة بسيطة

---

[1] بن يوسف نواة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 29.

[2] حسين غازي عناية، **مرجع سابق ذكره**، ص 92-93.

[3] سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص157.

[4] السيد مُحَّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 229.

[5] بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص 17.

في المستوى العام للأسعار من (p1) إلى (p2) بحيث يقابل الزيادة في الطلب على السلع والخدمات زيادة استغلال عناصر الإنتاج العاطلة لمجابهة فائض الطلب من خلال زيادة العرض من السلع والخدمات المنتجة.

كما يلاحظ من خلال الشكل أنه في حالة الاقتراب من حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج من المحتمل أن يرتفع المستوى العام للأسعار وبداية ظهور حالات التضخم التي يطلق عليها بالتضخم الجزئي كتمهيد للتضخم الكلي بسبب عدم مرونة بعض عناصر الإنتاج اتجاه الطلب المتزايد عليها.[1]

وقد يرجع بعض الاقتصاديين سبب نشؤ هذا النوع من التضخم لعدة أسباب منها:

ضبط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من الزيادة الإنتاجية؛

كثرة الميول الاحتكارية؛

ظهور بعض الاختناقات في عناصر الإنتاج.

لهذا تعمل السلطات النقدية في فترات الكساد على خلق التضخم الجزئي باعتباره حافزا مهما لما يأتي به من أرباح وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوظيف.[2]

الشكل رقم (1-3): التضخم في النظرية الكينزية

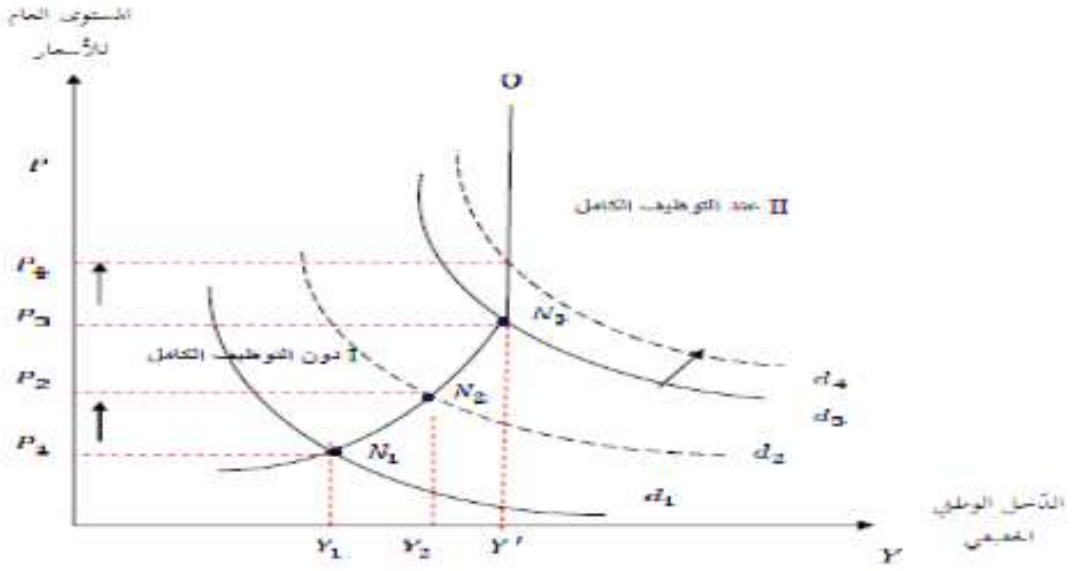

المصدر: السيد أحمد مُحَّد السريتي، مُحَّد علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 230.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2013، ص149.

[2] H.temmar, **les explications théoriques de l'inflation**, office des publications universitaires, 1984, p52.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل

يصل الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة إلى مرحلة الاستغلال الكامل لعناصر الإنتاج، بحيث أن الجهاز الإنتاجي لا يكون مرنا لفائض الطلب على السلع والخدمات لعدم توفر الاقتصاد الوطني على طاقات وموارد إنتاجية إضافية لمجابهة الزيادة في الطلب مما ينعكس ذلك كله على المستوى العام للأسعار، ومن خلال الشكل نلاحظ أن زيادة الطلب الكلي من (d3) إلى (d4) تنعكس فقط على الزيادة في مستوى العام للأسعار من (p3) إلى (p4) بدون أن تخلق زيادة في الإنتاج بحيث أن منحنى العرض الكلي يأخذ شكلا أفقيا، وبالتالي فإن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يفوق حجم العرض الكلي منها. [1]

يرى كينز أنه في حالة التشغيل الكامل ليس بضرورة ان يترتب على الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المعروضة توجه الأفراد إلى تفضيل السيولة النقدية والاكتناز بما لا يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، أي أن التضخم في النظرية الكينزية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب.[2]

إذن التغير في كمية النقود ليس عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للأسعار وذلك على عكس النظرية الكمية للنقود.[3]

نظريات الطلب عل النقود وتفضيل السيولة

ركز كينز في تحليله للطلب على النقود على دور النقد كأداة حفظ (تخزين) للقيم من خلال " تفضيل السيولة"، والتي تمثل الدوافع التي تحمل الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة، ويعتبر الطلب على النقود – تفضيل السيولة من أبرز السمات التي تميزه عن التحليل في النظرية التقليدية للنقود.[4]

وبالتالي يرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع تدفع الأفراد إلى إظهار طلب على النقود دون أشكال الثروة الأخرى، وهذه الدوافع هي المبادلات **Transaction** والاحتياط **Precaution**، والمضاربة **Speculation**.[5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق ذكره**، ص 149.

[2] شلوفي عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم – دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 38.

[3] H.temmar, **les explications théoriques de l'inflation**, office des publications universitaires, 1984, p52.

[4] مختار بن عابد، **النظريات الاقتصادية الكلية باقتصاد مغلق هل السياسات النقدية والمالية للبلدان فعالة بما يكفي؟**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان –الجزائر، 2020، ص199.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 248.

الطلب على النقود بدافع المعاملات

يقصد بالمعاملات: الصفقات التجارية وكافة أشكال البيع على مستوى الاقتصاد الوطني وهي تتضمن مشتريات الأفراد من السلع والخدمات ومشتريات المصانع والمشروعات من المواد الأولية والخدمات الإنتاجية.

تتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات على العوامل التالية:

1- مستوى الدخل القومي فكلما ازداد حجم الدخل القومي يزداد الاستهلاك ويطلب الأفراد النقود لمعاملاتهم وبالمقابل انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي لتدني حجم المعاملات؛

2- طرق دفع الأجور في كل دولة، وعادة ما تدفع الأجور شهريا وبعضها يدفع أسبوعيا أو على فترات متقطعة، فكلما انخفضت فترة الحصول فترة الحصول على الدخل ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود، وبالمقابل كلما ازداد فترة الحصول على الدخل ازداد الاحتفاظ بالنقود؛

3- زيادة عدد السكان لأن السكان هم القوة المستهلكة، فكلما زاد التطور وكان عدد السكان كبيرا كلما زاد تفضيل السيولة بدافع المعاملات، بينما الدول القليلة العدد بالسكان ينخفض لديها هذا الدافع؛

إن هذه العوامل مع غيرها من العوامل الأخرى تحدد حجم الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات وعادة ما يكون ذلك بالنسبة للأفراد بحدود 20 % من دخولهم بينما في الشركات بحدود 50% من رأس المال العامل.[1]

الطلب على النقود بدافع الاحتياط

وتعني رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة، والغير متوقعة كالمرض والبطالة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة، كانخفاض أسعار نسبية لبعض السلع، أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ، أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج، أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة.

إذ يتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ودرجة عدم التأكد السائدة في فترة الأزمات، ودرجة نمو وتنظيم رأس المال، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال...، باعتبار أن هذه العوامل لا تتغير عادة في المدى القصير، فالطلب على النقود لدافع الاحتياط هو دالة لمتغير النقد ويمكن كتابتها من الشكل ..... $dp = F(y)$

يمكن التعبير على النقود لغرضي المعاملات $d(T)$ والاحتياط $d(P)$ بالرمز L_1، حيث أن كل منهما يتحدد على أساس الدخل Y ليتضح لنا الشّقّ الأول من دالة الطلب على النقود، المعبر عنه ب$L_1(Y)$إذ أن العلاقة بينهما **$(L_1 - y)$** تتحدد طرديا في ؤدالة متزايدة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

1 علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1433-2012، ص115-116.

الشكل رقم (1–4): منحنى الطلب على النقود (التفضيل النقدي) للمعاملات والاحتياط عند كينز

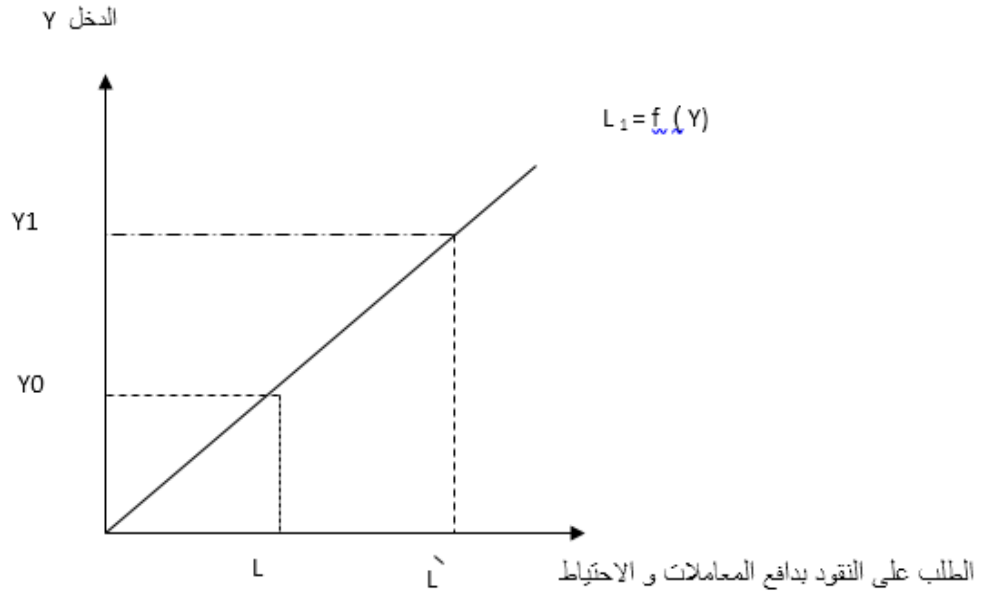

المصدر: مختار بن عابد، **مرجع سابق ذكره**، ص 201.

بما أن دالة الطلب على النقود في هذا الإطار($\mathbf{L_1}$) لا علاقة لها بسعر الفائدة (i) يمكن التعبير عنها بيانيا بخط موازي للمحور الرأسي i، يكون معبر عن عدم حساسية الطلب على النقود لغرضي المعاملات $\mathbf{d(T)}$ و الاحتياط $\mathbf{d(p)}$ لسعر الفائدة i كما هو موضح في الشكل كما يلي:[1]

الشكل رقم (1–5): علاقة الطلب على النقود (التفضيل النقدي) لدافعي المعاملات والإحتياط بسعر الفائدة لدى كينز

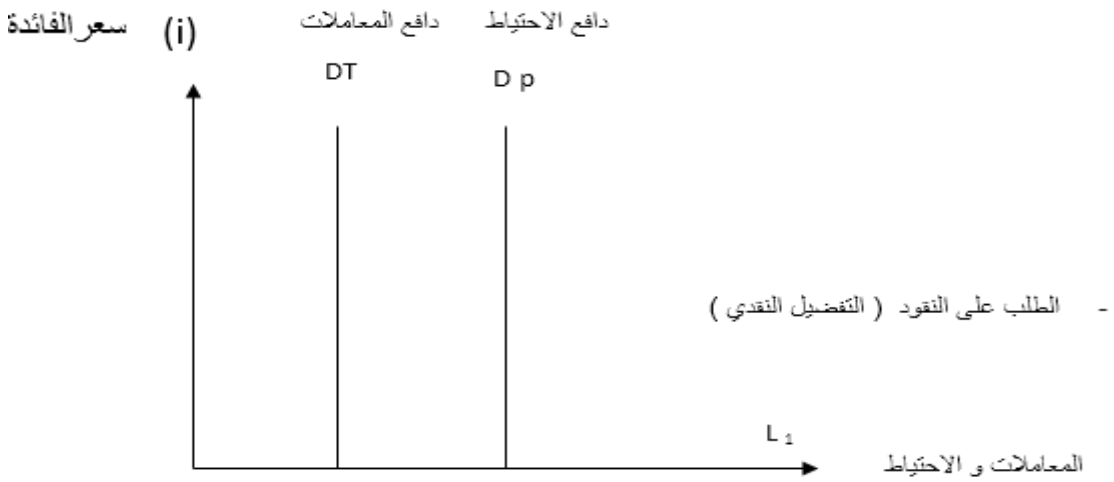

المصدر: مختار بن عابد، **مرجع سابق ذكره**، ص 201.

[1] مختار بن عابد، **مرجع سابق ذكره**، ص 200-201.

الطلب على النقود بدافع المضاربة

ويقصد بالمضاربة هي عبارة عن شراء أصول عينية أو مالية في وقت انخفاض أسعارها ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها، ويركز كينز على الأصول المالية ذات العائد الثابت (الأسهم والسندات).

إكتفى الاقتصاديون التقليديون بدراسة الطلب على النقود تبعا لعاملي الصفقات والاحتياط فحسب، ويرون أنه من غير العقلانية الاقتصادية الاحتفاظ بالنقود لأي سبب أخر.

بينما يرى كينز أنه لأسباب تغيرات سعر الفائدة يمكن الاحتفاظ بالسيولة النقدية، بهدف استخدام أكثر مردودية لها عن طريق المضاربة، حيث أنه أمام كل حائز على كمية معينة من السيولة الاختيار بين قرار شراء سندات بسعر الفائدة 6% مثلا (الفرضية1-1)، أو الاحتفاظ بالنقود من أجل طلب مضاربة بسعر فائدة أعلى (الفرضية 2-2).

ويمثل تفضيل الحالة الأولى الحصول على فائدة حالية، لكنه في نفس الوقت يتضمن مخاطرة مفادها أنه عند استبدال هذه السندات بأخرى أكثر فائدة 8% مثلا، فإنه لابد من تحمل خسارة تتمثل في ذلك النقص، في الكسب بين طلب فائدة حالية 6% وانتظار فائدة متوقعة 8%.

بينما يمثل تفضيل (حالة الفرضية 2-2) التضحية بالفائدة الحالية 6% من أجل كسب مستقبلي أفضل 8% غير أن هذا الكسب متوقع فقط وقد يتحقق وقد لا يتحقق.

وتسمح هذه الملاحظات بالربط بين تغيرات معدل الفائدة وأسعار الأوراق المالية من جهة ومستوى الطلب على النقود من جهة أخرى، كما يوضح الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (1-6) : العلاقة بين الطلب على النقود، الأوراق المالية، وسعر الفائدة

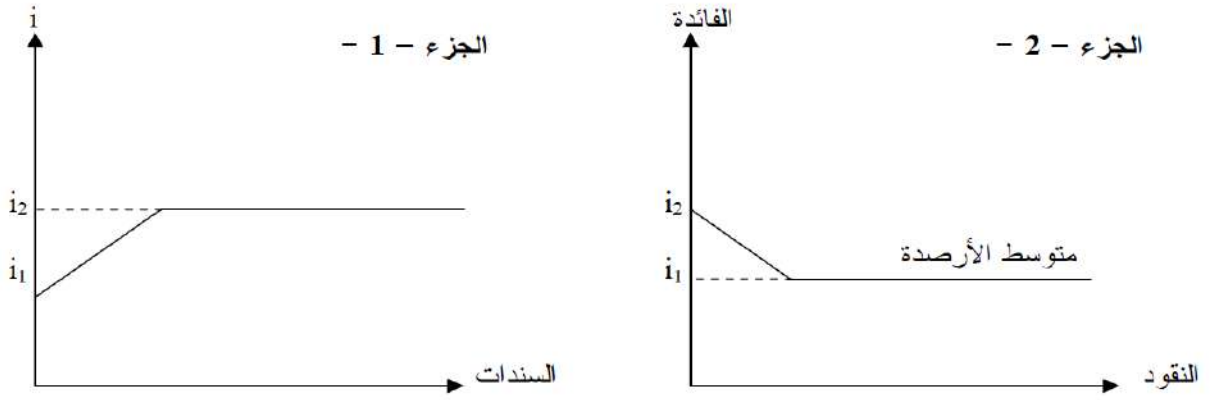

المصدر: محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، **مرجع سابق ذكره**، ص143.

إن التمعن في الفرضيات السابقة وسلوكات العناصر الاقتصادية باتجاه تغيرات معدل الفائدة وأسعار الأوراق المالية يسمح لنا باستنتاج وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود للمضاربة، حيث نلاحظ أنه:

- إذا كان معدل الفائدة i منخفضا ودون المستوى i_1، يكون هناك طلب واسع على السيولة، إذ لا يرغب الأفراد في شراء الأوراق المالية؛

- فإذا تجاوز سعر الفائدة المستوى i_1، حيث $i_1<i<i_2$ تتفاوت قناعات الأفراد في أهمية هذا السعر الحالي، وتوقع أسعار أكثر مردودية، لكن يكون هناك إقبال على طلب الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تقليص السيولة؛
- إذا كان معدل الفائدة يفوق سعر فائدة معين i_2 مثلا تتكون قناعة واسعة لدى الأفراد، في أهمية شراء الأوراق المالية، وعندها لا يرغبون في الاحتفاظ بالنقود.[1]

والخلاصة :أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على السيولة أو الاحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة السائد في السوق يمكن كتابتها رياضيا كما يلي

$$L_3 = L_0 - \mu i$$

الشكل رقم (1-7): العلاقة بين الطلب على السيولة لأجل المضاربة وسعر الفائدة

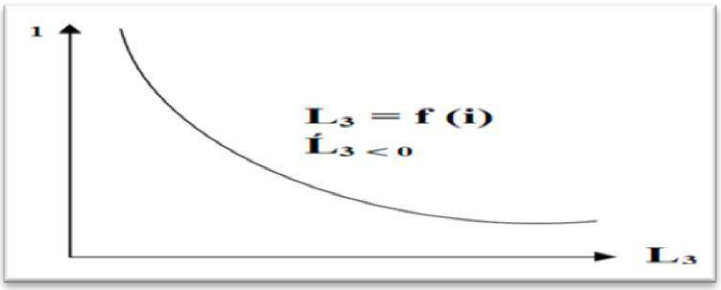

L_3: الطلب على النقود بغرض المضاربة

L_0: مستوى معين من الطلب بغرض المضاربة

معامل الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة $\mu > 0$

المصدر: محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، **مرجع سابق ذكره**، ص143.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

لقد تعرضت نظرية كينز إلى الانتقاد، مثل غيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى، فهناك عدة انتقادات وجهت إليها يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية، يتحدد بنقطة التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة، لأن زيادة الدخل أو انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة؛
- ✓ قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل الطويل، ويكون قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض من الكلاسيك الجدد بالتحليل الستاتيكي لا يوجد فيه عنصر الحركية؛
- ✓ لم يدرس كينز العوامل الاستهلاكية وتطور عادات الاستهلاك والتقدم التقني لأنها عوامل تؤثر على الإنتاج وعلى الدخل ومن ثم على أسعار الفائدة وكمية النقود؛
- ✓ إذا أراد المصرف المركزي تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار فإن سيطرة حالة مصيدة السيولة تمنعه من تحقيق هذا الهدف لأن الأفراد سوف يحتفظون بكل النقود الإضافية، وبالتالي لا يحصل تشجيع للاستثمار وتكون مصيدة السيولة قد وقفت عقبة أمام تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج الحقيقي؛[2]

[1] محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، **مرجع سابق ذكره**، ص143.

[2] علي كنعان، **مرجع سابق ذكره**، ص 126.

- ✓ يعتبر كينز سعر الفائدة متغيرا مستقلا يؤثر بصورة مباشرة على تفضيل السيولة الذي يكون شديد الحساسية والمرونة لأي تغير في سعر الفائدة، وعن طريق هذا التأثير يمكن أن يتم تمويل الاستثمارات التي تؤثر بدورها على الدخل والعمالة، أي أن سعر الفائدة هو أداة يمكن أن توجه تفضيل السيولة لدى الأفراد، وتسيطر على الطلب على النقود باعتبار أن هذا الأخير يتناسب تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة، إلا أن آلية حركة سعر الفائدة وفق هذا الفكر كانت محل انتقاد، حيث يرى" هيكس " أنه لا يمكن اعتبار أن سعر الفائدة هو حلقة الوصل الوحيدة بين عمليات التمويل والقطاعات الاقتصادية؛
- ✓ يفترض كينز أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود نهائي المرونة وهو ما أسماه بمصيدة السيولة، إن استخدام كينز لهذه الفكرة كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى كل من كاتو(Kato) وباتنكن (Patinkin) أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري لتفسير الواقع السائد وقت ظهور هذه الفكرة، ولا يمكن تحقيقه في الواقع، فقد تبناه كينز كوسيلة لتفسير الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار العلاقة بين كمية النقود والثمن" النظرية الكمية".[1]

الفرع الثاني: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم

لقد ظهرت اضافات وتجديدات على النظرية الكلاسيكية وكذلك على النظرية الكينزية، وقد ارتبطت التطورات النظرية هذه بتطور النظام الرأسمالي نفسه، وتغير طبيعة أزماته الاقتصادية. فأفكار كينز جاءت بديلا للتحليل الكلاسيكي وكانت بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق باستخدامه لأساليب جديدة في التحليل النقدي ولربطه بين الدخل والاستثمار.

وبهذا تفوضت النظرية النقدية الكلاسيكية القاصرة عن تحليل ديناميكية المستوى العام للأسعار من جهة وديناميكية التغير في الدخل من جهة أخرى، لكن البناء الفكري الكينزي تعرض لتصدعات أيضا كان سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها النظام الرأسمالي من قبل تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا إلى جنب مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين الاستنتاجات الكلاسيكية والاستنتاجات الكينزية، إلا أن فترة التسعينات وما رافقها من تطور الأزمة الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة أعادت الحياة مجددا للتحليل الكلاسيكي ولكن بحيوية جديدة تمثلت في صعود مدرسة شيكاغو أو منهج شيكاغو التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي المعاصر (ميلتون فريدمان) والذي استطاع وأتباعه من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بها من قبل الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا.

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق ذكره**، ص 84 -85.

المبحث الثاني: أدبيات نظرية حول البطالة

إن البطالة الراهنة تختلف عن بطالة عالم مابعد الحرب العالمية الثانية التي كانت جزء من حركة الدورة الاقتصادية بمعنى أنها تظهر في مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش، أما في عالمنا اليوم تعد مشكلة البطالة في من أخطر المشكلات التي تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهذا راجع إلى أن خطورة البطالة لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن فحسب في أعداد العاطلين الذين وصلوا الآن فيما يقارب المليار عاطل في مختلف أنحاء الأرض مما يمثل ذلك من إهدار في عنصر العمل البشري، لكن مكمن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل، حيث تعد البطالة بيئة خصبة للعنف والجريمة والتطرف، وبسببها تنخفض مستويات المعيشة ويزداد عدد الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر، ونظرا لما توليه هذه المعضلة من نتائج وخيمة تنعكس على كل المجالات بالسلب، وبغية معالجة هذه المشكلة بتخفيض من نسب البطالة في الدول النامية، سوف نتطرق أولا إلى دراسة جل ما يتعلق بأدبياتها النظرية.

المطلب الأول: تعريف البطالة

لقد تعددت مفاهيم البطالة كونها تعد من أهم الظواهر الاقتصادية التي استقطبت اهتمام كتاب الاقتصاد قديما وحديثا، لما لها من أثار سلبية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية وخيمة، ومن أهم تعاريف البطالة نجد مايلي:

الفرع الأول: تعريف البطالة حسب المنظمة الدولية للعمل ILO

كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.[1]

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون السوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب. [2]

الشكل رقم (1–8): إيضاح من هم العاطلون

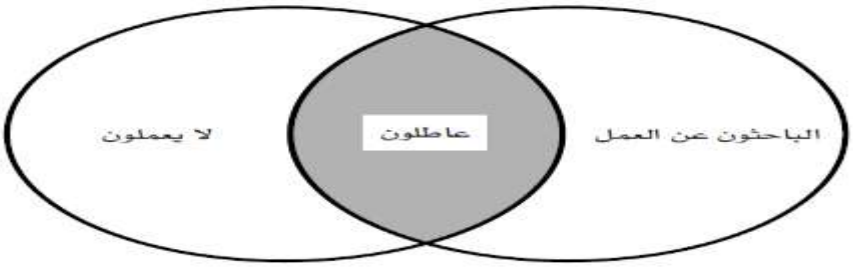

المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة :تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 15.

[1] Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, « **The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications**», Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N° 2, 2014, p14.
[2] رمزي زكي، **مرجع سابق ذكره**، ص 15.

الفرع الثاني: تعريف البطالة حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE

تمثل البطالة جميع الأفراد من 15 سنة فما فوق، الذين يبحثون عن وظيفة ولا يجدون، وتتميز عملية قياسه بالتعقيد ليس من السهل دائما تحديد الحدود بين التوظيف والبطالة.

يوجد في فرنسا مصدرين إحصائيين رئيسيين حول البطالة: الإحصائيات الشهرية لوزارة العمل ، المأخوذة من ملفات الباحثين عن عمل المسجلين من قبل Pôle Emploi ومسح التوظيف INSEE ، الذي يقيس البطالة بمعنى منظمة العمل الدولية.[1]

الفرع الثالث: تعريف البطالة حسب مكتب إحصائيات العمل الأمريكي:

تمثل جميع الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 16-59 سنة ويكون متعطلين عن العمل خلال الأربع أسابيع الماضية، بشرط قيامهم بإجراء البحث عن العمل خلال تلك الأسابيع، كما يشترط كذلك أن يكون متاحون للعمل حاليا، ويبحثون عنه بجدية من خلال قيامهم بمختلف وسائل الاتصال المباشرة والغير مباشرة.

يتميز مكتب إحصائيات العمل الأمريكي الموجود في وزارة العمل الأمريكية بإصدار تقرير شهري مفصلا عن البطالة، ويتميز بشموله ستة تعريفات لمعدّل البطالة.

التعريف الأول: ويشمل التعريف الأول لمعدل البطالة فقط للعاطلين الذين قضوا 15 أسبوعا أو أكثر في حالة بطالة؛

التعريف الثاني: لمعدل البطالة فيشمل الأفراد الذين فقدوا وظائفهم والذين انتهوا من الوظائف ذات الطبيعة المؤقتة كنسبة من إجمالي السكان؛

التعريف الثالث: ويستخدم كمقاس يقاس به معدل البطالة في العديد من دول العالم إجمالي عدد العاطلين عن العمل كنسبة من إجمالي قوة العمل المدنية (الفئة النشطة)؛ المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية،

التعريف الرابع: مجموع العمال المحبطين من الحصول على فرصة عمل وتوقفوا عن البحث وذلك لأنهم قضوا فترة طويلة في البحث عن العمل لكن دون جدوى؛

التعريف الخامس: مجموع الأفراد اللذين يشتغلون بصورة هامشية أو تم وتم إلحاقهم بقوة العمل؛

التعريف السادس: كل العمال اللذين يشتغلون بنظام الساعات أو النصف يوم.[2]

الفرع الرابع: تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات(ONS):

يعتبر عاطلا كل شخص تتوفر فيه المواصفات التالية :

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل، وعلى استعداد تام للعمل؛

[1]Insee - Institut national de la statistiques et des ètudes èconomiques, **Définitions, méthodes et qualité**, Date de publication : 02/09/2019, https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303 VU 23/08/2020.

[2] محمد إبراهيم السقا، **سوق العمل الامريكية تتحسن على نوع ملحوظ**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 614937، 9 يناير 2012.

- ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، بمعنى لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق الإحصائي؛
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على عمل؛

يشرع الديوان الوطني للإحصائيات ابتداءً من كل سنة، في انجاز مسحان سنويا لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة و ذلك للحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل لفترتين مرجعيتين الأولى في أفريل والثانية في سبتمبر من كل سنة، و ذلك سعيا للإلمام بالتغيرات الفصلية التي يمكن أن يشهدها سوق العمل، يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعامات المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل و البطالة، كما يسمح بالتحصيل سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد : حجم العمالة ، حجم البطالة ، معدل البطالة ، خصائص المشتغلين ، البطالين...، وهي قائمة على مبدأ السكان النشطين حيينا (آنيا)، و يعتمد المسح حول الشغل أساسا على المفاهيم و التعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل والتي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائي العمل (دورتي 1954 و 1982) والتي تمكن من المقارنات الدولية. [1]

الفرع الخامس: البطالة من منظور التنمية المستدامة

يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل التي تواجهها دول العالم كله، فرغم تحقيق التقدم العلمي وتكنولوجي وتوفر كل سبل ترقية العمل وتوفيره، إلا أن هناك ما يسمى بعدم تكافؤ فرص التشغيل.

وتعد البطالة من أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة والتي يعتمد عليها خبراء اللجان الدولية للتنمية المستدامة في ترتيب تقدم الدول، ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن مؤشر البطالة يحسب بالطريقة التالية: [2]

- **معدل البطالة:** نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.

من خلال هذه التعاريف، يمكن التوصل إلى أن معظم الاقتصاديين والخبراء يتفقون على شروط محددة، انطلاقا منها يعتبرون أن ذلك الفرد عاطل عن العمل.

1. أن يكون الشخص قادر عن العمل؛
2. الرغبة في العمل وأن يكون متاح للعمل؛
3. يبحث عن عمل؛
4. عند مستوى الأجر السائد يقبله؛
5. برغم من كل ذاك إلا أنه لم يجد عمل رغم أنه قضى فترة طويلة في البحث عليه.

[1] Office National des statistiques, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683, p15, sur : www.ons.dz.

[2] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2000، ص22.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

توصلت معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة أن أنماط وأشكال هذه الظاهرة ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار وذلك وفقا للمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة أو طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وهناك أنواع متعددة من البطالة تختلف من طرف لآخر وتبعا للسبب.

الفرع الأول: أنواع البطالة حسب نمط التشغيل

❖ **البطالة السافرة (الظاهرة) (Open Unemployment)**

يقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع ، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة ، إحلال الماكنة مكان العامل،[1] وقد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي كبطالة الخريجين، وقد تكون البطالة السافرة احتكاكية، أو دورية.[2]

❖ **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.[3]

وبالتالي يحدث هذا النوع من البطالة لما يفوق عدد العمال عن حاجة المؤسسة أو شركة وبالتالي تكون انتاجيتهم في العمل معدومة فالاستغناء عنهم لا يؤثر على وثيرة الشغل أو الانتاج، ويكثر هذا النوع من البطالة في الدول النامية وخاصة في المؤسسات الحكومية بهدف تخفيض من معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد.

وتعتبر البطالة المقنعة من أخطر أنواع البطالة نظرا للانخفاض الكبير لإنتاجية العمل الأمر الذي يؤثر سلبا على المستوى العام للأجور، عكس البطالة الهيكلية التي تحسن من إنتاجية العمل.[4]

الشكل رقم (1-9): شرح البطالة المقنعة بواسطة منحنى الناتج الكلي

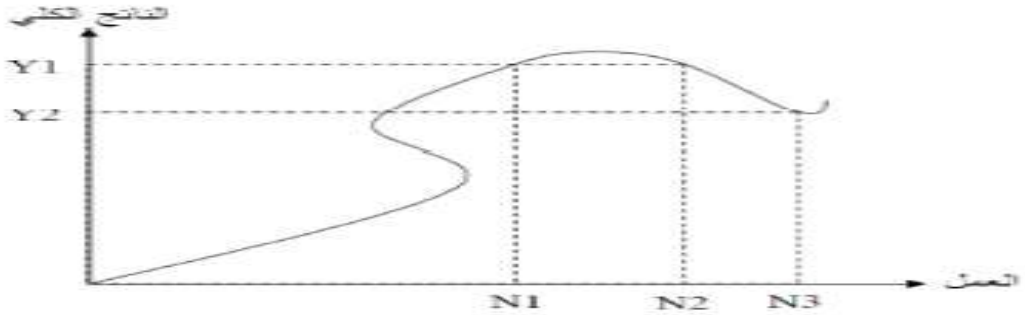

المصدر: عبد الرحمن يسرى أحمد، **مرجع سابق ذكره**، ص 216.

[1] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 20 .

[2] إياد عبد الفتاح نسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2014، ص 222.

[3] حريري بوشعور، فلاق صليحة، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، الملتقي العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011، ص3.

[4] طالب سومية شهيناز، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، الجزائر، 2016-2017، ص 51.

التفسير: جميع الأشخاص أو العمال المستخدمين في المدى N1 و N2 لا يضيفون شيئا إلى الناتج الكلي بعدما وصل إلى y2 والتخلي عنهم لا ينقص من هذا الناتج، أما العمال المستخدمون في المدى N2 و N3 فإن إنتاجيتهم الحدية سالبة وقد تسببوا في تناقص الناتج الكلي وانتقاله إلى Y1 وبالتخلص منهم يعود الناتج إلى وضعيته السابقة أي من Y1 إلى Y2.

الفرع الثاني: أنواع البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

❖ البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment

تتميز الحياة البشرية بالحراك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع، فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى ، كما أن العديد من المهن اختفت الآن، وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل التعليم المختلفة، وتسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف بالبطالة الاحتكاكية، فهي حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا...وما يميز هذا النوع من البطالة أنها مؤقتة.[1]

وهناك سببين رئيسيين لحدوث البطالة:

أ– نقص معلومات أصحاب الأعمال عن العمال والكفاءات اللازمة لأعمالهم؛

ب– نقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال؛

وهكذا فإن السبب الرئيسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات، فعدد فرص العمل ربما يتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل، وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تتلاءم واحتياجات الأعمال من تلك المؤهلات، ومع ذلك تظل البطالة الاحتكاكية قائمة لأن المؤهلين من الباحثين عن العمل يحتاجون إلى وقت وبذل كثير من النفقات للتعرف على الوحدات التي تطلب خدماتهم، والعكس صحيح.

أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عامل جديد نادرا ما يوظفون أول عامل يتوجه إلى مكتب العمل التابع لهم، فهم يريدون الحصول على أفضل عامل متاح لهم لتحقيق أهدافهم ذلك أن تشغيل عمال غير أكفاء أمر عالي التكلفة، وقد يكون تحديد العمالة المطلوبة أحيانا ذا نفقة كبيرة وعلى هذا فإن أصحاب الأعمال يبذلون الوقت والموارد في محاولة للحصول على العمال الذين تتلاءم مؤهلاتهم وفرص العمل لديهم، كما أن الافراد الباحثين عن العمل لا يلتحقون بأول فرصة عمل تتاح لهم، بحثا عن أفضل البدائل وذلك سواء باللجوء إلى مكاتب التشغيل أو غيرها من وسائل البحث، الوقت المستغرق في البحث يتشكل لنا في الاقتصاد ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية.[2]

وبالتالي هي التي تحدث عندما يترك شخص عمله ، ليبحث عن الأفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة.[3]

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق ذكر**، ص 268.

[2] بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 62-63.

[3] علي لطفي وآخرون، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص115 .

❖ البطالة الهيكلية Structural unemployment

هي بطالة تنشأ عن حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي مما يترتب عليه عدم حدوث توافق فيما بين العمالة المطلوبة وبين العمل القائم، وكثيرا ما تظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال كنتيجة للتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى، فالإقبال المتزايد على مهنة أو تخصص معين كتخصص إدارة الأعمال سيؤدي إلى فائض عرض في سوق العمل لهذا التخصص مالم يتزايد الطلب بشكل مناسب مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة، وتتميز البطالة الهيكلية بأنها تستمر لفترة زمنية أطول مقارنة مع البطالة الاحتكاكية.

ويصنف العلماء البطالة الهيكلية إلى نوعان، بطالة هيكلية اختيارية مثل امتناع المهندسين عن العمل في وظائف أخرى متاحة أقل مهارة، بطالة هيكلية إجبارية مثل امتناع عمال النظافة عن العمل، ويرجع سبب ذلك لأن هؤلاء ليس لديهم المهارات اللازمة للعمل في وظائف مفتوحة وتتطلب مهارات عالية.[1]

أو بعبارة أخرى عجز الفرد القادر والراغب في الحصول على وظيفة لمدة طويلة نتيجة عدم توفر المهارات التي تطلبها المؤسسات وكما نعرف أن الطلب على العمل مثله مثل الطلب على عوامل إنتاج أخرى ، ويتغير الطلب على العمل نتيجة لأحد عوامل التالية: تغير الأذواق، تغير نمط التجارة، تغير أساليب الإنتاج، وتتحقق البطالة الهيكلية عندما تؤدى هذه التغيرات إلى طلب عمال ذوي مهارات خاصة لا تتوافر في العمالة المتعطلة ذات الخبرات والمهارات القديمة، فعلى سبيل المثال تتجه معظم المشروعات الآن إلى استخدام الحاسب الآلي في كثير من في كثير من إداراتها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة في استخدام الحاسب وانخفاض الطلب على العمالة ذات المهارات التقليدية في حفظ المستندات، إجراء عمليات حسابية، وبالتالي يترتب عليه زيادة البطالة بين أفراد ذوي المهارات التقليدية.[2]

❖ البطالة الدورية Cyclical unemployment

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية، التي تظهر في فترة الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح العمال.[3]

بمعنى هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال ويتقلص الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي، وطبعا عندما يتناقص الطلب على بعض الصناعات، بينما يزداد الطلب على صناعات أخرى، تنشأ بعض من البطالة الاحتكاكية، مادام العمال وأصحاب الأعمال لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم؛[4]

---

[1] حسام علي داود، معن النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص 184.

[2] حمدى أحمد العناني، **مرجع سابق ذكره**، ص 84.

[3] بن طجين محمد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2011، ص13.

[4] بن عصمان محفوظ، **مرجع سابق ذكره**، ص 66-67.

الفرع الثالث: أنواع البطالة حسب طبيعتها الخاصة

❖ البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)

المقصود بها البطالة الوقتية، وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في اعمال الشحن والتفريخ في الموانئ،[1] يتعلق ببعض الأنشطة الاقتصادية بالمواسم فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر ببعض المواسم الأخرى، وهذا يعني أن بعض القوى العاملة في هذه الأنشطة يزداد الطلب عليها في موسم ويقل في موسم أخر[2]، وبالتالي تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل: الزراعة، السياحة... وغيرها، عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين او تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساساً، يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما يتمثل في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.[3]

❖ البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment)

وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، فقد يقوم بالاستقالة من عمله أو أنه يرفض العمل لعزوفه أو لتفضيله لوقت الفراغ، أو أنه يبحث عن عمل أفضل من حيث المزايا المالية وظروف العمل، وتبرز هذه البطالة بين الأغنياء تحديدا.[4]

❖ البطالة الإجبارية (Involuntary Unemployment)

هي تعطل العامل بشكل إجباري نتيجة تسريح أو غلق للمؤسسة مع رغبة العامل في العمل وقدرته عليه، وقد تعرض الكثير من العمال للتسريح نتيجة الإصلاحات الاقتصادية،[5] وبالتالي يتميز هذا النوع من البطالة بثلاثة خصائص (تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل، القدرة عليه، وقبوله عند مستوى الأجر السائد)،[6] ويتأثر هذا النوع من البطالة بسياسات تخفيض العمالة كما يلي:

– عندما تقوم المؤسسة بتسريح بعض العاملين دون تدريبهم على أداء أعمال أخرى أو إلحاقهم بأعمال أخرى في مؤسسات أخرى فإنه بهذا الشكل سوف يزداد عدد الأفراد الذين لا يعملون؛

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2009 ، ص 27 .

[2] بلفضيل كمال، زحافي عدة، قدال زين الدين، **اختبار العلاقة بين معدل التضخم وبين (معدل البطالة، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972–2010 بالجزائر دراسة قياسية، مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ، ص 50.

[3] إسلام عبد الله علي حسين، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990–2014 باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 21.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص 224-225.

[5] أحمد مسعودان، نعيمة دريس، **دور المشروعات النسائية الصغيرة في التخفيف من البطالة دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، 2014، ص 10.

[6] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010 ص . 115

– عندما تقوم المؤسسة بتجميد التوظيف وعدم استقبال أي عاملين جدد، فإن فرص العمل تتقلص وتنعدم وبالتالي يزداد عدد الباحثين عن العمل عام بعد عام؛ فقيام المؤسسات بهذه الإجراءات لتخفيض العمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعانون من البطالة الإجبارية.[1]

❖ **البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment)**

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

❖ **البطالة المستوردة (Imported Unemployment)**

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[2]

المطلب الثالث: قياس البطالة

تستند إحصاءات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة، ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة، وتقسم إحصاءات البطالة السكان القادرين على العمل (16 سنة فأكثر) إلى ثلاث مجموعات.

الفرع الأول: تصنيف الأفراد القادرين على العمل، قياس معدل البطالة

العاملين (Employment): ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر؛

العاطلين (Unemployment): ويشمل كافة الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين في العمل ويبحثون بشكل جيد عن عمل، أو ينتظرون العودة إلى العمل ولكنهم لا يجدون عملا؛

الخارجين من قوة العمل (Not in the force): ويشمل كافة الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة، وربات البيوت المتقاعدين، الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة...، وكذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل.

وتعرف **القوة العاملة Labor Force** بأنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضافاً إليهم عدد الأفراد العاطلين.

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين

[1] اسماء بودربالة، **سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر– دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008– 2012)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، 2014، ص 3.

[2] بريبش السعيد، نعيمة يحياوي، **فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011، ص 4.

أما **نسبة البطالة Unemployment Rate** فهو عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل **Labor Force Participation Rate** فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل.[1]

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = (\text{قوة العمل} / \text{عدد السكان القادرين}) \times 100$$

الفرع الثاني: صعوبات قياس معد البطالة

قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، في مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر أهمها:

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظرًا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل؛
- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك، غالباً، كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية،
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛
- لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضًا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، كلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.[2]

الفرع الثالث: حالة وديناميكية التعطل (التدفقات داخل وخارج البطالة)

فقدن منصب عمل يعتبر أهم تدفق داخل البطالة ويتبع تذبذبات الدورة التجارية، والنمو في الاقتصاد، وتنخفض البطالة الطوعية عندما ترتفع مستويات البطالة، كما تنخفض معدّلات إعادة الدخول إلى البطالة لأن الأفراد يرون أن حظوظهم تقل في الحصول على منصب عمل، عند ارتفاع معدّلات البطالة، وتدهور حالة أسواق العمل، إن انخفاض المغادرة الطوعية وإعادة

[1] حسام علي داود، معن النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص 185-186.

[2] نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 245-246.

الدخول قد تعوض وتقلّل من حدّة ارتفاع فقدان مناصب العمل، وبالتالي فإن ارتفاع تدفقات الدخول للبطالة قد لا تكون السبب في ارتفاع البطالة.

الشكل رقم (1–10): التدفقات إلى البطالة وخارجها

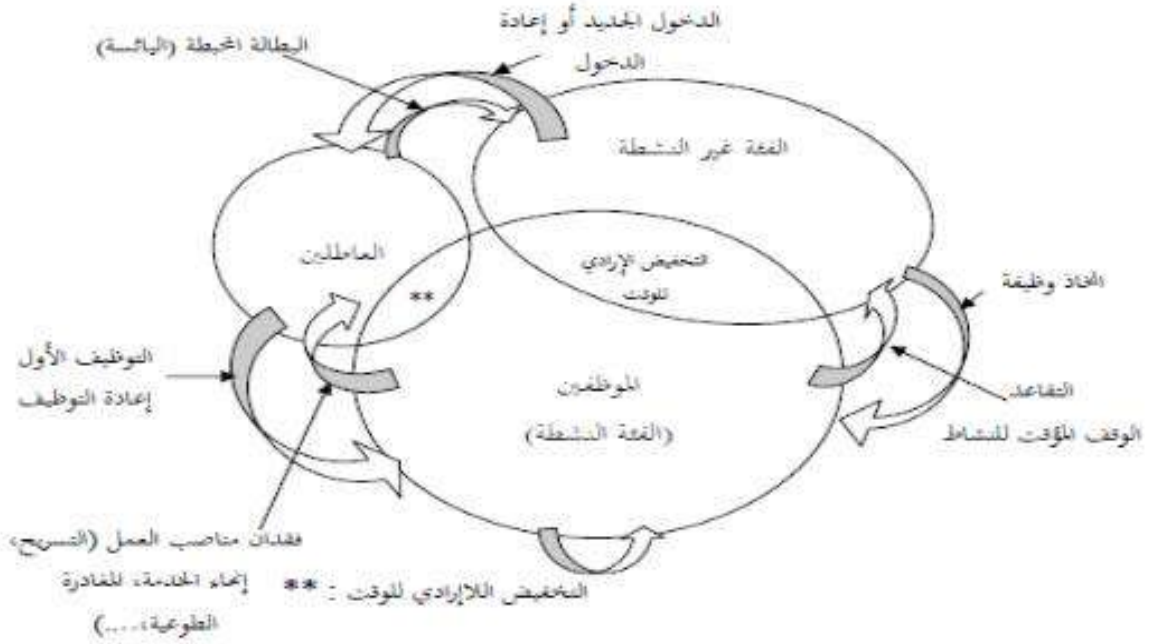

المصدر: دحماني محمد ادريوش، **مرجع سابق ذكره**، ص40-41.

لقد بينت الأبحاث عن النشاط في سوق العمل في الولايات المتحدة أن البطالة ظاهرة ديناميكية فيها تدفقات داخلة وخارجية إلى مختلف فئات البطالة القادمين من مجموع المستخدمين وأولئك القابعين خارج قوة العاملة، أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية لأن الحركة ضمن القوة العاملة، أي من كون المرء عاملا إلى كونه عاطلا عن العمل والعكس بالعكس، يفسّر نسبة صغيرة من التغير في البطالة وأن الكثير من الحركة الداخلة والخارجة لفئة العاطلين عن العمل تأتي من خارج القوة العاملة، كذلك بينت نتائج البحث ذاته، بأن معظم الذين يغيّرون وظائفهم لا يمرّون بفترة بطالة[1].

المطلب الرابع: آثار البطالة

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية وعلى الفرد والمجتمع، وسوف نعرج في هذا الجزء على تأثير البطالة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، السياسي قصد فهم مدى خطورتها.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة

- إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي, أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه ان يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه؛[2]

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 40-41.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب، **مرجع سابق ذكره**، ص40 .

- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات؛
- تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع استغلالا كاملا؛
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- وتشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل ، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء ، ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛[1]
- البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة، وتشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج؛
- انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد؛
- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي؛
- تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين؛
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصا حول العالم يعيش كمهاجر وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا 56 % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث؛
- وقوع المجتمع تحت سيطرة التبعية، فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة في بلد ما يضطر إلى الرجوع إلى عدوه، ليسد كفايته وحاجته، والعدو يتحكم فيه، فيفقد هذا البلد شخصيته وقراره ومرجعيته، فيصبح قراره نابعاً من غيره، وقد قيل: (ما لم يكن الطعام من الفأس، فلا قرار من الرأس)؛[2]
- ضعف الإنتاج في الدول النامية، وهذا لعدم وجود تنويع في الأنشطة الاقتصادية نتيجة لهدر الطاقات البشرية؛

[1] بن نادة ليلى، سليماني أمينة، **علاقة نشاط البطالة بالتضخم**، مذكرة لاستكمال متطلبات العلوم الاقتصادية، 2010، ص 47.

[2] المطوع خليل أحمد، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، المنعقد في الدوحة من 11 – 13 ابريل – 2006م.

- انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض في القوة الشرائية على مستوى الاقتصاد ككل، وبشكل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض حجم الادخار، وبالتالي الكساد وحصول فائض في الناتج الكلي للاقتصاد؛

- حرمان الاقتصاد المحلي من فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها، وذلك بسبب عجز الاقتصاد عن استغلال وتشغيل العرض المتاح من الأيدي العاملة، فمثلا تقدر منظمة العمل العربية أن زيادة معدل البطالة السنوي بنسبة 1% يؤدي إلى خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 2.5%، وبالتالي كلما زادت معدلاتها ينتج تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي[1]

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب عليها من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه، وانقسامه وتشوه القيم الاجتماعية والأخلاقية.

- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل؛
- الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية؛
- وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة؛
- أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي؛
- أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال؛[2]

- ضعف الضوابط الأسرية، وضعف تأثير القيم العامة بسبب البطالة، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال، والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وقد يكون سببا رئيسيا في زيادة نسبة الجريمة
- تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس، تجاه المؤسسات الرسمية، والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع؛[3]
- كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، إذ تترك البطالة أثراً سيئاً عند العاطلين، فتتوتر أعصابهم، فتزداد سوء الحالة النفسية عندهم، فيؤثر ذلك على نفسية أسرهم وأولادهم، فتزداد بذلك قوائم المنحرفين، كما أن الزوجات لا يسلمن من أذى أزواجهن العاطلين، فيقع الخصام والتشاجر بينهم الذي هو بداية الطلاق والفراق؛
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل؛
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي؛

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق ذكره، ص227**.
[2] حريري بوشعور، فلاق صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 9-10.
[3] إياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص 228.

- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف؛[1]

- تعد مشكلة البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر في الوطن العربي؛
- تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه الأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي؛
- تكون البطالة سبب للكثير من أشكال الإجرام والانحراف في الوطن العربي؛
- اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوروبية أملا في إيجاد وظائف؛[2]

قد ينتهي الأمر إلى وصول البطال إلى الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة مختلف الضغوط.[3]

تعتبر إشكالية الفقر والبطالة من أعقم الإشكاليات التي تؤدي بالأفراد الذين هم في حالة بطالة إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، وسرقة السيارات) ، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية) .

في حين أن العمل يدعم ويعزز الوظائف التالية:

1. تنظيم وجدولة الوقت؛
2. اللقاء والاتصال الاجتماعي؛
3. المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة؛
4. تحقيق الذات – المكانة والهوية؛
5. أداء وممارسة أنشطة معتادة.

لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفتقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع، كما ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور

---

[1] بريبش السعيد، نعيمة يحياوي، **مرجع سابق ذكره**، ص 8.

[2] أحمد طرطار، سارة حليمي، **واقع وأفاق البطالة في الوطن العربي**، الملتقي العلمي الدولي، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011، ص 9.

[3] محمّد عبد الله البكر، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة المال والاقتصاد**، المجلد 32، العدد 2، 12 – 10 – 2007، ص 7.

بالغضب نحو المجتمع إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز، علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل.

وبالتالي تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي – الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية.[1]

الفرع الثالث: الآثار السياسية للبطالة

إن الوضع السياسي والأمني يلعب أيضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام حيث أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لتحكمه أحزاب أحادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص أمن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل، في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على أساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتما أن معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة بل على العكس قد نلحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الإنتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما إلى ذلك.

يعتبر العلماء البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، في ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فانه لا يتوقع أي مظهر من مظاهر النزاهة والشفافية بل على العكس تجد أن شبح البطالة قد ألقى بظلاله على قطاعات واسعة من المجتمع.[2]

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديد لاستقراره السياسي والاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطل مما يساعد انخراط بعض المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات، حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة وتوجد علاقة واقعية مشاهدة فيما بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هي المشاهد حاليا في الدول النامية.[3]

كما تبرز الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الوطن العربي من خلال تأثيرها على الاستقرار الأمني و السياسي ، فالبطالة تصيب الفرد باليأس و الإحباط ، و إذ ذاك يكون سهلا على الجماعات المتطرفة و الإجرامية تجنيده للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة الأمن في المجتمع كبعض الدول منها الجزائر، مصر، السودان، فضلا عن الثورات الشعبية التي مست أغلب الدول المغرب العربي إضافة إلى مصر و التي كان سببها مشكلة البطالة ، إضافة إلى أن الفرد العاطل عن العمل في الوطن العربي يشعر بالإقصاء والتهميش من طرف دولته، وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية.[4]

---

[1] نافع شريف، **البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل**، شبكة الأخبار العربية، 2007/6/6.
https://ketabonline.com/ar/books/103854/read?part=1&page=26&index=2956036

[2] بريبش السعيد، نعيمة يحياوي، **مرجع سابق ذكر**، ص 9.

[3] السيد مُحَّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 302.

[4] أحمد طرطار، سارة حليمي، **مرجع سابق ذكره**، ص 9.

كذلك ينجم عن تلك البطالة وعدم الاستقرار الأمني عدّة مظاهر من بينها: انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري، تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات، تؤدي البطالة إلى خلق اختلال كبير في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي أو حمايتي فلماذا أنتمي إليه، تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرا كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.[1]

المطلب الخامس: النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة، تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يلي عرض لتلك لأهم تلك النظريات:

الفرع الأول: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه،[2] ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيكيين حسب الشكل التالي:

[1] بريبش السعيد، نعيمة يحياوي، **مرجع سابق ذكره**، ص 10.

[2] عميش سميرة، **أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند الحاج بالبويرة، 2014، ص10.

الشكل رقم (1-11): التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية

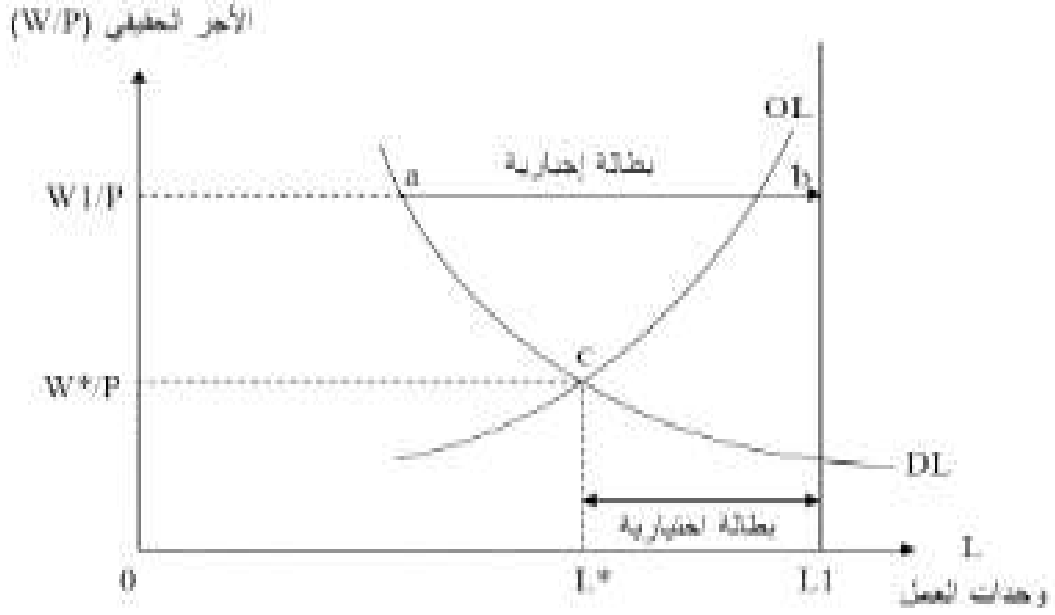

المصدر: لمريني نجلاء، **استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة ANSEJ لولاية تلمسان بين الفترة 2000-2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 29.

حيث تمثل كل من:

- OL: عرض العمل؛
- DL: طلب العمل؛
- O°L: كمية العمل عند مستوى الأجر الحقيقي W*/P؛
- W1/P: الأجر الحقيقي عند التوازن.

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه، والممثلة في الشكل رقم (1-11)، ولذا فإن التشغيل الكامل يحدث عند O°L، حيث تعبّر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في W*/P، أما البعد LL1* فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والغير راغبين في أجر التوازن، وبالتالي فهي تعبّر عن البطالة الاختيارية، في حين تؤدي حركة أجر التوازن W*/P عن مستواه الأصلي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل، أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة (ab)، غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار، فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وتنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (c).[1]

[1] لمريني نجلاء، **استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة ANSEJ لولاية تلمسان بين الفترة 2000-2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 29.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى بناء على ذلك فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسيات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقى الاقتصاديون الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[1].

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية النيوكلاسيكية

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على **قانون ساي للأسواق** الذي ينص على: " **أن كل عرض يخلق الطلب عليه** " وبالتالي، ومن هذا المنطق فإن زيادة عرض سلعة ما (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها)، من شأنه أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل، ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية، وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية.[2]

لذلك يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حدوث حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل، كاختفاء البطالة حالما تظهر، وإن ظهورها إما أن يكون في صورة بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية (تلك التي تتواجد نتيجة لبحث العمال وانتقالهم من وظيفة إلى أخرى) كما يوضح الشكل الموالي:[3]

---

[1] Feldere B, Homburg S, **Macroeconomics and New Macroeconomics**, Springer, Verlag, Berlin Heidexberg, 1992, pp 48-49.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 298-299.

[3] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2009، ص 232.

الشكل رقم (1-12): مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

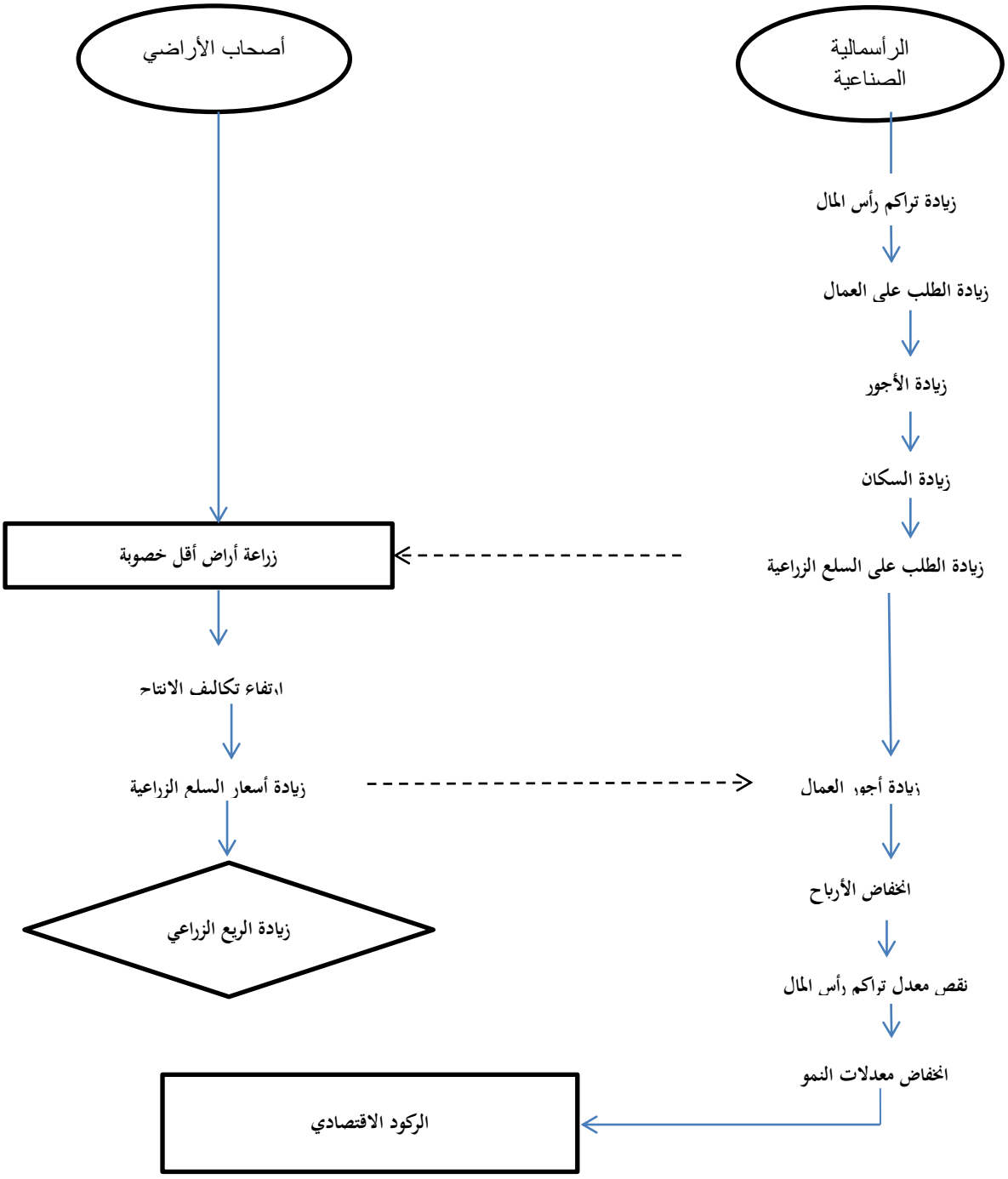

المصدر: فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز دياب، **مرجع سابق ذكره**، ص 232.

الفرع الثالث: التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكينزية

ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من غير المعقول أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا خلال تلك الفترةإختياريا، ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم

للبطالة الإجبارية وبين الحقيقية التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض أساساً لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فوفقاً لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضًا، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.[1]

الشكل رقم (1-13): التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية

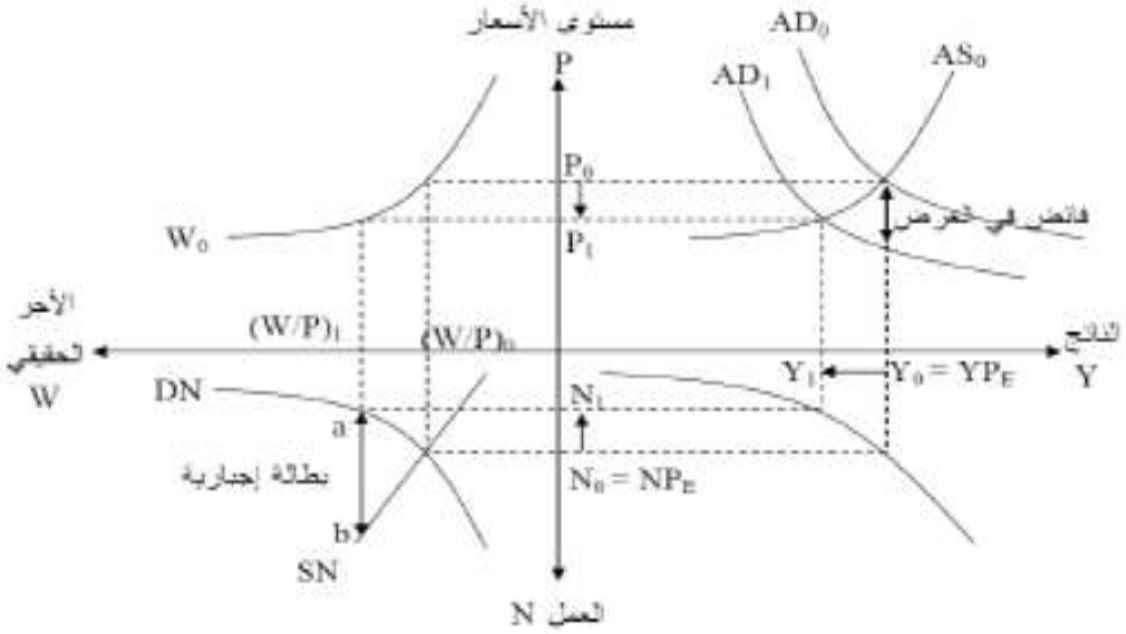

المصدر: مايكل إبدجمان، ترجمة مُحَّد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ، الرياض، 1999.

AD0: الطلب الكلي؛ (W/P0): الأجر الحقيقي عند التوازن؛

AS0: العرض الكلي؛ DN: الطلب على العمل؛

P0: مستوى السعر عند التوازن؛ SN: عرض العمل.

NPE: مستوى العمالة عند التشغيل الكامل؛

YPE: مستوى الناتج عند التشغيل الكامل؛

نتيجة لضعف الطلب أو قصور الطلب الكلي ينتقل منحنى الطلب الكلي AD0 إلى الأسفل أي إلى AD1، فينخفض بذلك مستوى الناتج من Y0 إلى Y1 محدثا بذلك انخفاضا في مستوى الأسعار من P0 إلى P1 ، استجابة

[1] عميش سميرة، **مرجع سابق ذكره**، ص 10-11.

للانخفاض الحاصل في الطلب الكلي، وبذلك ينتج الاجر الحقيقي W/P، وعندما ينضم مستوى الأسعار P1 إلى الأجر W0 محدثا بدوره فائض في عرض العمل لذا فإن الأجور النقدية تنزل إلى مستوى أقل وتصبح مستويات العمالة والناتج عند N0 > N1، أي أن مستوى التشغيل يكون أقل من مستوى التشغيل الكامل محدثا بذلك بطالة إجبارية، وبالتالي البطالة الإجبارية التي تمثل المسافة (ab) تحدث عندما يكون الأجر الحقيقي (w/p1) أعلى من أجر التوازن (w/p0).[1]

ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، فضلاً على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة، ولذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية[2].

الفرع الرابع: النظريات الاقتصادية الحديثة في تفسير البطالة

تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (Neoclassical and Classical) بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط بينما تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية والتي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين نجد نظريات أخرى- سماها البعض بالنظريات الحديثة المفسرة للبطالة- ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة، وبناء عليه سوف نتناول بالشرح بعض من أهم هذه النظريات كما يلي:

1- نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل؛

2- نظرية تجزئة سوق العمل؛

3- نظرية اختلال سوق العمل.

أولا: نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل Labor Stock & Flow Theory

تشير النظرية إلى نسبتان يحددان معدل البطالة- حسب هذا التعريف – في أي لحظة من اللحظات وهما:

أ- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة: والذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلى عدد السكان، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح؛

ب- معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه: والذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين والمتعطلين عن العمل إلى عدد العاملين في القوى العاملة، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي ارتفاع هذه النسبة الي ارتفاع معدل البطالة، والعكس صحيح؛

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005 ، ص 45.

[2] السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 301.

لذلك فإن تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أو كليهما، ويتوقف الأثر النهائي على محصلة جمع التغيرين الحادثين فيهما، كما أن معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا على معدلات نمو احدى هاتين النسبتين أو كليهما، عبر الزمن ويمكن أن نوضح بصورة محددة أن معدل البطالة U، في الحالة التي تتوازن فيها التدفقات العمالية الداخلة مع الخارجة من البطالة، يمكن قياسه بالمقدار:

$$U = \frac{1}{1+E} \times 100 \quad \text{حيث أن:} \quad E = \frac{(P1+P2)P3+(P1)(P4)}{(P1+P2)P5+(P2)(P6)}$$

وبتعريف كل من مكونات البسط والمقام، في هذا المقدار، كما يلي:

P1: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن لديهم وظائف؛

P2: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة وليس لديهم وظائف (ويبحثون عنها)؛

P3: نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلى عاملين؛

P4: نسبة الذين يتحولون إلي غير مشاركين في القوى العاملة؛

P5: نسبة الزيادة في الذين يتركون أعمالهم اختياريا أو اجباريا ويصبحون عاطلين؛

P6: نسبة الذين يتركون القوى العاملة (كالمتقاعدين).

بمعني أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، أن الزيادة في نسبة الأفراد الذين يتركون أعمالهم اختياريا أو اجباريا ويصبحون عاطلين عن عمل، أو يتركون القوى العاملة سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، وبالمثل يؤدي ارتفاع نسبة الداخلين إلى القوى العاملة ممن ليست لديهم وظائف إلى زيادة معدل البطالة، وكذلك الحال كلما زادت نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلى عاملين أو إلى غير مشاركين في القوى العاملة، كلما انخفض معدل البطالة، وأخيرا كلما زادت نسبة الداخلين إلى القوى العاملة ممن لديهم وظائف، كلما انخفض معدل البطالة.

يتضح من هذه النظرية أن اهتمام المجتمع بمستوى معين من البطالة يجب أن ينصب على تأثير هذا المستوى على الأفراد الذين فقدوا وظائفهم، وطول الفترة المتوقع أن يقضونها بحثا قبل أن يجدوا عملا بديلا، كما أن عملية البحث تعتبر عملية ديناميكية وذلك حسب الأهداف التي يحددها قبل بداية بحثه عن الوظيفة.

يتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي اقتصاد بتدفق الأفراد من وإلى سوق العمل وكذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل أن يجد عملا، وتتحدد هذه السرعة بدورها تبعا للمنشآت الاقتصادية القائمة، وتؤثر التغيرات في هذه المنشآت على مستوى البطالة الاحتكاكية، أما بالنسبة للبطالة الهيكلية فهي تظهر عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب على العمال إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة من سوق العمل، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمال مع الطلب عليه بين مناطق سوق العمل.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل: Segmentation Theory of the Labor Market

تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسية وسوق ثانوية، كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك الاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

النوع الأول – السوق الرئيسية: وهي سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيها بدرجة عالية من الاستقرار.

النوع الثاني – السوق الثانوية: وهي سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم اساليباً إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور كوجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضها لدرجة تكبر من التقلبات وفقا، لظروف النشاط الاقتصادي ومن ثم يكون العمال في هذه السوق أكثر عرضه للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظمها.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية، وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى وجود نظريات أخرى لتجزئة سوق العمل، منها مثلا: تقسيم سوق العمل إلى سوقا محلية وأخرى اقليمية أو دولية، وكذلك سوق العمل الريفية والحضرية، وسوق عمل الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة، وسوق العمل في القطاع الخاص والقطاع العام.

ثالثا: نظرية الأجور الكفؤة Efficient Wage Theory

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب الأعمال يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة انتاجيتهم، مع الاشارة إلى أن هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال، أي ظهور البطالة في سوق العمل.

وبحسب هذه النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم العائد لكل فئة تعمل داخل سوق العمل: فبالنسبة لأصحاب الأعمال يكون المطلوب هو تعظيم عائداتهم وخاصة الأرباح، وبالنسبة للعمال يكون المطلوب هو تعظيم منافعهم وحصولهم على أكبر إشباع ممكن حتى لو كانت أجورهم مرتفعة ارتفاعا غير واقعي، مع وجود بطالة في سوق العمل، ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في العوامل التالية:

1- الرغبة في استقطاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما هو ملموس في البلدان النامية بشكل ملاحظ؛

2- تحفيز العمال على التمسك بمواقع علمهم وبالتالي التقليل من سرعة دورانهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما تشجع العامل على التمسك بموقع عمله، أضف إلى ذلك أن المنشأة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك إلى التقليص من وتيرة ترك العمل الإداري للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى التي تركت العمل؛

3– ولقد استطاعت نظرية الأجور الكفؤة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة ومع أن هذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المنشآت

الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفؤة منهم بدلاً من تخفيض الأجر في حالة وجود فائض في عرض العمال، كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة –هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج العالية معرضون لبطالة حادة إذا ما تم مقارنتهم بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

رابعا: نظرية اختلال سوق العمل Disequilibrium Theory of Labor

وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل، وفقا لهذه النظرية، فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية:

- كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور؛
- عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يؤدي الي توازن سوق العمل.

ونتيجة لذلك قد تتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الأجور السائدة. وينطبق ذلك – أيضا –على أسواق السلع؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين العرض والطلب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب.

ويتضح مما سبق، أن نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة، وأوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة – بخاصة – إلى سبب أساسي واحد وهو انخفاض مستوى الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور – وفقا للنظرية الكلاسيكية – او لعدم وجود الطلب الكافي الفعال – وفقا للنظرية الكينيزية[1]

[1] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز دياب، **مرجع سابق ذكره**، ص 238-245.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول العلاقة بين البطالة والتضخم

يعتبر كل من التضخم والبطالة من الأمراض الاقتصادية التي تسعى الادارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح أي منها، حيث ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة، وإلا فإن تأثيراته السلبية سوف تنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي، بينما أن معدلات البطالة ينبغي أن تكون في أقل الحدود الممكنة، سعيا لتحقيق التوظيف الكامل وما لذلك من أثر ايجابي على الاقتصاد الكلي غير أن الدولة في سعيها إلى تحقيق أي من الأهداف السابقة قد يكون على حساب الهدف الآخر، بمعنى أن خفض معدلات التضخم قد يكون على حساب زيادة معدلات البطالة نظرا لأن خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود ومحاولة امتصاصها، وذلك لخفض الطلب على السلع والخدمات المختلفة غير أن خفض الطلب يعني اقبال أقل على السلع والخدمات الأمر الذي يعني ضرورة وجود فائض من المنتجات، وقيام المنتجين بالتالي ينخفض انتاجهم، ونظرا لأن هذا الانتاج يعتمد أساسا على القوى العاملة، فإن ذلك يعني ضرورة تسريح عدد من العمال ومن ثم انتشار البطالة أي أن خفض معدلات التضخم سوف تكون على حساب ارتفاع معدلات البطالة وعلى العكس، إن خفض البطالة وفتح مجالات جديدة للتوظيف يعني أهمية وضرورة رفع وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. إن ذلك يعني خلق طلب زائد في السوق مما يؤدي إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم. لذلك فإن خفض البطالة يعني زيادة معدلات التضخم[1].

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، والعكس بالعكس، لكن الواقع لا يؤدي هذا الاعتقاد في كل الأحوال ذلك أنه من الممكن أن تكون العلاقة ايجابية أحيانا بحيث يزداد معدل البطالة جنبا إلى جنب مع ازدياد معدل التضخم.[2] وبالتالي سندرس هذه العلاقة بين البطالة والتضخم في عدد من الحالات كما يلي:

الفرع الأول: العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم تغير الطلب الكلي

لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A كما في الشكل رقم **(1-14)** حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي وحيث كان حجم الناتج y_0 ومستوى الأسعار P_0 ولنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل، غير عامل السعر، كما في حال ازدياد الكتلة النقدية M مثلا. إن ازدياد الطلب الكلي الناجم عن ازدياد الكتلة النقدية يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع AD_1 باتجاه اليمين والأعلى إلى الوضع AD_1، بهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B.

[1] حسام علي داوود، معن النسور، **مرجع سابق ذكره**، ص 190.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص301.

الشكل رقم (1-14) البطالة والتضخم

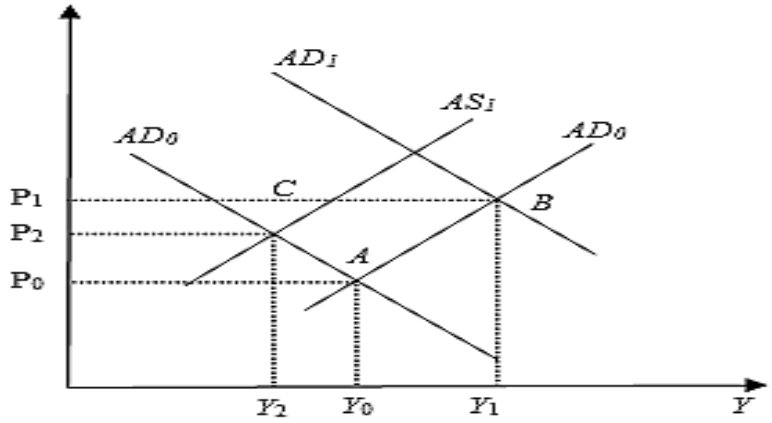

المصدر: أحمد السريتي، **مرجع سابق ذكره**، ص322.

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم المنتج من (y_0)إلى (y_1) مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من (P_0) إلى (P_1) مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية.

وعلى العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار، كما في الانتقال من النقطة (B) إلى النقطة (A)، وهذا يدل على أن ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضا هي علاقة سلبية. [1]

الفرع الثاني: العلاقة الايجابية بين البطالة والتضخم تغير العرض الكلي

بفرض أن التوازن كان عند النقطة A، ولنفرض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل التنبؤات المتشابهة بالمستقبل أو الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج، مثلما حصل إبان ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات من القرن الماضي وبالعودة ثانية إلى الشكل رقم (1-14)، في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي من الوضع AS_0 نحو اليسار إلى الوضع AS_1 وينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة C ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كانا عليه في النقطة A أي أن الانتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

وعليه العكس من ذلك لو فرضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وازدياد الناتج في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة ايجابية بين التضخم والبطالة. [2]

---

[1] السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص322-323.

[2] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010**، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، 2014، ص9.

وبالرغم من وجود مثل هذه الحالات من الارتباط الايجابي بين التضخم والبطالة فإن العلاقة الغالبة بين التضخم والبطالة فإن العلاقة الغالبة بين التضخم والبطالة هي العلاقة السلبية، والجدير بالذكر أن معالجة التضخم المرتبط سلبا مع البطالة أسهل من معالجة التضخم المرتبط إيجابا معها، ففي الحالة الأولى تؤدي السياسة الانكماشية مثلا إلى تخفيض معدل التضخم وازدياد معدل البطالة، أما في الحالة الثانية فإن السياسة الانكماشية تؤدي إلى انخفاض خطير في حجم الناتج وارتفاع خطير في معدل البطالة لأن ذلك التضخم الثاني قد ترافق منذ حدوثه بارتفاع معدل البطالة.[1]

المطلب الثاني: تحليل البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية السابقة

مشكلتا البطالة والتضخم من أهم المشاكل التي تعوق عمليات التنمية في أي مجتمع، فالتضخم كما سبق توضيح يترتب عليه عديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، فضلا عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات والأنشطة المختلفة أما البطالة بأنواعها المختلفة يترتب عليها انخفاض الناتج القومي وإهدار لجزء من الثروة القومية لدى المجتمع، وتزداد حدة الآثار السلبية الناتجة عن البطالة والتضخم كلما زادت معدلاتهما واستمرت هاتين المشكلتين محل اهتمام عديد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث، وسوف يتم استعراض هذه الأفكار وتحليلها.

الفرع الأول: التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم

نظرا لأن التحليل الكلاسيكي يفصل بين الجانب الحقيقي في الاقتصاد (الناتج،، التوظيف)، والجانب النقدي (الأسعار، الأجور)، ويؤمن الكلاسيك –كما سبق توضيح ذلك- بأن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل دائما، ومن ثم لا توجد بطالة اجبارية طالما لا يوجد تدخل خارجي في سوق العمل، وإن كان هناك بطالة فإنها تكون بطالة اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن إلى وضع التوظيف الكامل،[2] أما التضخم عند الكلاسيك فهو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة عرض النقود، ووفقا لنظرية كمية النقود فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة، ولذا يتساوى معدل التضخم مع معدل النمو في عرض النقود بالمجتمع، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود لا تؤثر في مستوى الإنتاج أو التوظيف.[3]

ووفقا لذلك لا توجد أي علاقة بين التضخم والبطالة وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1-15)، حيث يقاس فيه معدل البطالة على المحور الأفقي ومعدل التضخم على المحور الرأسي.

---

[1] السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص323 -324.

[2] زواد أسيا، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة 2001-2018**، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، ص 326.

[3] قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، **البطالة والتضخم في الجزائر- دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013**، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 11، 2014، ص115.

الشكل رقم (1-15): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً لتحليل الكلاسيكي

المصدر: مُحَمَّد السربيتي، علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 304.

من هذا الشكل يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وتستطيع السلطة النقدية من خلال التحكم في الإصدار النقدي تحديد مستوى التضخم المرغوب في المجتمع وقد يكون صفرا[1].

الفرع الثاني: التحليل الكينزي للبطالة والتضخم

من المدلولات المهمة للنظرية الكينزية، الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج، الدخل والاستخدام، مما أعطى للحكومة دوراً مركزيا ومباشراً في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار، فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في إطار" الفجوة التضخمية " التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد. إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع أن ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف، فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجر النقدي، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجا متكاملا قادرا على تحديد القيم الخاصة بالمستوى العام للأسعار،[2] لكن ترتب على النظرية الكلاسيكية عجز في تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة طويلة توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية.

[1] أحمد مُحَمَّد السربيتي، علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 303-305.

[2] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص191.

وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بكل من سيادة ظروف المنافسة الكاملة ومرونة الأجور والأسعار وما يترتب عليهما من تحقيق التوظيف الكامل والقضاء على البطالة حيث أنه يرى ما يلي:

- أن الأجور عادة تكون مرنة في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية.
- وجود الاحتكارات في مجال الانتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.
- أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظيف الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج، وهو بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما في الشكل رقم (1-16).

ومن الشكل يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويمكن تعليل ذلك بالظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسعت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

الشكل رقم (1-16) العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقا للنظرية الكينزية

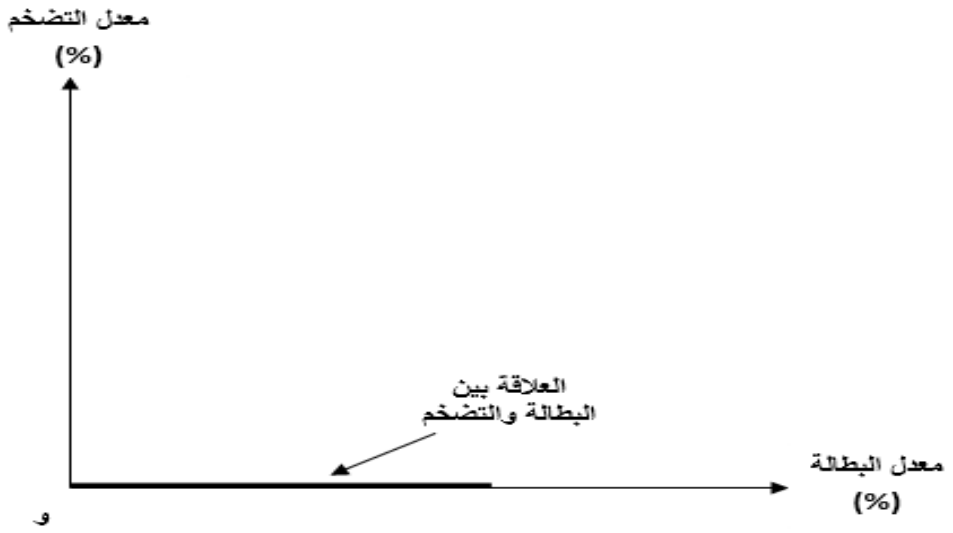

المصدر: محمد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 306.

غير أن هذا التحليل أنتقد من جانب الكينزيين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل التضخم، ولذا فقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة، ووفقا لهذا التحليل أن الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هو مستوى النمو في الطلب الكلي، وتتوقف العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظيف في الاقتصاد، كما هو موضح في الشكل رقم (1-17):

الشكل رقم (1-17): أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظيف ومستوى الأسعار

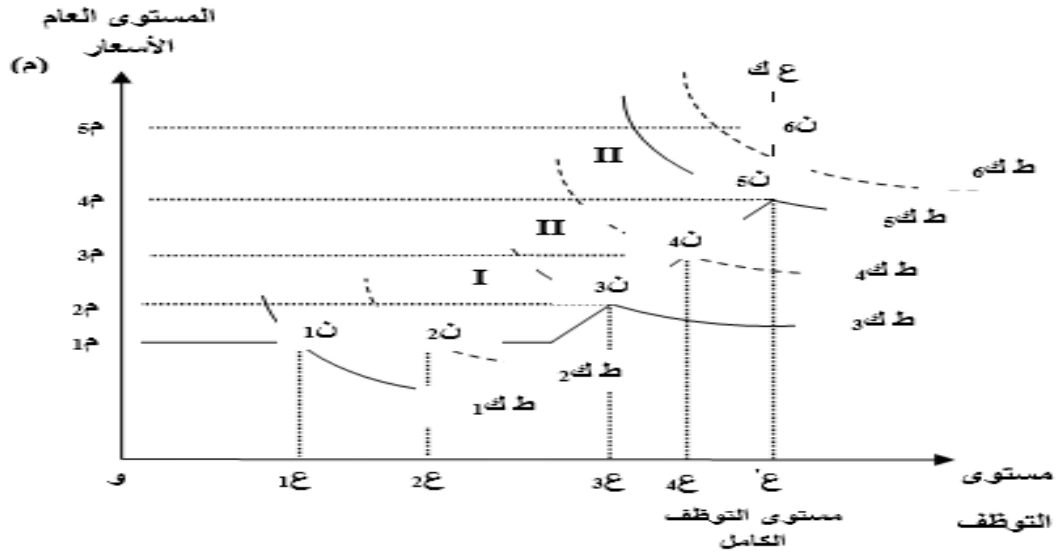

المصدر: مُحَّد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 307.

من هذا الشكل نلاحظ أنه إذا كان:

1-**منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة**: ويتحقق ذلك في حالات الكساد حيث يوجد قدر كبير من الموارد العاطلة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظيف فقط، ومن ثم نقل البطالة، بينما لا تتأثر الأسعار وبالتالي، لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضيحه وفقا للنظرية الكينزية في صورتها الأولى.

2-**منحنى العرض الكلي عديم المرونة**: ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظيف، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي سالف الذكر.[1]

3-**منحنى العرض الكلي موجب الميل**: وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الانتاج والتوظيف ونقل البطالة، وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة للكينزين الجدد تمثل الأساس في منحنى فيلبس.[2]

[1] مُحَّد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 305-308 .

[2] قنوني حبيب وآخرون، **مرجع سابق ذكره**، ص 118.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لظاهرة التضخم كما اتت بها النظرية الاقتصادية، وبالرغم من تعدد المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة إلا انها عجزت عن تقديم تعريف شامل وموحد لها رغم اجماعها على أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة هذه النقود وذلك راجع إلى عدة أسباب، حيث تقتضي النظرية الكمية في تحديدها لمعنى التضخم على أنه الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة، بينما تقتضي نظرية الدخل والانفاق في تحديدها لمعنى التضخم على أنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، أما التعريف المبني على نظرية العرض والطلب هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما يمكن تصنيف أنواع عدة من التضخم طبقا لبعض المعايير وذلك نظرا لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، إلا أن هناك خاصية مشتركة تجمع بين كل الأنواع المختلفة للتضخم "عجز النقود عن أداء وظائفها كاملا ".

لقد تعددت واختلفت النظريات المفسرة للتضخم في تفسير التضخم وتحديد مصدره وذلك لتعدد الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية إلا أن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فقد ركز تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار، أما تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي فقد أرجع ذلك إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي وهي: الاستهلاك، الانفاق الحكومي، وصافي الصادرات، حيث أن زيادة أحد هذه المكونات يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع في مستوى الأسعار، وقد فرق كينز بين مرحلتين على حسب ظروف التوظف في النشاط الاقتصادي، وهو أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظف الكامل أو عند مستوى التوظف الكامل في حين نجد أن النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسّر لظاهرة التضخم رأت غير ذلك، كما تناولنا خلال هذا الفصل الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية، حيث تمكنا من حصرها في ثلاثة اتجاهات يتعلق الاتجاه الأول بنظرية جذب الطلب وينشأ هذا النوع من التضخم في الحالة التي يتجاوز فيها الطلب الكلي العرض الكلي ولفترة زمنية طويلة ، أما الاتجاه الثاني يتعلق بنظرية زيادة التكاليف ويرجع سبب هذه الزيادة في التكاليف في غالب الأحيان إلى ارتفاع أجور العمال عن طريق النقابات دون أن يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج ومنه نشوء التضخم، ويتعلق الاتجاه الثالث بنظرية التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية ويكون سببه الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية وذلك في ظل العرض الغير مرن للإنتاج فإن الأسعار سوف ترتفع، أو من خلال تمويل العجز تمويلا تضخميا من طرف الحكومة وما تحصل عليه من الجهاز المصرفي، كما يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، وعلى هذا الاساس تسعى حكومات الدول المختلفة إلى الحد من اثار الضغوط التضخمية بانتهاج مجموعة من الأساليب والوسائل تتمثل أهمها في السياسة النقدية لانكماشية، أو السياسة المالية، وبالتالي من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد ضرورة تخفيض الطلب الكلي وتخفيض العرض المتزايد من النقود للتحكم في ظاهرة التضخم لأن الأسعار ترتفع بسبب زيادة الطلب الكلي الذي يفوق العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد أو من خلال زيادة الإصدار النقدي بدون أن يقابله زيادة في النشاط الاقتصادي والانتاجي.

في المبحث الثاني تناولنا مشكلة أخرى تعد في عالمنا اليوم من أخطر المشكلات التي تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء البطالة، وهذا راجع إلى أن خطورة البطالة لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن فحسب في أعداد العاطلين، لكن مكمن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل، وقصد إيجاد حلول لها قمنا بتعريج على أدبياتها النظرية

أولا، وذلك بدءً بتعريفها ولقد تعددت مفاهيم البطالة نظرا لاختلاف أشكالها وأنواعها وطرق قياسها التي تختلف باختلاف المكان من دولة إلى أخرى، ولكن من خلال هذه التعاريف، يمكن التوصل إلى أن معظم الاقتصاديين والخبراء يتفقون على شروط محددة انطلاقا منها يعتبرون أن ذلك الفرد عاطل عن العمل: أن يكون الشخص قادر عن العمل، الرغبة في العمل وأن يكون متاح للعمل، يبحث عن عمل عند مستوى الأجر السائد يقبله، برغم من كل ذاك إلا أنه لم يجد عمل رغم أنه قضى فترة طويلة في البحث عليه، في حين توصلت معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة أن أنماط وأشكال هذه الظاهرة ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار وذلك وفقا للمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة أو طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وهناك أنواع متعددة من البطالة تختلف من طرف لآخر وتبعا للسبب، حيث قمنا بتصنيفها في هذه الدراسة حسب ثلاثة معايير: حسب نمط التشغيل، حسب طبيعة النشاط الاقتصادي ، حسب طبيعتها الخاصة وكل معيار يضم عدة أنواع، كما ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة،وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى بناء على ذلك فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ووفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، لذلك يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حدوث حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل، في حيتن يركز التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكينزية على وجود بطالة إجبارية وذلك لأن سوق العمل قد يتعرض أساساً لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، وبالتالي حسب كينز فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضًا، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال أي أن البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، من جانب أخر نجد أن النظريات الحديثة المفسرة للبطالة ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة حيث نجد أن نظرية تجزئة سوق العمل تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسية ويتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيها بدرجة عالية من الاستقرار، أما السوق الثانوية وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور كوجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضها لدرجة كبيرة من التقلبات وفقا، لظروف النشاط الاقتصادي ومن ثم يكون العمال في هذه السوق أكثر عرضه للبطالة، نظرية الأجور الكفؤة تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب الأعمال يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة انتاجيتهم، مع الاشارة إلى أن هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال، أي ظهور البطالة في سوق العمل، نظرية اختلال سوق العمل فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد تتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، رغم التفسيرات المختلفة للبطالة إلا أن آثارها لا خلاف فيها وهي جسيمة سواء على الاقتصاد أو المجتمع لذا تسعى مختلف الاقتصاديات إلى الحد منها.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم فقد ساد لدى الاقتصاديين الكينزيين الاعتقاد بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم معبر عنها بمنحنى فيلبس الذي تم استخدامه كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية للبحث عن التوليفة الملائمة بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

الفصل الثاني

تفسير منحنى فيليبس في النظريات الاقتصادية

تمهيد

تعتبر البيئة المستقرة شيئا أساسيا في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما، وموضوع هذا الاستقرار يمكن تجزئته إلى أهداف اقتصادية محددة، أهمها تحقيق العمالة الكاملة، استقرار الأسعار، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملا، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي، وبالتالي تعد مشكلتا البطالة والتضخم من أبرز المشاكل التي تعوق عمليات التنمية في أي مجتمع، وذلك لما يترتب عليهما من العديد من الآثار السلبية الوخيمة في مختلف الاقتصاديات، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية بحيث يعبر كل معدل منهما على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة بذلك البلد، وهنا تكمن أهمية منحنى فيلبس الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم والتي جاء بها الاقتصادي (ويليام فيلبس)، في أنه أصبح أداة إرشادية هامة للسياسة الاقتصادية، فالمقايضة التي أفصح عنها منحنى فيلبس تعني بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي، عملية الاختيار الأمثل أو التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المحتمل، وعندها يتعين على أي مجتمع أن يحدد النقطة المثلى في هذا المنحنى وبالتالي اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على اتجاه الطلب الكلي الذي يحقق المعدل المرغوب لكل من البطالة والتضخم معا.

يهتم هذا الفصل بدراسة الأدبيات النظرية لمنحنى فيلبس، بدءا من نشأته، تطوره، ومرورا ببحث العلاقة في الأجل القصير والطويل، والمتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقة واستقرارها، مع محاولة تفسير اختفاءها في السبعينات وظهور الركود التضخمي بالإضافة إلى دراسة إمكانية استخدام منحنى فيلبس كأداة للسياسة الاقتصادية، من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية، ثم التطرق إل الدور الذي توليه التوقعات التضخمية كمحدد ومتغير رئيسي مفسر لديناميكية التضخم، أي بعبارة أخرى أصبح منحنى فيلبس يسمى بمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات، كما برزت خلال هذه الفترة أفكار أخرى من بينها نظرية التوقعات التكيفية، ثم نظرية التوقعات الرشيدة ونتيجة للانتقادات التي وجهها أنصار هذه المدرسة إلى النظرية الكينزية التقليدية ظهر تيار جديد من الفكر الكينزي في أواخر العقد الثامن من القرن الماضي، تفادى كل الانتقادات المقدمة من طرف Sargent و Lucasوذلك بتبنيه لفرضية التوقعات الرشيدة والجمود الاسمي، وهو ما أدى إلى ظهور نموذج منحنى فيلبس الكينزي الجديد (الهجين)، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع باختلاف الفترة الزمنية والمكانية ومناقشتها.

المبحث الأول: أطروحات نظرية لمنحنى فيلبس

من أهم النتائج النظرية الكينزية، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف، فكان موضوع بحث الاقتصادي فيليبس في منحناه الشهير، حيث يعبر منحنى فيليبس عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم.[1]

يتناول منحنى فيلبس أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الانتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام، وإعتمدت أول دراسة قام بها فيلبس على احصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم نشرت عام 1958،[2] وتضمنت دراسة فليبس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعينا بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1861-1957،[3] واستخلص فيلبس من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا، بشكل غير خطي، مع النسبة المئوية لمعدل البطالة،[4] وقد أظهر هذه العلاقة من خلال منحنى سجلت عليه هذه المعلومات في الشكل رقم (2-1).

حيث يمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في المستوى السعر والحجم البطالة، وذلك من خلال التغيرات الطويلة الأمد في انتاجية العمل، فإذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية إلى الزيادة في معدل انتاجية العمل، ففي هذه الحالة لا يتغير معدل تكلفة العمل لإنتاج السلع ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف انتاجها، إلى حد ما، ففي هذه الحالة لا تتغير الأسعار طالما أن معدل التغير في الأجور النقدية يساوي معدل التغير في انتاجية العمل، وعلى ذلك يصبح بالإمكان الحصول على معدل الزيادة في مستوى السعر P'/P، بعد طرح معدل الزيادة في انتاجية العمل Q'/Q من معدل الزيادة في الأجور النقدية W'/W أي:

$$p'/p = w'/w = Q'/Q$$

وقد شجعت الدراسة التي قام بها فيلبس إلى قيام دراسات علمية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، التضخم، والبطالة، وبشكل عام، أظهرت معظم هذه الدراسات التي انجزت في عقد الستينات عن وجود علاقة مهمة غير خطية بين تضخم الأجور وحجم البطالة.[5]

المطلب الأول: منحنى فيلبس الأصلي

تعود جدور تحليل منحنى فيلبس إلى تحليل Hume الذي وضح أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سببا في تغير مستويات البطالة والإنتاج بصورة واضحة.

---

[1] نادية علي عايد، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 36، 2014، ص 158.

[2] لعراف فائزة، سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، الملتقى العلمي الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص9.

[3] رمزي زاكي، **مرجع سابق ذكره**، ص362.

[4] ميلود وعيل، محمد هاني، **العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص306-307.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق ذكره**، ص 235-237.

وفي عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يرافقها مستوى منخفض من البطالة بينما ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، أطلق على تحليله أثر فيشر.[1]

وضح فيلبس (A.W. Phillips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع، وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد.[2]

ثم طور الاقتصادي البريطاني Alban William Phillips في عام 1958 شكلا بيانيا يصور علاقة تنص على أنه كلما انخفض معدل البطالة في الاقتصاد زادت نسبة التغير في الأجور التي تدفع لليد العاملة في الاقتصاد، أطلق على هذه العلاقة اسم منحنى phillips، وقد حاول فيليبس دراسة العلاقة بين البطالة والزيادة في معدلات الأجور في المملكة المتحدة في المدة (1861-1957) وتابع التغيرات فيها ولأكثر من تسعة عقود في العلاقة بين معدل زيادة الاجر ومعدل التضخم والتي قادته إلى متابعة التغيرات في علاقة أخرى بين معدل زيادة الأجر ومعدل البطالة، ومنه تكون العلاقة عكسية بين زيادة معدل الأجر ومعدل البطالة، كما وجد أن معدلات الأجور تتزايد بسرعة عندما تتجه نسبة البطالة إلى القوة العاملة الانخفاض والعكس، بينما ستظل معدلات الأجور على ماهي عليه عندما تكون نسبة البطالة 5.5% من القوة العاملة.[3]

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2-1)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل- التضخم، وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، وبالتالي يزداد معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، ولذا يكون منحنى فيلبس سالب الميل.

[1] Edmund S.Phillips , **Phillips curves, Expectations of Inflation and Optimal Unemployment over Time**, Economica, New Series, Vol. 34, No. 135 (Aug., 1967), pp. 254-281

[2] **أحمد** مُحَمَّد السربيتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 308.

[3] صباح صابر مُحَمَّد خوشناو، **تحليل وقياس منحنى فيليبس في العراق خلال مدة 1988-2015، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين أربيل، المجلد 21، العدد 03، 2017، ص 151.

الشكل رقم (2-1): منحنى فيلبس الأصلي

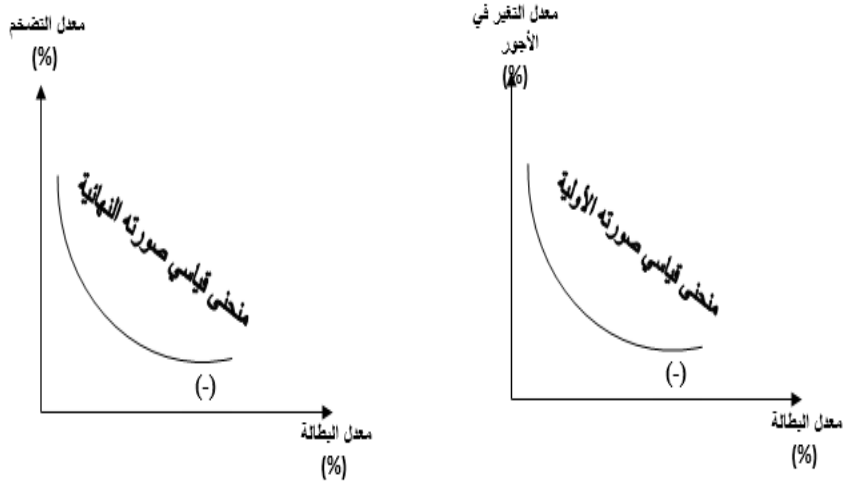

المصدر: مُحَّد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص309.

يشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معافي الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية وتوسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح، ولذا يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة التضخم وعلاج مشكلة البطالة طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليهما زيادة حدة المشكلة الأخرى.[1]

استمرت التفسيرات المبكرة في هذه العلاقة العكسية أو المقايضة التي تركز على حالة سوق العمل التي تفسر تغيرات الطلب الكلي (مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات)، بحيث ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدنية ولا يغري بزيادة الأجور والعكس مع ارتفاع الطلب الكلي، فأن المنتجين يوظفون المزيد من القوى العاملة ليتمكنوا من زيادة الانتاج وزيادة الطلب على العمل تتسبب في رفع أجور العمال وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات.[2]

المطلب الثاني: التحليل الرياضي والاحصائي لمنحنى فيليبس

الفرع الأول: التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس

ركز الاقتصادي الانكليزي أ. و. فيليبس A.W.Phillips في دراسة مهمة نشرها عام 1958 تحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957، على وجود علاقة احصائية قوية بين

[1] أحمد مُحَّد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 308-309.

[2] جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، **أطروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 12، العدد 2، 2010، 98.

نسبة العاطلين عن العمل ومعدل التغير في الأجور، وتوصل إلى نتيجة هامة مفادها "عندما ترتفع معدلات البطالة تنخفض الأجور النقدية وعندما تنخفض معدلات البطالة ترتفع الأجور النقدية"[1]

وقد قام كل من ريتشارد ليبسي R.Libsey عام 1960 وكل من ساموسلسون paul A. Ssomuelson وروبرت سولو R.M. Solow بتطوير هذه الفكرة والتوصل إلى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة تعرف بـ" منحنى فيليبس phillips curve" [2]

الشكل رقم (2-2) منحنى فيليبس " البطالة والتضخم"

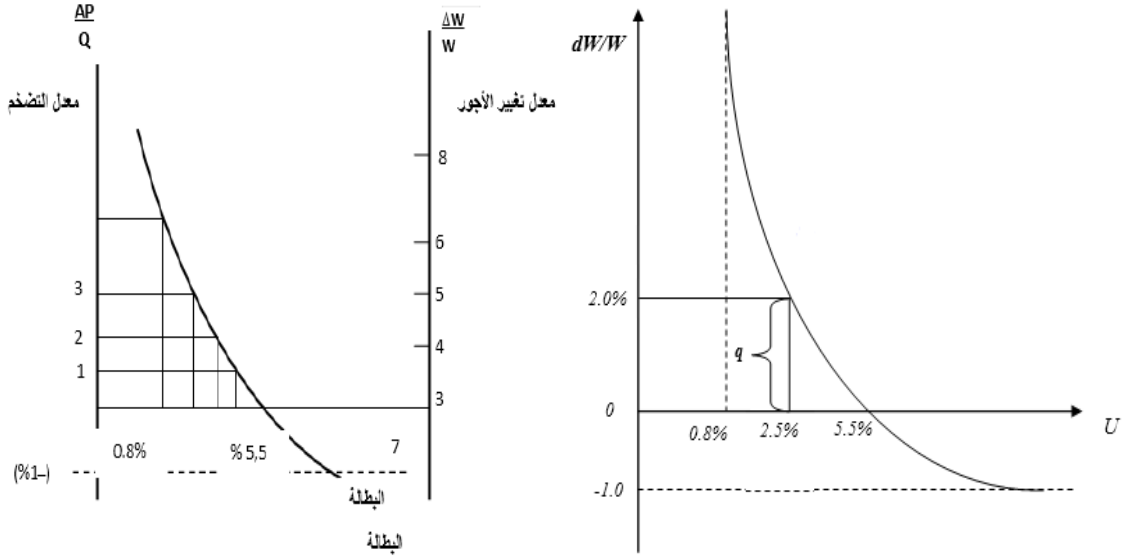

المصدر: علي كنعان، مرجع سابق ذكره، ص 352. **المصدر**: أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 197.

يمثل الشكل رقم (2-2) صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية، وغير الخطية التي تربط بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير الخطية تقع ضمن خطي مقاربة، أو نهاية (asymptotes).

الأول: يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0.8%)؛

الثاني: يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (1.0-%) وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي ما نسبته (100%).

وكما هو ظاهر من الشكل، فإن منحنى فيليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%)، وقد قدر فيليبس على أساس من هذا، وعلى أساس من تقديره لمعدل النمو في الانتاجية (q)، قدر أن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور ، أي (dw/w = 0).[3]

[1] رمزي زاكي، **مرجع سابق ذكره**، ص399.

[2] لعراف فائزة، سعودي نجوى، **مرجع سابق ذكره**، ص9.

[3] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 196-197.

كما يظهر في الشكل رقم (2-2) البطالة على المحور الأفقي، وعلى المحور الرأسي الأيسر معدل التضخم السنوي وعلى المحور الرأسي الأيمن معدل الزيادة السنوية في الأجور النقدية، ويبدو واضحا بأن المحور الرأسي الأيمن يزيد بمقدار 3 % سنويا وهو مقدار ثابت عن الجانب الأيسر مما يعني أن التضخم ينخفض بمقدار 3% عن الزيادة في الأجور وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل

فلو أن الأجور ازدادت بمعدل 6% في السنة وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3% فإن الأسعار سوف ترتفع 3% في السنة، أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور مساويا لمعدل نمو الإنتاجية يكون معدل نمو التضخم مساويا للصفر، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) أنه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5 %من قوة العمل وكانت الأجور تزيد بنسبة 3% في السنة وكانت الانتاجية تزيد بمقدار 3 % فإن معدل التضخم الذي سيسود هو صفر ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى أقل من 5.5 % مقابل السماح بزيادة التضخم، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، فإذا قرر صانعو القرار الاقتصادي تخفيض البطالة 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% وستكون الزيادة في الأجور 6 % وكأن الاقتصاد القومي في هذه الحالة قد بدل أو قايض تخفيض معدلات البطالة 3.5 % مقابل الموافقة على التضخم 3 %.[1]

شهد الأدب الاقتصادي لاحقا على نشر فيليبس" لنتائج أعماله الأولية، نمو خطين متوازيين، أحدهما نظري، ويمس جدليات النظرية الاقتصادية، والثاني عملي، ويمس التطبيق المباشر لنموذج "فيليبس" فعلى صعيد الاختبارات العملية لمنحنى فيلبس" كان الهدف هو اختبار ما إذا كانت العلاقة التي تربط بين معدل البطالة، ومعدل النمو في الأجور النقدية، هي أيضا علاقة مستقرة، وثابتة، في سياق اقتصاديات أخرى، كما هي الحال في سياق الاقتصاد البريطاني، أما على الصعيد النظري فقد خلفت العلاقة المستقرة، والعكسية، التي تربط بين معدل التضخم، ومعدل نمو الأجور النقدية، خلقت مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية وأمام رغبته في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم، معا وفي وقت واحد، وقد تبين استحالة تحقيقها في ظل العلاقة المتباينة بين التضخم، والبطالة (trade-off) تستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة، التي تؤدي إلى نقل "منحنى فيلبس" من موقعة بالكامل إلى جهة اليسار، أنظر الشكل رقم (2-3) وهذا بدوره قد استدعى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان همها تقصى العوامل التي أدت إلى نشوء هذه العلاقة التباينية بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، ومعدل البطالة. [2]

ولعل أول وأهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري " لمنحنى فيلبس" كان ما قام به "ريتشارد ليبسي" (R.Lipsey) عام (1960)، فقد بنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على أساس فرضيتين رئيسيتين:

الأول: وجود علاقة خطية، وموجبة (طردية)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل؛

[1] علي كنعان، **مرجع سابق ذكره**، ص352-353.

[2] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 197-199.

الثاني: وجود علاقة سلبية (عكسية)، وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة. [1]

الشكل رقم (2-3): السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة وفي معدل التضخم

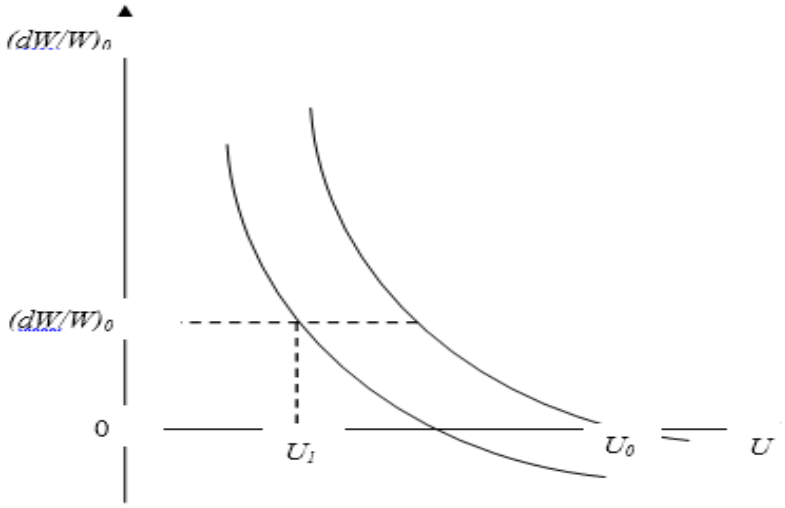

المصدر: أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 198.

وعموما قد لاقى منحنى فيليبس قبولا واسعا من قبل الكينزية وجميع الاقتصاديين، لكنه لوحظ في فترة الستينيات والسبعينيات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تزايد معدلات الأسعار وتزايد معدلات البطالة وأصبحت المسألة أكثر تعقيدا وظهرت حالة الارتفاع اللولبي.

الفرع الثاني: التقدير الاحصائي لدالة منحنى فيليبس

تفترض الدالة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم إذا يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع Y والأخر مستقل X، ومن الممكن استخدام ما يسمى محولات بوكس-كوكس Box-Cox Transformations لتحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين Y و X. [2] ولتوضيح ذلك نفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين Y و X تأخذ الصيغة التالية:

$$Y^{\lambda 1} = a_0 + bx^{\lambda 2} + u \ \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

حيث أن:

$$y^{\lambda 1} = \begin{cases} \dfrac{y^{\lambda 1} - 1}{\lambda 1} & for\ \lambda 1 \neq 0 \\ \ln Y & for\ \lambda 1 = 0 \end{cases}$$

[1] القيزاني، عمر فرج، **منحنى فيليبس بين التأصيل النظري والواقع العملي مع دراسة تطبيقية قياسية للعلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة 1995-2010**، **مجلة جامعة الزيتونة**، جامعة الزيتونة، المجلد 01، العدد 05، 2013، ص 6.

[2] بولكوار نور الدين، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 .2015) في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص 652.

$$x^{\square 2} = \begin{cases} \frac{x^{\square 2} - 1}{\lambda 2} & for\ \lambda 2 \neq 0 \\ \ln X & for\ \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين X و Y وفقا للمحولين السابقين. فبالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما 1 = $\lambda 2 = \lambda 1$، وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين X و Y تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a + B\ (X) + U \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

أما إذا كانت 1 = 1□ و 1- = 2□، وبالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$Y = a + B\left(\frac{1}{X}\right) + U \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

ومع إهمال الحد العشوائي U يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث:

$$\frac{dy}{dx} = -\frac{1}{X^2}$$

ويمكن تقدير الصيغة 2 عن طريق القيام: أولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث $X^* = 1/X$، ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير [1] $a^{\wedge} = y\square - bx\square *$ $b^{\wedge} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}}$

المطلب الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس

لقد شهد الأدب الاقتصادي، على نشر فيلبس لنتائج أعماله الأولية نمو خطين متوازيين، أحدهما نظري يمس جدليات النظريات الاقتصادية والثاني عملي يمس التطبيق المباشر لنموذج فيلبس، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان همها تقصي العوامل التي أدت إلى نشوء هذه العلاقة التبادلية بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، ومعدل البطالة، ولعل أول وأهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيلبس، كان ما قام به ريتشارد ليبسي (R. Lipsey) عام (1960) وبالتحديد فقد بنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، ثم تحليل ساملسون وروبرت سولو، يليه تحليل ميلتون فريدمان.

الفرع الأول: منحنى فيلبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي (تحليل ليبسي)

يفترض ليبسي وجود علاقة بين فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)$ وبين معدل الأجور $(\widehat{W})$ وأنها علاقة طردية (خطية).

$$\widehat{W} = F(N^d - N^s) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1 \quad \text{حيث:} \quad f' > 0$$

ومن ثم فإن الأجور تزيد $(\uparrow W)$ كلما ارتفع فائض الطلب على العمل.

[1] صباح صابر محمد خوشناو، **مرجع سابق ذكره**، ص 155.

الشكل رقم (2–4): العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)$ وبين معدل الأجور$(\widehat{W})$

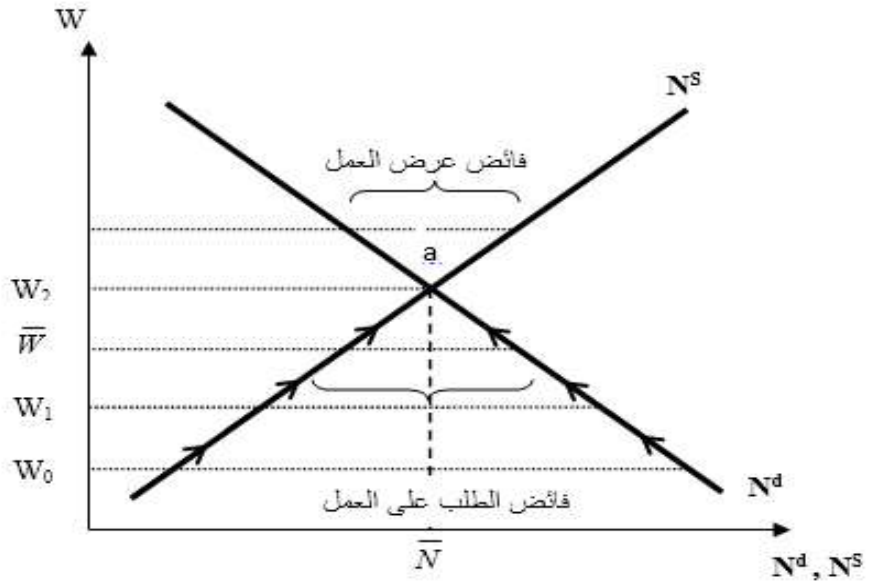

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص 471.

بيانيا من خلال الشكل رقم (2–4) فإن وجود فائض الطلب على العمل عند مستوى الأجور(W_0) ، (W_1) يسبب زيادة الأجور حتى نصل إلى مستوى ($\overline{W}$) التي يكون عندها $(N^d - N^s)$ = صفر.

الشكل رقم (2–5): العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)/N^s$ وبين معدل الأجور$(\widehat{W})$

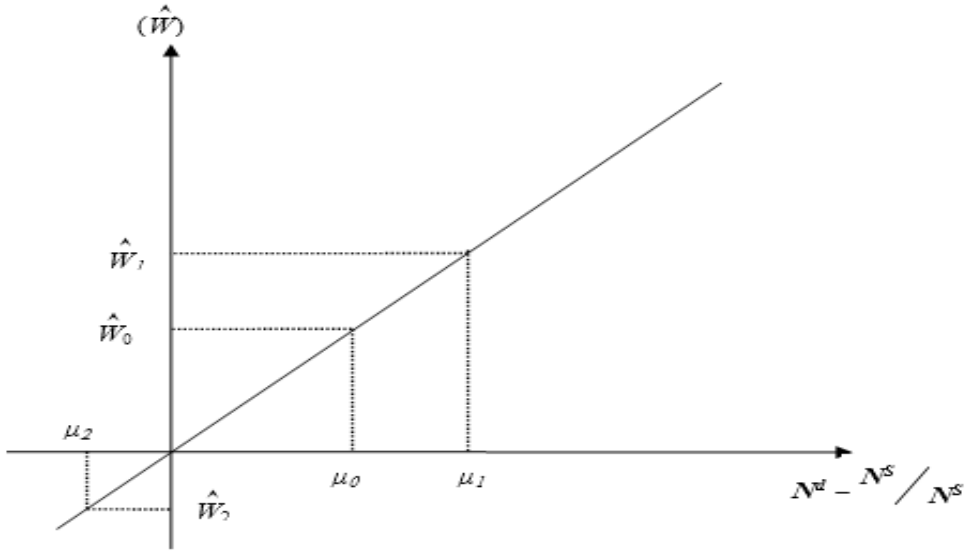

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص 471.

ويبين الشكل رقم (2-5) العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل $(N^d - N^s)/N^s$ وبين معدل الأجور ($\widehat{W}$) حيث ترتفع ($\widehat{W}$) بوترة أسرع كلما كان معدل فائض الطلب على العمل أكبر.

ومن جهة أخرى: لاحظ أنه كلما ارتفع الأجر النقدي (W_2) الشكل رقم (2-4) ارتفع فائض عرض العمل وبالتالي معدل البطالة وعندئذ فإن انخفاض الأجر النقدي هو الكفيل بتقليص فائض عرض العمل حتى يتم استعادة التوازن عند (a) وعندئذ يعود معدل البطالة إلى مستواه السابق.

وبصورة عامة فإن تغير الأجور النقدية يدفع سوق العمل نحو التوازن عند معدل ثابت ومستقر من البطالة حيث لا يوجد فائض طلب على العمل. مما يعني أن منحنى فيلبس ما هو إلا أداة لشرح التوازن في سوق العمل، أكثر منه أداة في السياسة الاقتصادية.

وإذا كان الأمر كذلك فإن منحنى فيليبس يؤكد أن مرونة تغير الأجور النقدية هي القناة الفاعلية في مواجهة البطالة كما كان يدعي ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون.

كما أن المعضلة التي واجهها ليبسي هو أن فائض الطلب على العمل يعتبر متغيرا غير مرئي وغير قابل للقياس، لذلك لجأ إلى استخدام معدل البطالة كمتغير وكيل (قابل للقياس) عن فائض الطلب على العمل.

إن العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل هي علاقة عكسية ومن ثم فإن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الأجور هي علاقة عكسية أيضا. ولتوضيح ذلك دعنا نعيد صياغة معادلة (1) على النحو التالي:

$$\widehat{W} = f(N^d - N^s) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$
$$\widehat{W} = -f(N^s - N^d) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

حيث $N^d - N^s = -(N^s - N^d)$

أي أن فائض الطلب على العمل يساوي سالب فائض عرض العمل $(N^s - N^d)$وحيث أن معدل فائض عرض العمل يقاس بمعدل البطالة (μ) فإن معادالة (3) يمكن كتابتها:

$$\widehat{W} = f(\mu) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

حيث" $\frac{d(\widehat{w})}{d\mu} = \mu' < 0$

أي أن العلاقة عكسية بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة.

لاحظ أن $\uparrow (N^d - N^s) \xrightarrow{\text{علاقة عكسية}} \downarrow \mu \xrightarrow{\text{علاقة عكسية}} \uparrow \widehat{w}$

أو $\uparrow (N^d - N^s) \xrightarrow{\text{علاقة طردية}} \uparrow \mu \xrightarrow{\text{علاقة عكسية}} \downarrow \widehat{w}$

تمثل معادلة 3 معادلة منحنى فيليبس كما توصل إليها ليبسي وهي تبين العلاقة العكسية والغير خطية بين معدل الأجور ومعدل البطالة، ومن الواضح أن تحليل ليبسي على ذلك النحو يظهر منحنى فيليبس كنظرية في تحديد الأجر النقدي في الأجل القصير، وبعبارة أخرى تمثل معادلة 3 معادلة تحديد الأجر النقدي أو معادلة منحنى فيليبس الأساسية للأجل القصير التي تربط الأجر النقدي بعلاقة دالية مع البطالة.

بيانيا يمثل الشكل رقم (2-6)العلاقة بين كل من فائض الطلب على العمل والأجور (مقاسا على المحور الرأسي) ومعدل البطالة (مقاسا على المحور الأفقي) عندما $(N^d - N^s)$= 0 فإن الأجور تكون عند مستواها التوازني $(\overline{w})$ وبالتالي يكون $u = \bar{u}$ وكلما ارتفع فائض الطلب على العمل كلما ارتفع الأجر النقدي وانخفض معدل البطالة.[1]

الشكل رقم (2-6): العلاقة بين كل من فائض الطلب على العمل والأجور عندما $(N^d - N^s)$ =0

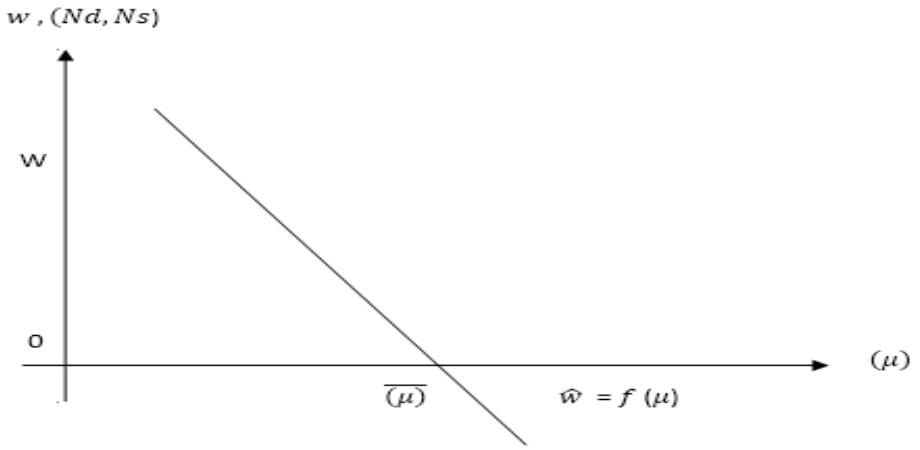

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014، ص 472.

كما يرى الاقتصادي" **lipsey** " في دعمه النظري لفائض الطلب، حيث يقدم تحليلا نظريا لمنحنى فيلبس فيقول: أنه عند افتراض معدل تغير ثابت في انتاجية العمل مع عدم حصول تقلبات مهمة في أسعار الاستيراد، يصبح الارتفاع في الأجور النقدية بسرعة أكبر كلما كان فائض الطلب في سوق العمل أكبر معبرا عنه بالتالي:

$$\frac{w'}{w} = f\left(\frac{L^D - L^S}{L^S}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

حيث: $(1/W)\ (dw/dt) = w'/w$: عبارة عن معدل التغير في معدل الأجر النقدي L^D: الطلب على العمل، L^S: عرض العمل.

ويتكون الطلب على العمل من العمال المستخدمين، E زائد فراغات العمل V، وأن عرض العمل يساوي العمال المستخدمين زائدا العاطلين عن العمل، U ومن ثم تحصل على:

$$\frac{w'}{w} = F\left(\frac{V - U}{E + U}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

[1] محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص 470-472.

وطالما أن فراغات العمل تتغير عكسيا مع معدل البطالة، وقد تحقق هذا فعلا بشكل مستمر حتى منتصف عقد الستينات، لذلك يمكن استخدام البطالة نفسها كمؤشر على فائض الطلب في سوق العمل، ومن ثم نصل إلى العلاقة الدالية عند ليبسي:

$$\frac{w'}{w} = F(U)\left(\frac{d\left(\frac{w'}{w}\right)}{dU} < 0\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 4$$

المعادلة (4) مجرد تشير إلى آلية التعديل، إذ لا تبين إن كانت حالة عدم التوازن التي اطلقت التغير في الأجور النقدية قد نجمت عن عوامل من جانب الطلب، أو جانب العرض، أو كلاهما في سوق العمل.

إن وجود البطالة الموجبة مع ارتفاع معدلات الأجر النقدي يمكن توضيحه من خلال وجود البطالة الاحتكاكية وحتى عندما يكون سوق العمل في حالة توازن، أي أن الطلب على العمل وعرضه في حالة من التساوي ولا يتوفر اتجاه نحو رفع معدل الأجر النقدي، فلا مناص من الاعتراف بوجود بعض البطالة الاحتكاكية وهذه الحالة تعبر عن مستوى البطالة الذي عنده يقطع منحنى فيلبس المحور الأفقي، وأن أي تقليص في حجم البطالة دون هذا المستوى يعني أن فائض الطلب على العمل يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية حتى وإن لم تزل البطالة موجبة.

ويعتمد تحليل فيلبس على عملية جمع عدد كبير من أسواق العمل الفردية، إذ يرتفع الأجر النقدي عند وجود فائض طلب، وينخفض الأجر النقدي عند وجود فائض عرض في سوق العمل، وفي المفهوم الكنزي، يفترض أن معدل الأجر يرتفع بسرعة أكبر عند وجود مستوى معين من فائض الطلب عنه في حالة انخفاض معدل الأجر عندما يكون فائض العرض مساوي إلى كمية فائض الطلب، ويمكن توضيح الأجر الحركي لكل سوق عمل، كما في الشكل رقم (2-7)

الشكل رقم (2-7): الأجر الحركي لكل سوق عمل

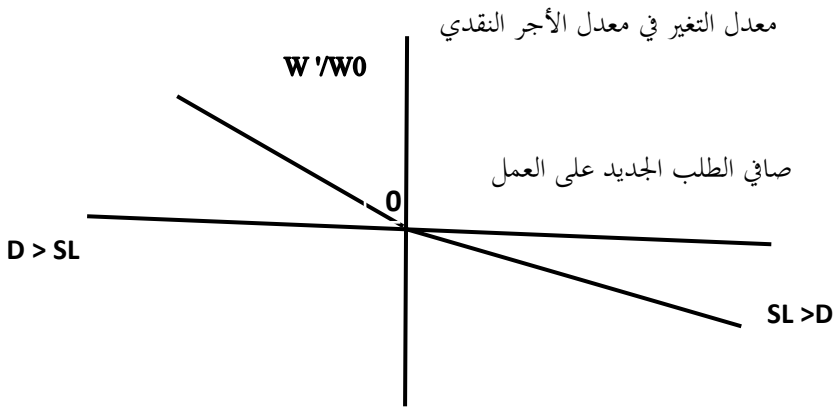

المصدر: ضياء مجيد، **مرجع سابق ذكره**، 238.

في جميع الأوقات نلاحظ أن بعض أسواق العمل تواجه فائض في العرض في حين تواجه أخرى فائض في الطلب، وعند أخذ المعدل في جميع هذه الأسواق، يتضح أن معدل البطالة الناجم عن فائض عرض الأسواق يمكن أن يرافقه معدل أجر نقدي

مرتفع، لأن الأجور في أسواق فائض الطلب ترتفع بسرعة أكبر عن معدل انخفاضها في أسواق فائض العرض، فكلما كان المستوى العام لطلب الكلي أعلى، كان المعدل العام للبطالة أقل، وبالتالي تكون الزيادة أسرع في معدل الأجر النقدي. [1]

الفرع الثاني: منحى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم (تحليل ساملسون وروبرت سولو)

من الواضح أنه يمكننا تحويل معادلة منحنى فيليبس من علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى معادلة للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة وقد كان هذا التحويل يمثل الاسهام الرئيسي للاقتصاد ساملسون وروبرت سولو في أوائل ستينات القرن الماضي.

إن تحويل معادلة 3 كنظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لتحديد التضخم في الأسعار يتم على النحو الآتي:

رأينا في معادلة 3 أن: $\widehat{w} = f(\quad) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$

دعنا نفترض أن معدل التضخم وفقا للنموذج الكينزي يرتبط بعلاقة دالية مع فائض الطلب على السلع (أو فائض الطلب على الانتاج عند التشغيل الكامل للمواد).

حيث $(y - \bar{y}) = Z$ و $\pi = f(Z) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$

إن وجود فائض الطلب الكلي في سوق السلع (z) يصاحبه ويقترن به وجود فائض طلب على العمل في سوق العمل (μ) مما يجعل العلاقة بين فائض الطلب على السلع وفائض الطلب على العمل علاقة طردية موجبة، أي أن: $\mu = f(Z)$ 5

وبمقارنة معادلة 4، 5 نستنتج أن معدل التضخم ومعدل البطالة يرتبطان بعلاقة دالية غير خطية وعكسية على النحو الآتي:

$\mu' = \frac{d\pi}{d\mu} < 0$ معادلة (6) ليست إلا معادلة منحنى فيليبس كنظرية لقياس التضخم في الأسعار، $\pi = f(\mu)$....6

ومنه يمكننا التوصل مباشرة إلى معادلة (6) من خلال الاستفادة من معادلة (3) وحيث أن الأجور النقدية تشكل عنصرا رئيسيا في تكلفة انتاج السلعة، فإن معدل نمو الأسعار يتحدد وفقا لمبدأ الرشد الاقتصادي وتعظيم الربح أي $\hat{P} = \widehat{W} + f'$.....7

حيث: $f' =$ معدل نمو الانتاجية الحدية للعمل وهو متغير معطى من خارج النموذج وباقتراض ثبات الانتاجية الحدية للعمل $(f' = 0)$ فإن معدل نمو الأسعار $(\pi = \hat{P})$ يساوي معدل نمو الأجور النقدية.

أي: $\hat{P} = \widehat{W}$ 8

وبوضع 8 في 3 نحصل على معادلة منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم، أي: $\pi = f(\mu)$..... 9

حيث نلاحظ أن معادلة 9 هي نفسها معادلة 6.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق ذكره**، ص 237-240.

ويبين الشكل رقم (2-8) منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم، كما أنه يبين العلاقة العكسية والمقايضة بين معدل البطالة ومعدل التضخم. [1]

الشكل رقم (2-8): منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم

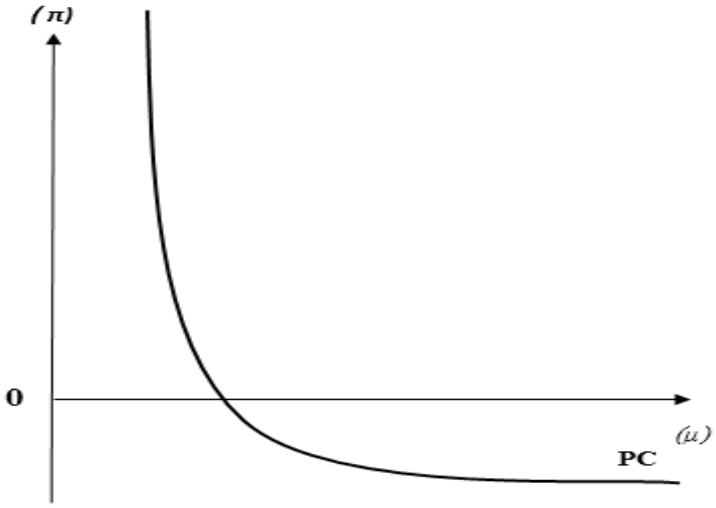

المصدر: مُحَمَّد أحمد الأفندي، **مرجع سابق ذكره**، ص474

الفرع الثالث: تحليل النقديين (ميلتون فريدمان)

فرق تحليل فريدمان بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويؤمن بسيادة ظروف المنافسة الكاملة وأن رجال الأعمال يسعون دائما إلى تعظيم أرباحهم، كما أن العمال يطالبون بزيادة أجورهم النقدية للمحافظة على مستويات أجورهم الحقيقية نتيجة التضخم المتوقع.

ووفق التحليل فريدمان أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم- أي منحنى فيلبس السابق- هو ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن ثم، تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظيف وذلك في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظيف.

خلاصة ذلك: أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطا رأسيا عند معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2-9).

[1] مُحَمَّد أحمد الأفندي، **مرجع سابق ذكره**، ص 473-474.

وهذا الرأي لفريدمان يتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التوظيف الكامل، ولكنه عند فريدمان يكون التوازن عند مستوى التوظيف الكامل غير التضخمي.[1]

الشكل رقم (2–9): منحنى فيليبس في الأجل الطويل وفقا لتحليل فريدمان

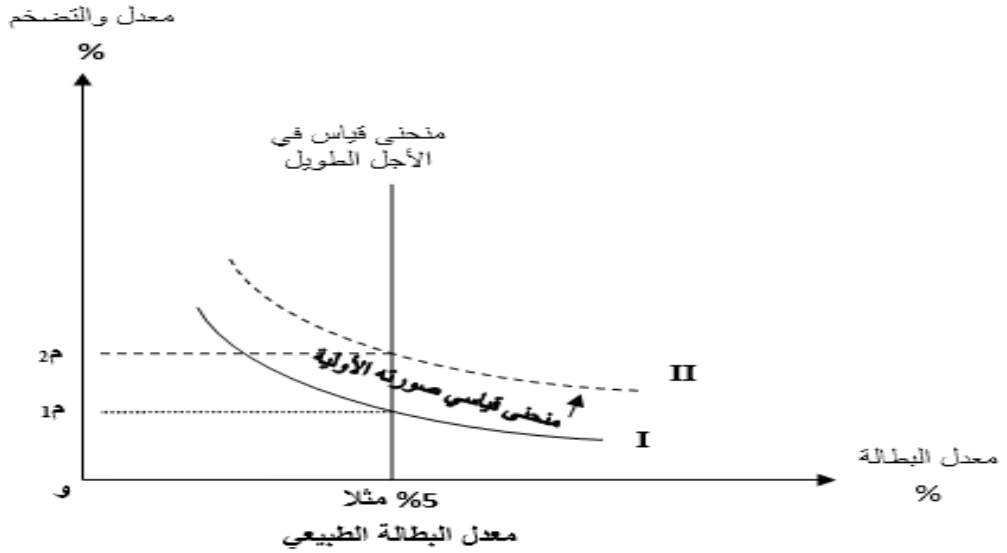

المصدر: محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 311

المبحث الثاني: الركود التضخمي ودور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس

خلال العقد السابع والثامن من القرن العشرين نشب صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الاقتصادية حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي انبثقت آنذاك والتي تميزت بانهيار منحنى فيلبس، وبتزامن ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة معا في اقتصاديات البلدان الصناعية، والتي أطلق عليها بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation)، وقد نتج عن ذلك الصراح بين مختلف المدارس الاقتصادية القيام بمختلف البحوث وتبني العديد من الحلول، ومن بين تلك البحوث هناك من اعتمد على فكرة إدخال التوقعات لتحليل منحنى فيلبس.

المطلب الأول: الركود التضخمي وانهيار منحى فيليبس

عرفت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم،[2] الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعى إلى مزيد من البحث عن الإجراءات ولسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة، وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة

[1] أحمد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق ذكره**، ص 310-311.

[2] لعراف فايزة، **مرجع سابق ذكره**، ص 6.

من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم.[1]

ويقاس معدل التضخم الركودي من خلال الجمع الحسابي بين معدل التضخم ومعدل البطالة، إن ظاهرة التضخم الركودي قد دمرت وهم الاعتقاد الذي كان سائدا حول صحة منحنى فيليبس، فلم تعد القضية هي المفاضلة بين التضخم والبطالة والبحث عن حل وسط بينهما، وإنما القضية أصبحت في تواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وهي أمور تتنافى مع منطق منحنى فيليبس الكينزي.[2]

الفرع الأول: اختفاء منحنى فيلبس

على الرغم من المصداقية التي تمتع بها منحنى فيلبس خلال الفترة (1959-1969)، إلا أنه قد تعرض لاهتزاز شديد وحام حوله شك كبير منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وخلال عقد السبعينيات، ذلك أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم قد تعرضت للانهيار بسبب عجز المنحنى عن تفسير حالة الركود التضخمي، أي ظاهرة تزامن التضخم مع البطالة، ففي السبعينات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وهو ما يتعارض مع منحنى فيليبس، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين من البطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيليبس قد تحرك للأعلى، وهو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968-1990.[3]

إن عجز منحنى فيليبس عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي من جهة وعجز صناع السياسة الاقتصادية عن استخلاص حلول لهذه الظاهرة من صلب النظرية العامة لكينز، كان السبب وراء الانتقادات التي وجهها أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم للمدرسة الكينزية في نهاية الستينات من القرن الماضي، ومن أهم هذه الانتقادات التي تعرض لها منحنى فيليبس كانت تلك التي قدمها كل من (**1967**) **E. Phelps** , (**1968**) **M.Friedman** فحسب رأيهما أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها هذا المنحنى افتراضه أن معدل التغير في الأسعار أي معدل التضخم لا يعتبر عاملا مهما في تحديد الأجور النقدية.[4]

والذي يعني أن سلوك العمال بالنسبة إلى الأجور لا يقوم على أساس الرشادة، الأمر الذي لا يتنافى مع الواقع، والذي رفضه حيث أوضحا أن العلاقة العكسية بين نمو الأجور الاسمية والبطالة تكون صالحة فقط في الأجل القصير، لأن العمال يتمتعون بالرشادة الاقتصادية ولا يعانون من الوهم النقدي، لأن ما يهمهم في الواقع ليس تطور أجورهم الاسمية لكن مستواها الحقيقي، وبالتالي أهم ما ميز أعمال هو إدخال فكرة التوقعات التضخمية عند صياغة العلاقات التبادلية بين التضخم والبطالة،

---

[1] نادية علي عايد، **مرجع سابق ذكره**، ص 162.

[2] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف، **مرجع سابق ذكره**، ص 11.

[3] جواهر صليحة، **ديناميكية التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020/2019، ص 55.

[4] MILTON FRIEDMAN, **THE ROLE OF MONETARY POLICY**, The American Economic Review, Volume LVIII, MARCH 1968, Number 1.
Edmund S.Phillips , **Phillips curves, Expectations of Inflation and Optimal Unemployment over Time**, Economica, New Series, Vol. 34, No. 135 (Aug., 1967), pp. 254-281

ذلك أن فريدمان يرى أن المتغير السعري الذي ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عند صياغة نموذج فيليبس ليس هو معدل التضخم السائد خلال فترة التفاوض على الأجور وإنما هو معدل التضخم المتوقع. [1]

الفرع الثاني: الركود التضخمي

أولا: مفهوم الركود التضخمي

هو خلل هيكلي جديد في الاقتصاديات المتقدمة ينتج عن زيادة حجم التجارة والخدمات مقارنة مع الزراعة والصناعة (الاقتصاد الحقيقي) الأمر الذي دفع الحكومات لتمويل إنفاقها العام عن طريق القروض العامة مما أدى لزيادة الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار، ومن جهة ثانية زيادة البطالة نتيجة تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الحقيقي"

استنادا لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الركود التضخمي بما يلي:

1- زيادة في الطلب الكلي: إن زيادة الطلب الكلي تنتج عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي، لكن ظاهرة الركود التضخمي تؤدي لزيادة الطلب وهذه المرة تظهر الزيادة في الإنفاق الكلي من:

أ- زيادة حجم القروض العامة لتمويل خدمات الرفاهية لأن الإنفاق العام في أوربا ازداد ولم يتراجع وهو في زيادة مستمرة بهدف تمويل الضمان الصحي والرفاهية وغيرها.

ب-زيادة حجم القروض المصرفية الاستثمارية والاستهلاكية الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب بشكل مستمر.

2- عدم القدرة العرض على مواجهة الطلب إما بسبب وصول الاقتصاديات المتقدمة إلى حالة التشغيل الكامل وإما بسبب التطور التقني وظهور أجيال متطورة من الآلات التي لا تحتاج للمزيد من العمالة.

3- زيادة المستوى العام للأسعار متأثرة بمستوى الطلب المتزايد وتزايد وسائل الدفع من قروض مصرفية وأجور مرتفعة وإنفاق عام متزايد وغيرها.

4- ازدياد معدلات البطالة بسبب التطور التقني ووصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل.

اتحاد المشكلتين معا (الركود والتضخم) بحيث أن المعالجة أصبحت تؤدي للنتائج التالية:

1. في حالة معالجة التضخم تقوم الدولة بتخفيض حجم الانفاق العام وزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة لتخفيض القروض وعرض النقد مما يؤدي لتراجع معدل التضخم من 10% مثلا إلى8% لكن البطالة التي وصلت إلى 8% لا تتراجع إلى الصفر بل تتراجع إلى 6% مثلا أي يتراجع التضخم نقطتين والبطالة نقطتين أيضا.

2. في حال معالجة الركود أي استخدام سياسة توسعية بزيادة حجم الانفاق العام وزيادة حجم القروض عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض الضرائب لزيادة حجم الانفاق الكلي في الاقتصاد نلاحظ زيادة التضخم من 4% إلى 6% وزيادة البطالة من 4% إلى 6%، وعرفت هذه الزيادات بالزيادات الحلزونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة من عام 1961-1980. [2]

أثارت مشكلة التضخم الركودي الجدل بين مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، إذ تصدى(النقديون) و(النيوكلاسيك) إلى تفسير هذه الظاهرة وألقوا باللوم على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها حكومات الدول الغربية، لتحفيز الطلب

[1] جواهر صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 56.

[2] علي كنعان، **مرجع سابق ذكره**، ص 348-349.

الكلي، في مقابل ذلك تمثلت وجهة نظر(النيوكنزيين) في أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لمكافحة التضخم الحادث منذ السبعينات قد إعتمدت منذ البداية على توصيف خاطئ للمشكلة، وهو أن التضخم الحادث مصدره الطلب، كما أعتقد بذلك(النقديون) و(النيوكلاسيك) في حين أن هذا التضخم كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

في الوقت الذي تبنى فيه أصحاب مدرسة اقتصادات العرض وأصحاب مدرسة ما بعد (الكينزية) وجهة نظر مشابهة لما سبق كان أصحاب المدرسة الهيكلية يبحثون في عوامل أخرى يمكن أن تقود إلى حدوث التضخم الركودي، وتم الاعتماد عليها في تفسير هذه الظاهرة مثل اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل، أو التطور التكنولوجي، أو أن مشكلة التضخم الركودي في الدول الأوربية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في تلك الفترة.[2]

التضخم الركودي من وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض لقد برزت شهرة هذه المدرسة من خلال الانتقادات الشديدة الموجهة إلى كينز التي قادها النقديون وعلى رأسهم فريدمان، حيث يرى أنصار هذه المدرسة أن حدوث الركود التضخمي في السبعينيات كان سببه الأساسي تطبيق الأفكار الكينزية التي تستهدف بدرجة الأولى تحفيز الطلب الكلي والخروج بالاقتصاد من حالة الركود، وتفسير ذلك هو أن تحفيز الطلب الكلي تم من خلال زيادة نطاق التدخل الحكومي في الاقتصاد القومي عن طريق زيادة حجم النفقات العامة، وقد تم تمويل الزيادة في النفقات العامة من خلال زيادة معدلات الإصدار النقدي ورفع معدلات الضرائب، وفي حين أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم، أدت الزيادة في الضرائب إلى التأثير السلبي على الاستثمار، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي ومنه ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي يرتكز فكر هذه المدرسة على أن السبب الجوهري لحدوث هذه المشكلة هي الضرائب المرتفعة لأن الضرائب عبارة عن تكاليف من وجهة نظرهم، وعندما ترتفع التكاليف تتناقص الأرباح ويصاب الموردون الحديون بالفشل ويقل الإنتاج لكن الطلب يستمر بزيادة فترتفع الأسعار للسلع الباقية.[3]

أما بالنسبة للمدرسة المؤسسية فإن ظاهرة الركود التضخمي نشأت في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة وجود قوتين مؤسستين، وهما قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية، وفيما يتعلق بالقوة الأولى، يرى "جون كنث جال بريث (Galbraith. K.J) أحد رواد هذه المدرسة، أن القوى التي كانت تعمل في الماضي وتعزز الاتجاهات نحو هبوط الأسعار كما هي الحال في المنافسة الكاملة قد تعطل مفعولها، وذلك نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تمارسها المؤسسات الكبيرة التي لديها القدرة على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل، أما بالنسبة لقوة النقابات العمالية فيرى "جالبريث" أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، مما يدفع العمال من خلال نقاباتهم إلى فرض زيادات في الأجور، ومن ثم تقوم المؤسسات لما لها من قوة احتكارية بنقل عبء هذه الزيادات إلى الأسعار مرة أخرى، وهذا ما يطلق عليه بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، وللخروج من هذه الأزمة يرى "جالبريث" ضرورة التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية، وهو يدعو إلى

[1] سامي عبيد التميمي، زاهد قاسم الساعدي، **التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990 –2013)**، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 12، العدد 45، 2017، الصفحات 93-122.

[2] Norbert Berthold & Klaus Grundler, **Stagflation in the world Economy ; A Revival ?** Julius-Maximilians-University Wurzburg, April 2012.

[3] فواز جار الله، هيثم أكرم سعيد، **تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984–2002**، **مجلة البحوث المستقبلية**، جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد، العدد 25-26، 2009، ص81.

نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى.[1]

بصورة عامة معظم المدارس الاقتصادية باستثناء(الهيكلين) يرون أن سبب حدوث الظاهرة هي أنها تبدأ بالتضخم وبسبب علاج التضخم تظهر البطالة، أي علاقة سببية من التضخم إلى البطالة باستثناء المدرسة الهيكلية التي ترى أن التضخم مشكلة لها أسبابها المختلفة عن مشكلة البطالة.

ولعل التفسير المنطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلاً من أن يتوافق زمنيا كل من التضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدث تلك العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم كما في منحنى فيليبس، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة، وبين تضخم نفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار والتضخم، وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني تكون العلاقة طردية بين البطالة والأسعار، وبالتالي قصور الطلب الكلي بإبتعاده عن مستوى التشغيل الكامل، لابد أن يؤدي إلى هبوط مستوى الناتج والدخل القومي، ويؤدي إلى انخفاض مستوى التوظيف أي زيادة مستوى البطالة، في مثل وجود مشكلة التضخم الركودي، فإن الخيار هنا بين هدف القضاء على البطالة وصولاً إلى التشغيل الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولاً إلى الاستقرار النقدي، وبما أنه لا يمكن تصور أي دور للسياسة الاقتصادية القادرة على الجمع بين هدفين في آن واحد، فلا بد من تضارب بين هذه الأهداف، حيث أن السياسة التي تهدف إلى القضاء على البطالة من خلال زيادة النفقات لابد أن تؤدي إلى المزيد من البطالة، وهذا هو الثمن الذي سيدفعه المجتمع لتحقيق الاستقرار النقدي.[2]

ثانيا: خصائص الركود التضخمي

تكلمنا عن خصائص الركود التضخمي بشكل تخصصي، لكن هذه الخصائص غير كافية لشرح هذه الظاهرة الحديثة، واستنادا لذلك يجب إدخال العناصر التي تؤثر في هذه الظاهرة وهي:

1- دور العامل السياسي في دعم الطلب الكلي: إن انتخابات الرئاسية أو الانتخابات النيابية في أوروبا تدفع السياسيين لتحديد أهداف اقتصادية اجتماعية جاذبة للناخبين، فعلى سبيل المثال يضع حزب المعارضة هدفا بزيادة الانفاق العام لتحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة، وعند وصوله للسلطة لا يستطيع تخفيض الإنفاق حسب الوضع الاقتصادي، بل يزيد الإنفاق حتى لو أدى ذلك لزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار؛

2- دور الاحتكارات في رفع أسعار المواد الأولية كالنفط والمعادن حتى في أوقات الركود الاقتصادي، لقد أدى ارتفاع أسعار النفط عام 1973 من 3.01 دولار للبرميل إلى 5.11 دولار، ثم في عام 1974 إلى 11.5 دولارا أي بمعدل 400% وازدادت أسعار الحديد والنحاس والألمنيوم وارتفعت تكاليف النقل نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

إن هذا الارتفاع في الأسعار لم يكن سببه العرض والطلب على هذه المواد الأولية، بل رغبة الاحتكارات بتحقيق أرباح مرتفعة تفوق صلاحية السياسيين الأوروبيين وحائزة على رضا السياسيين الأمريكيين، كانت في زمن الركود وكانت السبب في رفع أسعار العديد من السلع رغم استمرار الركود واستمرار معدلات البطالة المرتفعة.

---

[1] نادية العقون، **الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980-2019)**، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة1، المجلد22 العدد 01، 2021، ص 268.

[2] صباح صابر محمد خوشناو، **مرجع سابق ذكره**، ص 157.

إن هذه الأسباب السياسية ساهمت بشكل مباشر في زيادة اتحاد التضخم مع الركود لتشكلا معا ظاهرة عسيرة الحل، أربكت الاقتصاديين في ابتكار الحلول[1].

المطلب الثاني: التوقعات التكيفية

شهدت دول غرب أوروبا والولايات المتحدة منذ مطلع السبعينات ظهور عدة أفكار تناقض الفكر الكينزي لمنحنى فيلبس خاصة في ظل ظهور التضخم الركودي، وذلك حول عدم صحة منحنى فيلبس في كل الأزمنة، والذي لم يكن ممكنا للنظرية العامة لكينز تفسيره آنذاك، وأهم هذه الأفكار نظرية التوقعات التكيفية.

الفرع الأول: معالم التوقعات التكيفية

عتمدت الدارسات السابقة الإشارة إليها، والتي توصلت إلى رفض فرضية المعدل الطبيعي للبطالة وأقرت وجود مفاضلة طويلة المدى بين البطالة والتضخم على أسلوب التوقعات التلاؤمية (فرضية التوقعات المتكيفة)، أو التعلم عن طريق الخطأ، ووفقا لهذا النوع من التوقع تتنبأ العناصر الاقتصادية بالتضخم المستقبل من خلال استقرائها للاتجاهات التضخمية الماضية، على أساس أن التضخم الحادث في الماضي يمثل المعلومة الوحيدة المتوفرة للعناصر الاقتصادية، والتي يمكن أن يستخدموها في تشكيل توقعاتهم عن التضخم في المستقبل، وبالتالي نستطيع أن نقول أن المتعاملين الاقتصاديين الذين يعتمدون على فرضية التوقعات المتكيفة، يتنبؤون بالمستقبل الاقتصادي والمالي مع أخذهم بعين الاعتبار الماضي القريب الذي له أثر أقوى على التوقعات، وقد كان (cagan , 1956) أول من أدخل فكرة التوقعات المتكيفة في التحليل الاقتصادي، وذلك بتطبيقه لهذه الفكرة على الأحوال التضخمية التي عانت منها أوروبا الغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، مستنتجا بذلك الدور الذي تلعبه التوقعات في تحديد مسار تحرك الأسعار.[2]

أي أن الأفراد يستخدمون المعلومة حول خطأ التنبؤ سابق لمراجعة التوقعات الحالية بالاعتماد على معامل خطأ ثابت λ، رياضيا يمكن تمثيل فرضية التوقعات المتكيفة كما يلي:

$$p^e_{t.t+1} = p^e_{t-1.t} + \lambda(p_t - p^e_{t-1.t}) \quad 0 < \lambda < 1 \dots\dots\dots (2.15)$$

يمكن إعادة صياغة المعادلة (2.15) كما يلي:

$$p^e_{t.t+1} = \lambda\, P_t + (1-\lambda)p^e_{t-1.t} \quad \dots\dots\dots (2.16)$$

حيث:

$p^e_{t-1.t}$: التضخم المتوقع للفترة t+1 مشكل في الفترة t.

$p^e_{t-1.t}$: التضخم في الفترة t الذي تم توقعه في الفترة t−1.

[1] علي كنعان، **مرجع سابق ذكره**، ص 350-351.

[2] معتوق، سهير محمود، **المفاضلة بين البطالة والتضخم :دراسة نظرية تحليلية**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين: الموارد البشرية والبطالة، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، 1989، ص21.

p_t:التضخم الحالي.

معامل التوقعات والذي يمثل لسرعة التعديل في التوقعات، حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، فإذا كان:

1= ƛ : فان القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية. وتسمى التوقعات هنا بالتوقعات الساكنة (statice).

0= ƛ : يعني ذلك أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها على الإطلاق.

من خلال المعادلة (2.15) نلاحظ أن معدل التضخم للفترة t+1 المتوقع في الفترة t، يتعدل ما بين t و t+1 بالنسبة ƛ من خطأ التنبؤ الظاهر في الفترة t. يعني هذا أنه ووفقا للصياغة (2.15) السابقة، التوقعات حول المتغير p يتم تعديلها بصفة مستمرة حسب خطأ التوقع في الفترة الزمنية السابقة. بعبارة أخرى التضخم المتوقع للفترة t+1 يعتمد على السرعة التي بواسطتها تصحح التوقعات الماضية الناتجة عن أخطاء التنبؤ للفترة السابقة.

وباستخدام تحويلات Koyck، أي بتكرار التعويض لمستوى السعر المتوقع في المعادلة (2.15) السابقة لتشمل فترات زمنية ماضية تصل إلى n، يمكن أن نبين أن معدل التضخم المتوقع عبارة عن متتالية هندسية من متوسطات معدلات التضخم الفعلية للفترات السابقة مرجحة بأوزان ترتفع كلما كانت التجربة أكثر حداثة، وعليه يمكن التعبير عن معدل التضخم المتوقع للفترة القادمة كما يلي:

$$p^e_{t.t+1} = ƛp^e_{t-1} + ƛ(1-ƛ)p^e_{t-1} \ + ƛ\,(1+ƛ)^2\,p^e_{t-2} + ƛ(1+ƛ)^2 p^e_{t-3}$$
$$+ƛ(1-ƛ)^4 p^e_{t-1} + \cdots \ldots + ƛ\,(1+ƛ)^n\,p^e_{t-n} \quad \ldots\ldots\ldots (2.17)$$

$$p^e_{t.t+1} = ƛ \sum_{i=0}^{\infty} (1-ƛ)^i\, p_{t-i} \quad \ldots\ldots\ldots (2.18)$$

من الواضح أن المقدار $(1-ƛ)^i$ يميل إلى التناقص كلما زادت قيمة i، وهو ما يعني أن أخطاء التوقع تميل إلى الانخفاض مع مرور الزمن. فإذا ما حدث تغير لمرة واحدة في قيمة p، فإن الوحدة الاقتصادية سوف تقوم بتعديل توقعاتها بصفة مستمرة بناءا على خطأ التوقع في الفترة الزمنية السابقة حتى تتلاشى أخطاء التوقع مع مرور الوقت.[1]

وقد تم انتقاد هذه الفرضية وذلك لأنها تعطي تصورا إجمالي غير دقيق للكيفية التي وفقا لها يقوم الأفراد بتكوين توقعاتهم السعرية، كما يفترض أن عملية التوقع تتم بطريقة بسيطة جدا نظرا لأنها تعتمد على متوسط مرجح من المعادلات الماضية للتضخم مستخدمة أوزان ثابتة ومستقلة عن مختلف الظروف الاقتصادية، بمعنى أن الافراد ينظرون وهم بصدد إجراء توقعاتهم إلى التغيرات السعرية الماضية، ويهملون كافة المعلومات الأخرى مثل (التغيرات في معدل النمو النقدي، تحركات أسعار الصرف، النوايا المعلنة للسياسة وغير ذلك من المعلومات التي يمكن استخدامها في تخفيض الأخطاء التوقعية، وبالتالي توفر معلومات أخرى إلى جانب التغيرات الماضية في الأسعار يمكن أن تحسن من التوقعات لأن إهمالها يعني عدم الرشادة في التوقع.[2]

[1] جواهر صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 63-64.

[2] معتوق، سهير محمود، **مرجع سابق ذكره**، ص 22.

الفرع الثاني: منحنى فيلبس في ظل فرضية التسارع

تحدى أنصار النظرية (على رأسهم فريدمان وفيلبس) بقوة فكرة المفاضلة المستمرة بين معدلي البطالة (والتضخم ويرون أن هذه المبادلة موجودة فقط في الأجل القصير لخضوع العمال للخداع النقدي، ويمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للنقديين بافتراض أن الاقتصاد يشتغل عند معدل بطالة طبيعي ومعدل تضخم صفري، عند حدوث توسع نقدي، يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي لزيادة الأجور الإسمية، التوظيف، انخفاض معدلات البطالة مع ارتفاع معدل التضخم، لكن عند نقطة معينة سيكتشف العمال أن المستوى العام للأسعار ارتفع والأجور الحقيقية انخفضت فيبدأ العمال بالمطالبة برفع أجورهم، ويبدأ عرض العمل في الانخفاض، وهكذا يعود معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي والأجور الحقيقية إلى مستواها الأصلي مع بقاء معدل التضخم مرتفعا، ويمكن توضيح ما سبق بشكل أكثر تفصيلا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–10): معدل البطالة الطبيعي والتعديل باتجاه حالة الثبات

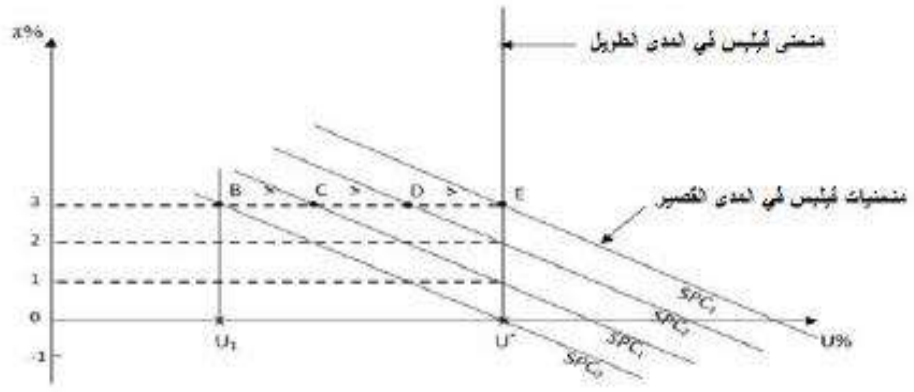

Source : Thomas M.Humphery**, « The evolution and policy implications of Phillips curve analysis »,** Federal reserve bank of Richmond , Economic review, 1985, P12.

إن أخذ العمال بعين الاعتبار في قرارتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع أدى إلى انهيار العلاقة الثابتة القائمة بين البطالة والتضخم، ومنه إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الآجال الطويلة، حيث تؤدي محاولات تخفيض البطالة عن مستواها الطبيعي U^* إلى المعدل U_1 بواسطة رفع معدل التضخم بمقدار 3% على طول منحنى فيلبس للأجل القصير Spc_0 إلى تشجيع تحركات هذا الأخير باتجاه وضعياتSpc_1 إلى غاية Spc_3، وذلك كلما تعدلت التوقعات لمستويات أعلى في التضخم، مما يعني وجود عدة منحنيات فيلبس بدل منحنى واحد، ويتحرك الاقتصاد عبر المسلك الترتيبيB ، C، D إلى حالة الثبات الجديدة وهيE ، أين تكون البطالة عند مستواها الطبيعي، لكن مع تضخم أعلى من المستوى الذي كان عليه.[1]

وعليه السرعة التي يعود من خلالها الاقتصاد إلى وضعية التوازن تعتمد على درجة مرونة الأجور الإسمية، ووفقا لهذه الفكرة تكون العقود الأجرية العمالية مسؤولة عن توسيع الجمود والابتعاد عن المستوى التوازني، فأي زيادة غير متوقعة في الطلب الكلي بعد تثبيت الأجور الإسمية تعني الابتعاد المؤقت عن المستوى التوازني، ويمكن تدارك ذلك في المفاوضات الأجرية المقبلة، لكن بما أن

[1] سمية بلقاسمي، علاوة خلوط، **دور التوقعات التكيفية في تفسير منحنى فيلبس دراسة قياسية لمنحنى فيلبس للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 46، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 267–268.

التوقعات تكيفية فإن عملية التعديل هي عملية تدريجية، ومن ثم تمر فترة قبل أن يتساوى التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي، فكلما طالت فترة الخطأ كلما كان معدل البطالة أقل من مستواه الطبيعي، وعليه قدرة السلطات على التأثير على معدل البطالة تتوقف على المدة الزمنية التي يستغرقها الخطأ في توقع التضخم.[1]

يطلق على هذه الفرضية بفرضية التسارع التي تعني أنه من أجل أن تحافظ السلطات على معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي بشكل دائم، يجب أن تبقى متقدمة على توقعات الأفراد وذلك بتولي تضخم متصاعد باستمرار، أي أن معدل البطالة الوحيد المتوافق مع تضخم مستقر (غير متسارع أو متناقص) هو معدل البطالة الطبيعي،[2] لذلك يطلق عليه بعض الاقتصاديين "النيرو أي" NAIRU" معدل البطالة غير المسرع للتضخم (Non Accelerating inflation rate of unemployment)[3]

المطلب الثالث: التوقعات الرشيدة

لقد أدى ظهور نظرية التوقعات الرشيدة أو العقلانية كما يطلق عليها البعض (Rational Expectations) عام 1961 على يد الاقتصادي موث (Muth) إلى احداث تطورات مهمة في مجال التحليل الاقتصادي، خصوصا في الاقتصاد الكلي نظرا لاعتماد العديد من المتغيرات الاقتصادية على الدور الكبير الذي تؤديه التوقعات في التأثير على سلوك المتغير موضوع الدراسة.

الفرع الأول: معالم التوقعات الرشيدة

ترجع فكرة إدخال فرضية التوقعات الرشيدة في نماذج الاقتصاد الكلي إلى الاقتصادي "Robert Lucas" وذلك من أجل تحليل التذبذبات الدورية التي تحدث في مختلف الأنشطة الاقتصادية.[4]

في حين تعود فكرة التوقعات الرشيدة إلى الاقتصادي "John Muth"1961حيث رأى في بحثه المقدم من قبله التوقعات الرشيدة ونظرية حركية الأسعار (Rational Expectations and the Theory of Price Movements)، حيث رأى أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، وبالرغم من أن الفرضية أدخلت سنة 1961، إلا أن استخدامها لم ينتشر إلا بعد الأعمال التي قام بها كل من R. Lucas خلال 1972-1973 و 1976، T.Sargent سنة 1973، وكذا R. Barro سنة 1976، وغيرهم، ولقد كان Robert Lucas أول من لفت الانتباه إلى أهمية تناول عملية صياغة التوقعات بصورة أكثر جدية من تلك الصياغات التي تعتمد على التوقعات الغير رشيدة أدخل فرضية التوقعات الرشيدة في نماذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل التذبذبات الدورية في النشاط الاقتصادي. ولقد أدى إدخال هذه الفرضية إلى إحداث تطورات هامة في التحليل الاقتصادي الكلي وبحوث التطبيقات القياسية للسلاسل الزمنية. [5]

---

[1] سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص 137-138.

[2] Satyajit Chatterjie, « **The Taylor curve and the unemployment inflation tradeoff** », Business review, Vol26, N° 3, 2002, p4.

[3] E. Phelps, **Phillips Curve Expectation of Inflation and Optimal Unemployment Over time**, Economics, ISSUE 135, 1967, p83.

[4] Frederic teulon, **La critique de Lucas : Robert Lucas et la politique économique**, IPAG, business school, working Paper Series, n 567, 2014, p3.

[5] John F.Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements**, Econometrica, Vol.29, No.3, New York University, july 1961, PP315-335.

حيث امتد استخدام الفرضية إلى كافة فروع النظرية الاقتصادية إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن فرضية التوقعات الرشيدة تعد أكثر العناصر أهمية في تطوير النماذج الاقتصادية الديناميكية خلال الربع قرن الماضي، وتعود عوامل انتشار هذا الطرح هو تركيزه على عيوب إجراءات صياغة المعلومات في النماذج الاقتصادية حينذاك، ومحاولته تقديم الشرح الوافي حول ظاهرة الركود التضخمي التي تزامنت معه لدى سنوات السبعينات.[1]

تقوم نظرية التوقعات الرشيدة على الفرضيات التالية:

- تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم، فإن الأفراد سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي؛
- أن العوامل التي ساعدت على انتشار نظرية التوقعات الرشيدة فتمثلت أساسا في تركيزها على الأخطار المتعلقة بعملية صياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها، وكذا الأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، حيث تعثر مفهوم منحنى فيلبس بصورته التقليدية في السبعينات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا، وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي، والقبول المتزايد للفكر النقدي؛
- إذ يرى النيوكلاسيك أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها دون تغيير، سوف تترجم هذه الزيادة إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار، فالسياسة النقدية وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ماعدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من عند الأفراد، مما يسمح بانخفاض مؤقت لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي، وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير، فهم يفترضون أن الأفراد والمؤسسات يتوقعون تأثيرات الزيادة في معدل نمو عرض النقود، ومن ثم سوف تتزايد الأجور النقدية والأسعار وليس الناتج والعمالة، فالناتج والعمالة سوف يتغيران إذا كان تغير السياسة غير متوقع، أو إذا كان الاقتصاد يواجه أزمة ومع ذلك يمكن افتراض أن الأفراد والمؤسسات سوف تعلم بتنفيذ السياسة الجديدة بسرعة، ومن ثم ينعدم التبادل عمليا، وبما أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين البطالة والتضخم، وبما أن تغيرات السياسة تخلق عدم التأكد، فإن أنصار التوقعات الرشيدة لا يؤيدون استخدام سياسة مرنة؛ [2]
- كذلك تبني هذه النظرية أفكارها أيضا على أن المجتمع أحيانا قد يقع في خطأ أثناء تقديره لمعدل التضخم المتوقع والذي يرمز له $(\mathbf{V_t})$ ، حيث أنه يتألف من شقين: **الأول يمثل الخطأ العشوائي في التنبؤ e_t**، وهو بطبيعته عشوائي ويصعب التنبؤ به، **أما الثاني (U_t) λ فيمثل الخطأ المنتظم**، ويعكس مستوى الطلب الكلي، الذي بدوره ينعكس على معدل البطالة.

$(\mathbf{dp / p})_t - (\mathbf{dp/p})t^a = \lambda\ (U_t) + e_t$ **حيث تمثل** e_t الخطأ العشوائي في التنبؤ.

[1] مختار بن عابد، **مرجع سابق ذكره**، ص 375-376.

[2] بن يوسف نواة، **مرجع سابق ذكره**، ص 96.

وكما تم توضيحه في المطلب السابق فإن الشق المنتظم للخطأ في التنبؤ يستمر طالما بقي معدل البطالة الجاري **U** بعيدا عن معدله الطبيعي U_e ومنحرفا عنه، ومن خلال الشكل رقم (2-11) نلاحظ أن مقدار الخطأ المنتظم سيبلغ صفرا وذلك عندما $\mathbf{U_e = U}$، إلا أن مقدار هذا الخطأ سيؤول إلى قيمة موجبة عند مستوى بطالة $\mathbf{U_1}$ ، و طالما تستمر الحكومة في سياستها التوسعية، هذا يعني أن المجتمع بأطرافه المختلفة سيستمر وبشكل منتظم في تكرار ذات الخطأ عند تقديره لمعدل التضخم في الأسعار، دون أن يتعلم من أخطائه، ودون أن يساعده ذلك التعلم على تصويب تلك الأخطاء في حين إن مبدأ التوازن المستند إلى الرشد في بناء في التوقعات العقلانية يقوم على فرضية أساسية قوامها أن أخطاء القطاع الخاص في تقديره للتضخم في الأسعار تتوزع توزعا احتماليا حول قيمة متوقعة لها تساوي صفرا، ومن ناحية العملية لا يمكننا تصور القطاع الخاص معصوم عن الوقوع في الخطأ عند تقدير معدل التضخم المتوقع، وذلك رجع إلى وجود الخطأ العشوائي $\boldsymbol{et}$ في التقدير، وعليه فإن الخطأ في التقدير يكون مساويا للخطأ العشوائي، مما يجعله يتوزع احتماليا حول قيمة متوقعة له تساوي الصفر، أي أن التوقعات السعرية تبقى في المتوسط صحيحة والوسط الحسابي لقيم سيؤول في النهاية إلى الصفر؛ [1] $\mathbf{E(\boldsymbol{Vt}) = E(\boldsymbol{et}) = 0}$

الشكل رقم (2-11): الخطأ في تقدير معدل التضخم

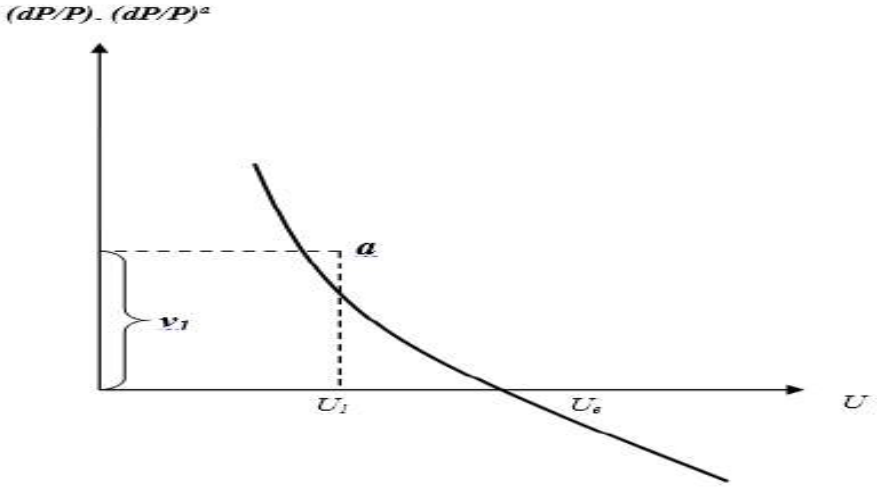

المصدر: أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص308.

- يفترض (prescott & Lucas) أن القيم المتوقعة للمتغير والقيم الفعلية لها نفس التوزيع الاحتمالي وذلك اعتمادا على كافة المعلومات المتوافرة؛[2]

- كما أن أهم ما يميز التوقعات الرشيدة هو غياب الخطأ النظامي، وأي خطأ محدث لا يمكن اعتباره إلا عشوائي، وهي الحالة الوحيدة التي يختلف فيها معدل التضخم المتوقع عن معدل التضخم الفعلي، ومنه تكتب معادلة التوقعات الرشيدة كما يلي:

$$P^{e}_{t.t+1} = E_t\left(P_{t+1} / \Omega_t\right) = E_{tPt+1} \quad \ldots\ldots\ldots (2.25)$$

[1] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 306-308.

معدل التضخم المتوقع: ما هو إلا أحد المتغيرات الداخلية، التي تحددها جملة الأخطاء التي يقع فيها المجتمع عند تقديره للتوجهات المستقبلية للأسعار.

[2] Robert E. Lucas, Jr and Edward C. Prescott, **Investment Under Uncertainty**, *Econometrica*, Vol. 39, No. 5. (Sep., 1971), pp. 659-681.

Ω_t: تتضمن كل المعلومات الماضية والحاضرة وكذا هيكل وطريقة عمل الاقتصادي في مجموعة، وكذا كل المعلومات المتاحة عن السياسات الحكومية المالية والتقنية.

الفكرة وراء فرضية التوقعات الرشيدة هي أن المتعاملين يتكيفون بسرعة فائقة وبطريقة فورية وآنية لكل معلومة جديدة ولا يعتمدون فقط على التجربة الماضية، والخاصية الأساسية للتوقعات الرشيدة هي أن القيمة الشرطية المتوقعة لخطأ التنبؤ في الزمن t+1 تساوي الصفر، أي: $E_t\ (P_{t+1} - E_t\ P_{t+1}) = 0$؛[1]

- لا تتطلب فرضية الرشد في بناء التوقعات من القطاع الخاص المعرفة الوثيقة بالنموذج الصحيح للاقتصاد، وإنما فقط تستبعد أن يستمر هذا القطاع في بناء توقعات خاطئة، بمعنى أن التوقعات المبنيّة على هذا النحو ستقارب وليس بضرورة ستماثل التوقعات العلمية المبنيّة على أساس المعرفة الوثيقة بالنموذج الصحيح للاقتصاد، مما يجعلها توقعات غير متحيزة ينخفض فيها معامل الخطأ العشوائي في التنبؤ إلى الصفر.[2]

الفرع الثاني: منحنى فيلبس وعدم فعالية السياسة الاقتصادية

يمكن توضيح أثر سياسة توسعية على الاقتصاد في ظل فرضية التوقعات العقلانية كما يلي:

الشكل رقم (2-12): آثار صدمة توسعية في ظل فرضية التوقعات الرشيدة

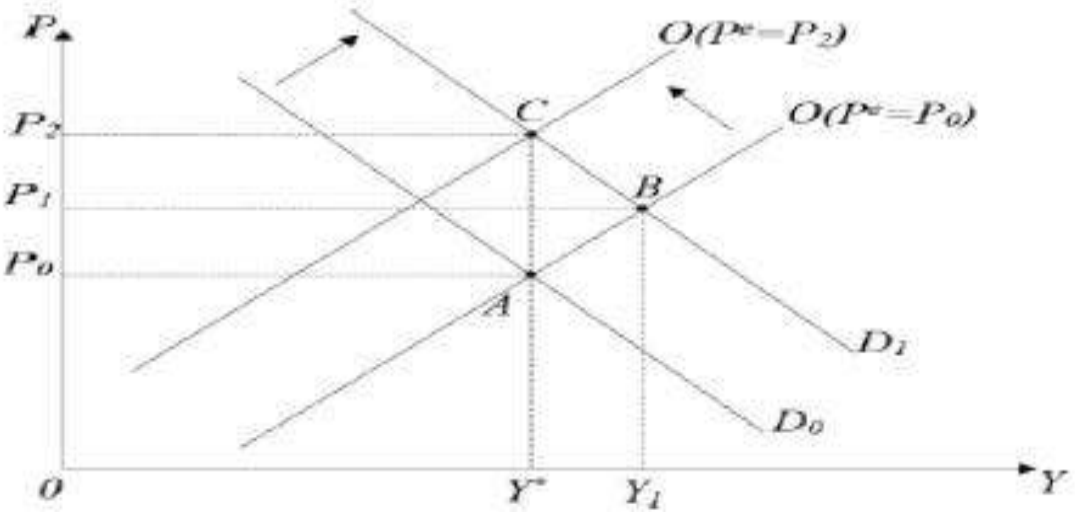

Source : Michelle de Mourgues, **Macroèconomie monètaire**, Economica, Paris, 2000, p507.

نلاحظ من الشكل السابق أن التوازن يتحدد عند النقطة A التي تتميز بمستوى سعر P_0 وانتاج طبيعي مع تساوي مستوى السعر المتوقع والحالي، بافتراض أن الحكومة قامت بسياسة توسعية مفاجئة وغير متوقعة من خلال رفع الطلب الكلي إلى (D_1مثلا زيادة الكتلة النقدية)، فإن التوازن ينتقل إلى النقطة B لينتقل مستوى الأسعار إلى P_1، فإذا أخطئ الأفراد في توقع سياسة الحكومة(أي خطأ حاصل فهو نابع من معلومات غير كاملة وليس طريقة التوقع)واستمروا في توقع مستوى سعر P_e=P_0، فإن القوة الشرائية للأفراد ستنخفض، وفي المقابل يزداد التشغيل وينتقل مستوى الإنتاج من $Y*$ إلى Y_1 .

[1] جواهر صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 69.

[2] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق ذكره**، ص 314.

ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج بأن المؤسسات تعتبر هذه الزيادة في الأسعار هي زيادة في أسعارهم النسبية وبالتالي ترفع طلبها على العمل، كما أن الأجراء يعتبرون هذا بمثابة زيادة في أجورهم الحقيقية، وبذلك تكون للسياسة التوسعية آثار حقيقية تتسق مع منحنى فيلبس قصير الأجل، ولكن بما أن الأفراد لا يكررون أخطاءهم فإن تكرار هذه السياسة لن يكون له آثار حقيقية على الاقتصاد.

أما إذا كانت السياسة متوقعة فإن ذلك سيؤدي إلى تعديل توقعات الأفراد $P_e=P_2$، وفي اللحظة التي ينتقل فيها السعر المتوقع إلى P_2 ينتقل منحنى العرض الكلي لأعلى وبالتالي يتحقق التوازن عند النقطة C التي تتوافق مع مستوى الإنتاج الطبيعي Y^*ومستوى سعر P_2، وتتأكد صحة التوقعات وعليه ليس للسياسة التوسعية أي أثر على الإنتاج ويتغير فقط المستوى العام للأسعار، أي أن كل منتج فسر بشكل صحيح ارتفاع الأسعار كارتفاع المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع في الأسعار النسبية وفي كل مرة تتطور الوضعية الاقتصادية بالشكل الذي يسمح بتدخل الحكومة، فإن ذلك يكون متوقعا والخط العمودي الذي يمر عبر Y^* يمثل منحنى العرض الكلي للصدمات المتوقعة وكنتيجة فإنه لا يمكن للسياسات المنتظمة أن يكون لها أثر منتظم على المتغيرات الحقيقية.[1]

الفرع الثالث: نقد نظرية التوقعات الرشيدة

بالرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة ينظر إليها على أنها أفضل من بدائلها المتاحة لصياغة التوقعات في مجال التحليل الاقتصادي، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات التي تمحورت بشكل أساسي حول الفروض التي قامت عليها وكذا بعض النتائج المتوصل إليها، وتتمثل أهم الانتقادات فيما يلي:

- ❖ فكرة التوقعات الرشيدة غير واقعية لأنها تفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها حرية الوصول إلى كافة مصادر المعلومات الضرورية التي تمكنها من بناء توقعاتها، لكنها لم توضح كيفية حصولها واختيار هذه الوحدات لسلسلة المعلومات المناسبة، كما أنه لا يمكن اعتبار توقعات الأفراد رشيدة، كون الحكومة تمتلك معلومات مختلفة عن معلومات الأفراد، الأمر الذي يمكنها من خلق اختلاف بين الأسعار الفعلية والمتوقعة؛
- ❖ التوقعات الرشيدة مبسطة للغاية وربما تكون غير مناسبة في حالة التغير الهيكلي الناتج عن تغير الحكومة لبعض أدوات السياسة الاقتصادية، أو في حالة الانتقال إلى أنظمة سياسية جديدة. فالتغيرات الهيكلية سوف تحدث فترة تحول (Transition Period) قد تتطلب فترة طويلة حتى تستطيع الوحدات الاقتصادية فهمها ومحاولة التكيف معها والتصرف بمقتضى فرضية التوقعات الرشيدة. ومنه يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية في هذه الفترة فعالة وتؤثر على المتغيرات الحقيقة؛[2]
- ❖ تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن طريقة الحصول على المعلومات غير مكلفة، أي أن المعلومات المستخدمة في تكوين التوقعات الرشيدة يمكن الحصول عليها واستخدامها مجانا، في حين يعد الحصول عليها أكثر تكلفة من غيره فجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بتطور الكمية النقدية أو الخاصة بالتجارة الخارجية أو السياسة المالية ...يمكن ان يترتب عليه نفقات أكثر أهمية من مجرد ملاحظة التطور الماضي للتضخم، وبالأخذ بعين الاعتبار مستوى نفقات الحصول على معلومات، فقد يكون من الرشد تماما لبعض العناصر الاقتصادية أن تختار توقعات تلاؤمية كالتوقعات الرشيدة اقتصاديا نظرا لأنها تتطلب نفقات

[1] سمية بلقاسمي، **مرجع سابق ذكره**، ص152.

[2] جوهر صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 67-75.

أقل، حتى إذا كان المتغير المتوقع الذي ينتج عنها يشتمل على درجة أكبر من عدم التأكد بالقياس إلى بحث عن المعلومات أكثر تكلفة؛

- ❖ افتراض مرونة الأسعار، أي أن الأسعار تتجاوب تماما وبصفة فورية مع التغيرات المتوقعة في النمو النقدي، وانتقد ذلك روبرت جوردون (R. Girdon) هذه القضية حيث وضح أن الأسعار تعد بطيئة في التعديل بما يحقق لها التوازن، نظرا لوجود نفقات تتعلق بهذا التعديل وذلك حتى في ظل وجود المعلومات الكاملة والتوقعات الرشيدة؛
- ❖ كما قام كل من فيشر (fischer) وفيلبس (Phelps) و (تايلور Taylor) بإنشاء نماذج تم فيها تحديد الأجور والاسعار على الترتيب في بداية الفترة، بحيث لا يمكنها الاستجابة للصدمات الجارية (جمودها) وقد توصلوا إلى أن في مثل هكذا ظروف تختفي النتائج الخاصة بالتوقعات الرشيدة ويمكن للسياسات النقدية النشطة أن تكون فعالة في إعادة التشغيل الكامل؛ خلاصة القول يرى منتقدو فرضية التوقعات الرشيدة أنه حينما يتم تضمين قيود معينة مثل (وجود نفقات متعلقة بالحصول على المعلومات، تعديل الأسعار التي تتصف بالركود أو الجمود...) في نماذج التوقعات الرشيدة فسوف يوجد ذلك مجالا للسياسات النشطة المفاضلة بين البطالة والتضخم؛ [1]
- ❖ تحمل هذه النظرية قصورا واضحا في فرضياتها، ويكون هذا القصور أكثر وضوحا في اقتصاديات البلدان النامية والتي تتصف بنقص في البيانات وكذلك عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات بالإضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، فعندما تدخل التوقعات ضمن نموذج قياسي فإن القياسي لابد وأن يستقي هذه التوقعات من المعلمات المقدرة النموذج، إلا أن القياسي لا يعلم قيمة هذه المعلمات لأنه لم يقم بعد بتقدير النموذج، في الوقت الذي يفترض فيه وفقا لنظرية التوقعات الرشيدة أن الوحدات الاقتصادية تعتمد توقعاتها من هذه المعلمات المقدرة والتي هي في الأصل غير معلومة للذين يقومون على تقديرها، ومثل هكذا تفكير يعتبر غير منطقي.[2]

المطلب الرابع: منحنى فيليبس الكينزي الجديد الهجين

الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد يبحث أساسا على تطوير نموذج يعتمد على المفاهيم النيوكلاسيكية والمتمثلة في السلوكيات المثلى والتوقعات العقلانية لكن هذه السلوكيات المثلى تتم وفق الفرضية الكينزية وهي جمود الأسعار في الأجل القصير بسبب تكاليف التعديل والمعلومات الناقصة، النموذج قائم على ثلاث فرضيات وهي:

1- الشركات تعمل في ظل المنافسة الاحتكارية ولديها القدرة على تثبيت الأسعار؛
2- الأسعار جامدة حيث أن الشركات لا يمكنها تعديل الأسعار إلى مستوى مرغوب في أي وقت؛
3- التوقعات تبنى وفقا لفرضية التوقعات العقلانية.[3]

أوضح (Johan. M. Robert) أن أن العديد من النماذج الكينزية الجديدة بما فيها العقود المتذبذبة لتايلور (1979-1980) و Calvo (1983)، النماذج ذات تكلفة تعديل السعر Rotemberg (1982)، لها صيغة مشتركة شبيهة بمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات لفريدمان وفيليبس، وبذلك ترتبط علاقة بطالة- تضخم بمفهوم الجمود الاسمي في الاقتصاد، وبما أن الأسعار لزجة في النماذج النيوكينزية فإن تعديل الأسعار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المستقبلية، كما أن العديد

[1] معتوق سهير محمود، **مرجع سابق ذكره**، ص 26-29.

[2] بن يوسف نواة، **مرجع سابق ذكره**، ص 61.

[3] جوادي عصام، **منحنى فيليبس الكينزي الجديد – دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991– 2018**، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص4.

من التقديرات لهذه النماذج مثل Taylor (1980-1989)، Rotemberg (1982)، استندت على تقنية المعلومات الكاملة أين تشكل التوقعات بافتراض العقلانية.

وقد كان Gali و Gertler (1999) أول من قدّر منحنى فيلبس النيوكينزي حيث قاما بربط التضخم بالتكلفة الحدية الحقيقية وتعويضها بفجوة الناتج كمتغير ينوب عنها والتضخم المتوقع باستخدام قانون النظر للأمام، كما قاما بتوسيع النموذج الأساسي لطبعة هجينة ليسمح لمجموعة من المؤسسات بتكوين أسعارها باستعمال قاعدة النظر إلى الخلف، وحسب نموذج Calvo (1983)، فإن كل مؤسسة تعدّل سعرها في أي فترة زمنية مع احتمال $(1-\theta)$ وتكون النسبة δ من المؤسسات ذات النظر إلى الأمام (P_t^f)، بينما النسبة ($1-\delta$) تكون ذات النظر إلى الوراء (P_t^b)، وقد قاما بتقدير معالم النموذج باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المتوفرة[1].

$$p_t = \theta p_{t-1} + (1-\theta)\,\overline{p_t^*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$\bar{p}_t^*$: مستوى العر الكلي المكون حديثا في الفترة t تحسب كما يلي.

$$\bar{p}_t^* = \delta p_t^f + (1-\delta)\, p_t^b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

المؤسسات التي تثبت أسعارها وفقا لقاعدة النظر إلى الخلف تتبع القانون التالي:

$$p_t^b = p_{t-1}^* + \pi_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

p_{t-1}^*: متوسط السعر المثبت في الفترة $t-1$ من طرف كل المؤسسات ذات النظر إلى الوراء والأمام معاً.

ومن خلال المعادلات 1 و 2 و 3، يمكننا الحصول **على منحنى فيليبس الكينزي الجديد الهجين** كالتالي:

$$\pi_t = \alpha\, cm_t + y_b \pi_{t-1} + y_f E_t\, \pi_{t+1}$$

y_f: مركبة النظر إلى الأمام، y_b: مركبة النظر إلى الخلف.

إن قدرة السياسة النقدية على مراقبة التضخم من خلال الاعتماد على منحنى فيليبس الكينزي الجديد تتعلق بالقيمة والمعنوية الإحصائية لكل من y_f و y_b و α، فالسياسة النقدية تستطيع التأثير على التضخم من خلال تأثيرها على التكلفة الحدية الحقيقية، فكلما كان α صغيرا كلما كان أثر السياسة على التضخم صغيرا، وقد يكون $\alpha = 0$ وفي هذه الحالة يتطور التضخم بطريقة مستقلة عن السياسة النقدية وعن كل ما يحدث على مستوى الاقتصاد ككل، وبالتالي ترتبط تكلفة تخفيض التضخم بالقيمة النسبية بين معاملي التضخم المتوقع والتضخم المؤخر، y_f و y_b فإذا كان y_b كبيرا فإن التضخم في هذه الحالة يكون معمما بقيمه المؤخرة، كما أن تأثير السياسة النقدية على التضخم يكون بتأخيرات زمنية طويلة.[2]

[1] سمية بلقاسمي، **مرجع سابق ذكره**، ص 170-171.

[2] جواهر صليحة، **مرجع سابق ذكره**، ص 99-100.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدارسات باللغة العربية

- **دراسة: القيزاني، عمر فرج (2013)، منحنى فيليبس بين التأصيل النظري والواقع العملي مع دراسة تطبيقية قياسية للعلاقة بين التبادلية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة 1995–2010**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في ليبيا، ومعرفة الدور الذي تلعبه كل من السياسات المالية والنقدية في التأثير على إتجاه هذه العلاقة، حيث استخدمت الدراسة نموذجا قيّاسيا لتشخيص المتغيرات المؤثرة على فيليبس لتمثيل هذه العلاقة والذي يسمى بنموذج (Robert. J.Gordon) أو مايعرف بالنموذج المثلث للتضخم والذي يتكون من ثلاثة محددات أساسية القصور الذاتي، ويقاس بالقيم السابقة للتضخم، والطلب الذي يتم قياسه بمعدل البطالة، وأخيرا الجانب المتعلق بصدمات العرض، الذي يمكن قياسه بأسعار البترول أو بأسعار الواردات أو الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد، وتوصلت نتائج تحليل النماذج القياسية على أن هناك دلالة إحصائية على وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في ليبيا حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن معلمة معدل البطالة المقدرة بلغت(0.543-) وأنها غير معنوية، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لكل من التضخم في الفترة السابقة والأزمات الاقتصادية على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، أي أن هذه العلاقة غير مستقرة، وتتأثر بتعديل التوقعات وبالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، كما تم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي وعرض النقود لا يشكلان دورا مهما في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، وتفسير ذلك أنه قد يكون منشأ التضخم في الاقتصاد الليبي في جزء كبير منه نتيجة عوامل هيكلية أو خارجية (مستورد)، أو نتيجة لعوامل أخرى، كما أن الإنفاق الحكومي وعرض النقود لا يشكلان أيضا دورا كبيرا في التأثير على معدلات البطالة، وتفسير ذلك أنه قد يكون بسبب كون البطالة في الاقتصاد الليبي في جلها بطالة هيكلية، الأمر الذي تؤكده الأعداد الضخمة للعمالة الوافدة، وبالتالي تبين أنه لا يوجد تأثير للسياستين النقدية والمالية على العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي وإن كانت فهي محدودة أو ضعيفة.[1]
- **دراسة علي الحسن محمد نور زروق (2014)، دراسة تطبيقية لمنحنى فيلبس في السودان للفترة 1984–2000**، حاولت هذه الدراسة التركيز على تطبيق مفهوم نظرية فيلبس حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الإسمية، البطالة، ومعدل نمو الاسعار في السودان للفترة **1984–2000** ، حيث إعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى (OLS) باستخدام برنامج eviews لبيانات تخص الأجور، الأسعار، والبطالة، كانت نتائج الدراسة متسقة مع النظرية الاقتصادية ومع فروض الدراسة التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية (زيادة مستوى الأسعار تقود إلى مشكلة التضخم الذي قد يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد في الأجل القصير ولكنه غير ذلك في الأجل الطويل)، تشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بعلاج السياسات الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وضعف الإنتاج وذلك للحد من مشكلة تصاعد معدلات البطالة عن

[1] القيزاني، عمر فرج، **منحنى فيليبس بين التأصيل النظري والواقع العملي مع دراسة تطبيقية قياسية للعلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة 1995–2010**، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 05، 2013.

طريق التوجه نحو الاستثمار الذي سيؤدي إلى فتح العديد من المشاريع الصناعية، الزراعية، والخدمية الكفيلة باستيعاب فائض العرض من العمل في كافة قطاعات الاقتصاد وزيادة الانتاج.[1]

- **دراسة نادية علي عايد (2014)، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق (1991–2011)**، ركزت الدراسة على الدراسة التي قام ألبان ويليام فيليبس وتطبيقها على الاقتصاد العراقي وتقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام بيانات حول المعدلين في العراق للفترة (1991–2002)وتهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها: تحديد الأسباب التي تقف التي تساهم في حدة وتفاقم ظاهرة البطالة في العراق، تحديد آثار التضخم في العراق وتحديد الآلية التي يمكن الاسترشاد بها وفق منحنى فيليبس لمعالجة التضخم، وقد إتضح من خلال نتائج الدراسة إمكانية تطبيق منحنى فيليبس في الفترة(1991–2002)،وذلك لأن: أولا: الانخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.0047 نقطة في المتوسط يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة، ثانيا: مرونة البطالة للتضخم هي 0.035- وهو ما يعني ان الانخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.35 %في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 10 % ، وبالتالي يمكن تتبع سياسات معينة في التقليل البطالة وجعل معدل التضخم ضمن الحدود المرغوب بها، أما الاقتصاد للفترة (2003–2011) يتخبط في ظواهر الركود التضخمي(العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية)حيث يعاني القتصاد العراقي في الفترة المذكورة من اختلالات هيكليه في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع النفط لوحده بنسبة تقارب 70% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نجده لا يساهم في تشغيل مكونات قوة العمل إلا بنسبة لا تتجاوزا 2% منها مما يعني إن % 98 من قوة العمل المتاحة باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبة مساحتها % 30 في تكوين ذلك الناتج الأمر الذي يشير إلى آن القتصاد العراقي بات اقتصاد خدميا هش التكوين وأن حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.[2]
- **دراسة سليمان كعوان (2017)، بعنوان تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1970 في إطار السببية والتكامل المشترك**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن، نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار السببية جرانجر، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، مما يفتح المجال لإمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كما أن معدل البطالة ومعدل التضخم على علاقة تكاملية مشتركة وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من معدل التضخم إلى معدل البطالة، حيث دلت دراستنا أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم معنوية وسالبة 0.193197 -أي تقريبا 2% من عدم التوازن في الآجل الطويل في معدل التضخم، يتم تصحيحه في السنة، أما سرعة تصحيح الخطأ في معادلة البطالة منعدمة، وذلك لكون معامل التصحيح غير معنوي و

[1] علي الحسن محمد نور زروق، **دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في السودان للفترة 1984–2000**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 13، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا، السودان، 2014.

[2] نادية علي عايد، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق (1991–2011)**، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، العراق، المجلد 09، العدد 36، 2014.

موجب إذ يقدر ب: 0.09427، وبالتالي إن زيادة معدل التضخم ب 1 ٪ تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.05 ٪ أي أن انخفاض معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.[1]

- **دراسة مُحَمَّد ناجي ساري فارس (2019)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة)**، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم، وتحديد آثارها الاقتصادية على الاقتصاد السعودي ومدى إسهام السياسة الاقتصادية العامة في خفض معدلات التضخم والبطالة، حيث كشفت نتائج الدراسة بأن الاقتصاد السعودي يتسم بخاصيتين أساسيتين هما اعتماده على القطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، إذ أن الايرادات النفطية تشكل نحو 90 % من إيرادات المالية العامة للحكومة المركزية ونحو 85 %من إيرادات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط أكثر من (40%) من إجمالي الناتج المحلي الكلي، وربط سعر الصرف الريال السعودي بالد ولار الأمريكي، وتم التوصل أيضا إلى أن معدل التضخم في السعودية عام 2014 بلغ (0.3%) نتيجة تقلبات أسعار النفط بين الارتفاع السريع بالأسعار والانخفاض البطيء والتي أدت إلى انتعاش الاقتصاد السعودي المعتمد بالأساس على الإيرادات النفطية، أما مشكلة البطالة في السعودية فتختص (بالإنتاجية) إذ لن يكون الحل من خلال إحلال العامل السعودي مكان العامل الوافد، بل بإحلال العامل السعودي مكان عدد من العمال الوافدين، كما حقق مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفاعاً في الربع الثاني من عام 2016 بلغت نسبته (0.3%) مقارنة بالربع الثاني من عام 2015، وسجل ارتفاع نسبته (6.0%) مقارنة بنفس الربع من العام السابق، وبالتالي إن الاهتمام في زيادة تنويع النشاط الاقتصادي في السعودية يقلل من تعرض هذا الاقتصاد لمخاطر التقلبات في أسواق النفط العالمية، ويساهم في تخفيض معدلات التضخم والبطالة.[2]
- **دراسة طلال زغبة، عبد المطلب بيصار، محاد عريوة (2020)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر: تحليل منحنى فيلبس**، الهدف من هذه الدراسة هو تحديد اتجاه العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر، كما تهدف أيضاً إلى اختبار علاقة فيلبس التقليدية ومدى مطابقتها لواقع الاقتصاد الجزائري، باستخدام نموذج قياسي على بيانات السلاسل الزمنية السنوية، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر، حيث أظهرت نتائج الإستقرارية عدم إستقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VARوتكشف نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية وحيدة خلال الفترة 1980-2018، الاتجاه من معدل التضخم نحو البطالة أما العلاقة بينهما طردية، وهذا دليل على أن فرضيات منحنى فيلبس لا تتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري.[3]

---

[1] سليمان كعوان، **تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1970 في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، جوان 2017.

[2] مُحَمَّد ناجي ساري فارس، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 21، 2019.

[3] طلال زغبة، عبد المطلب بيصار، **محاد عريوة، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر: تحليل منحنى فيلبس، مجلة آفاق علمية**، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلد 12، العدد 05، 2020.

- **دراسة جوادي عصام (2020)، بعنوان منحنى فيليبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991–2018**، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تفسير ديناميكية التضخم في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2018/1991، حيث تم تقدير منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات المتكيفة ومنحنى فيلبس الكينزي الجديد باستخدام أدوات القياس الاقتصادي بانل، وقد توصلت الدراسة إلى قدرة منحنى فيليبس الكينزي الجديد على تفسير ديناميكية التضخم في الدول العربية انطلاقا من سلامة النموذج في حين أثبتت النماذج التقليدية عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الدول العربية في الأجل الطويل من خلال ضعف معامل التحديد وغياب معنوية المعالم.[1]
- **دراسة بوتبينة ميسم أنفال (2022)، جبار بوكثير، أثر تخفيض البطالة على التضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة (2001–2018)**، تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة مدى انطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية من خلال معرفة مدى انعكاسات تخفيض معدلات البطالة على معدلات التضخم، حيث تم اختيار الفترة 2001-2018 وهي الفترة الموافقة لتبني برامج الإنعاش الاقتصادي والتي كانت أحد أهدافها الرئيسية تقليص معدلات البطالة، توصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من طبيعة العلاقة العكسية بين البطالة كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع إلا أن نسبة الاستجابة المحدودة تجعل من منحنى فيليبس غير صالح في الحالة الجزائرية، إذ أن التضخم حساس للبطالة وفق هذه المقاربة، وبالنسبة لحالة الجزائر فالبطالة لا تفسر سوى 11.92% من التقلبات الحادثة في التضخم وفقا لمعامل التحديد R^2 خلال فترة الدراسة، ضف إلى ذلك فالبطالة ليس لها أثر معنوي على التضخم في حالة الجزائر وفقا لإحصائية ستودنت، ويرجع ضعف الاستجابة إلى الجمود النسبي في معدل التغير في الأجر النقدي نحو الارتفاع، حيث أن آخر مراجعة شاملة لشبكة الأجور من طرف الحكومة الجزائرية كانت سنة 2008.[2]

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

- **دراسة:**

Matthew Hughart, Mary Washington College, 2002, Controlling in inflation, Applying Rational Expectation to Latin American.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في ثلاث دول من أمريكا اللاتينية على وجه التحديد، وهذا يسعى إلى تحديد ما إذا كانت التوقعات المتعلقة بالتضخم تسمح بذلك للتضخم والبطالة للتحرك بشكل مستقل عن بعضهما البعض، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية إثبات فرضية أن دول أمريكا اللاتينية الأرجنتين والبرازيل وتشيلي تمكنت من السيطرة على التضخم دون أن تشهد ارتفاعا تفترض الدراسة إمكانية حدوث انخفاض في التضخم، بدون أن تعاني البلدان من ارتفاع معدلات البطالة، كذلك تفترض أن التضخم المتوقع يؤثر على التضخم الفعلي في بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين 1966-1996، البرازيل من 1979- 1997، شيلي من 1966-1998) حسب توفر البيانات في كل دولة وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام نموذج يتضمن متغيرات التضخم والبطالة والتغير في المعروض النقدي، وباستخدام طريقة OLS.

$$\pi_t = \alpha + \beta_0 \mu_t + \beta_1 \pi_t^e$$

[1] جوادي عصام، **منحنى فيليبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 2018/1991، مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020.

[2] بوتبينة ميسم أنفال، **جبار بوكثير، أثر تخفيض البطالة على التضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2001–2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.

حيث كانت النتائج على النحو التالي $\beta_0 = 0$ وهذا يساند الفرضية ويؤكد استقلالية معدل التضخم عن معدل البطالة، وقد ظهرت هذه النتيجة الايجابية في كل من البرازيل والأرجنتين ، كما ظهرت قيمة $\beta_1 = 1$ دليل على تأثير التضخم المتوقع على التضخم الفعلي وكانت النتائج مطابقة ماعدا البرازيل بسبب زيادة عرض النقد غير المتوقعة، وبالتالي تشير النتائج إلى أن التضخم يتغير مع التوقعات في التضخم علاوة على ذلك ، تشير النتائج إلى عدم وجود أهمية العلاقة بين التضخم والبطالة مما يدل على أن هذه الدول كانت قادرة على ذلك خفض التضخم دون رؤية زيادة في البطالة.[1]

دراسة:

FUMITAKA FURUOKA, 2005, PHILLIPS CURVE" IN SELECTED ASEAN COUNTRIES : NEW EVIDENCE FROM PANEL DATA ANALYSIS

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم أو لاختبار صلاحية "منحنى فيليبس" في خمسة دول الآسيان (ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وتايلاند والفلبين)، حيث استخدمت هذه الورقة نماذج البانل بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، (تأثيرات ثابتة أحادية الاتجاه) (تأثيرات ثنائية الاتجاه ثابتة حيث يعتبر نهج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة للحالة التي توجد فيها.

تشير اختبارات المواصفات إلى أن النموذج الثابت ثنائي الاتجاه يمكن اعتباره الأفضل نموذج لفحص العلاقة بينهما، ويوضح النموذج الثابت ثنائي الاتجاه أنه لا توجد علاقة مهمة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في دول الآسيان الخمس، بعبارة أخرى توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة مقايضة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في هذه الدول، باختصار لم تدعم النتائج التجريبية وجود منحنى فيليبس في المنطقة، نظرًا لأن الاختبارات الجذرية لبيانات البانل تظهر أن معدل التضخم يمكن أن تعتبر متكاملة من النظام الصفري ويمكن اعتبار معدل البطالة على أنه متكاملة من الدرجة الأولى، كما تظهر نتائج الدراسة أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم وجود منحنى فيليبس شائع في الآسيان هو عدم التجانس بين دول الآسيان من ناحية، سنغافورة صغيرة ولكنها بلد غني جدا، من ناحية أخرى ، إندونيسيا دولة كبيرة ذات نسبة أقل نسبيًا الإيرادات. يبدو أن التفاوت في الظروف الاقتصادية بين دول الآسيان يمنع إقامة علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الآسيان، النتائج التجريبية لهذه الدراسة تشجع على إلقاء نظرة على العناصر الأخرى التي قد تؤثر على معدل البطالة في دول الآسيان، على سبيل المثال، التقلبات الاقتصادية، وتكاليف العمالة، قد تؤثر معدل البطالة في هذه البلدان. قد يتضمن البحث المستقبلي متغيرات أخرى، مثل فجوات الإنتاج، لفحص منحنى فيليبس "المشترك" في المنطقة.[2]

دراسة:

Tobias Linzert, 2005, The Unemployment Inflation Trade - off in the Euro Area

تهدف الدراسة إلى تحليل ديناميكيات البطالة والتضخم في 10 من دول منطقة اليورو، عادة ما يُعزى مزيج تضخم الأجور المنخفض والبطالة المرتفعة في أوروبا إلى ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة، باستخدام نماذج البانل، وتحديد المحددات الهيكلية المحددة لمعدل البطالة الطبيعي التي قد تكون مسؤولة عن نمط متغير في مقايضة تضخم البطالة علاوة على ذلك، فإنها تهدف إلى تحليل ما إذا كانت استجابة الأجور تعتمد بشكل حاسم على مستوى التضخم ومستوى البطالة.

[1] Matthew Hughart, **Controlling in inflation : Applying Rational Expectations to Latin American**, Journal of Political Economy, Vol. 11, 2002.
[2] FUMITAKA FURUOKA, **PHILLIPS CURVE" IN SELECTED ASEAN COUNTRIES: NEW EVIDENCE FROM PANEL DATA ANALYSIS**, Sunway Academic Journal 6,2005.

وبالتالي قامت هذه الدراسة بتطبيق مفهوم منحنى فيلبس لفحص مشكلة تبادلية تضخم البطالة في المنطقة الأوربية، أهم نتائج الدراسة أشارت إلى أن مؤسسات سوق العمل وتقلبات الاقتصاد الكلي يعكسان حجم المعدل الطبيعي للبطالة، فزيادة 1 %في فجوة البطالة تؤدي إلى انخفاض بنسبة 2 % في معدل نمو الأجور .أيضا أن مرونة الأجور تزيد مع ارتفاع معدلات التضخم فإن الأجور تستجيب بصورة قوية مع انحراف معدل البطالة من مكانه الطبيعي، كما توصلت الدراسة إلى أن الأجور تستجيب بنسب ضعيفة عندما يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي مقارنة به حينما يكون أدنى من المعدل الطبيعي.[1]

دراسة:

Pierre-Richard Agenor a, Nihal Bayraktar, 2010, Contracting models of the Phillips curve empirical estimates for middle-income countries

قدمت هذه الورقة تقديرات تجريبية لنماذج التعاقد لمنحنى فيليبس لثمانية من البلدان النامية متوسطة الدخل اقتصادات – تشيلي وكولومبيا وكوريا وماليزيا والمكسيك والمغرب وتونس وتركيا. قدم الجزء الأول مختلف المواصفات التجريبية. قدم الجزء الثاني منهجية الاقتصاد القياسي (بناءً على تقنيات GMM المكونة من خطوتين)، قدمنا أيضًا نتائج متداخلة والاختبارات غير المتداخلة للاختيار من بين هذه المواصفات، وكذلك القدرة التنبؤية في العينة والمعلمة اختبارات الاستقرار، وتشير نتائج الدراسة إلى أن أسعار النفط العالمية وأسعار المدخلات النسبية لها تأثير محدود على التضخم، في حين أن الاقتراض المصرفي يعتبر من التكاليف المهمة بشكل خاص بالنسبة لبعض البلدان – وبالتحديد كوريا والمكسيك. وجدنا أيضًا أن ميل يربط منحنى فيليبس وتقلب التضخم (وكذلك متوسط التضخم) ارتباطًا عكسيًا، كما هو الحال في النموذج الذي اقترحه لوكاس (1973)، يمكن توسيع التحليل في هذه الورقة في اتجاهات مختلفة. على وجه الخصوص، تشير الدلائل على البلدان الصناعية أن عملية التضخم قد تكون غير متكافئة، حيث يميل الطلب الزائد إلى أن يكون له تأثير أكبر على التضخم من تأثير مكافئ، التغيرات في أسعار السلع المستوردة وكذلك التغيرات في أسعار الفائدة، قد يكون لها أيضًا تأثير غير متماثل على التضخم.[2]

دراسة:

David Umoru and M. Anyiwe, 2013, Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model

تهدف الدراسة إلى تحليل ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة، وأوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود تضخم ركودي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة وعليه فإن هناك علاقة موجبة بين البطالة والتضخم منذ سنة 1986، مما يبطل فرضية منحنى فيلبس في نيجيريا، ومن العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركودي في نيجيريا تبني استهداف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية، المنافسة الدولية الناجمة عن عولمة الأسواق، وتواجد فائض كبير في اليد العاملة في البلد مما أدى إلى جمود في سوق العمل وهيكل الأجور في الاقتصاد، ومن التوصيات التي قدمت لمواجهة هذه الظاهرة العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من عرض النقود، زيادة إقراض البنك المركزي للقطاعات الحقيقية للاقتصاد، السماح لمعدلات الفائدة بالانخفاض وضبط نمو النقود من أجل دفع النمو الاقتصادي، وأيضا على الحكومة خلق صناعات تحويلية خاصة وأن 70 %من القوى العاملة من البلد تعمل بالفعل في الزراعة.[3]

[1] Tobias Linzert**, The Unemployment Inflation Trade - off in the Euro Area**, IZA, 53072 Bonn- Germany 2005.
[2] Pierre-Richard Agenor a, Nihal Bayraktar, **Contracting models of the Phillips curve empirical estimates for middle-income countries,** Journal of Macroeconomics, Volume 32, University of Macedonia, USA , 2010.
[3] David Umoru, M. A Anyiwe, **Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model**, Research on Humanities and Social Sciences, Vol 3, N 3, University, Benin City, Nigeria, 2013.

دراسة:

Lu Yanga, Shigeyuki Hamori, 2014, The Phillips Curve in the United States and Canada : A GARCHDCC, Analysis

تهدف الدراسة إلى تحليل منحنى فيليبس في الاقتصاد الأمريكي والكندي باستخدام نماذج خلال الفترة (2012/1985) وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال فترات الركود في حين تكون العلاقة إيجابية في حالة الرواج على سبيل المثال فقاعة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1999/1995) وفقاعة في كندا (1989/1985) أظهرت إيجابية الارتباط بين معدل التضخم ومعدل البطالة.[1]

دراسة:

Fumitaka Furuoka and Qaiser Munir, 2014, Unemployment and Inflation in Malaysia : Evidence from Error Correction Model

هدفت الدراسة إلى التحليل القياسي للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدولة النامية وبتحديد ماليزيا، باستخدام ثلاثة اختبارات اقتصادية قياسية، اختبار جذر الوحدة، اختبار جوهانسن للاندماج المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)لاختبار فرضية تحقق منحنى فيليبس ودراسة العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في ماليزيا للفترة 1975 – 2004.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا، نتائج الدراسة تدعم صحة فرضية Curve Phillips.[2]

دراسة:

Al-zeaud, Al-hosban, 2015, DOES PHILLIPS CURVE REALLY EXIST? AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM JORDAN

اختبرت هذه الدراسة بشكل تجريبي العلاقة بين التضخم معدل ومعدل البطالة من أجل التنبؤ وتقدير وجود علاقة منحنى فيليبس داخل الاقتصاد الأردني على مدى الفترة من 1976 إلى 2013، باستخدام العديد من القياسات الوصفية والاقتصاد القياسي، وباستخدام اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبارات انحدار المربعات الصغرى العادية غير الخطية .

وقد توصلت في نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية وغير خطية بين البطالة والتضخم. حيث نجد أن مرونة التضخم فيما يتعلق بالبطالة بـ 3.779٪ و11.077٪ على التوالي، في حين مرونة البطالة فيما يتعلق بالتضخم قدرت بـ – 0.23٪ و0.02٪ على التوالي. لذلك تثبت هذه الدراسة تجريبية وجود منحنى فيليبس على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2013/1976 ومع ذلك، تشير هذه المقايضة إلى أن صانعي السياسات يمكنهم استهداف المستوى المنخفض البطالة أو التضخم المنخفض، ولكن ليس كلاهما نتيجة لذلك، يجب على صانعي السياسات يجب الانتباه إلى هذا النوع من العلاقة بين هذين المهمين المتغيرات الاقتصادية في تطبيق السياسات المالية والنقدية في الحد من أي من هذين المتغيرين.[3]

[1] Lu Yang, Shigeyuki, Hamori, **The Phillips Curve in the United States and Canada: A GARCHDCC Analysis**, Journal of Reviews on Global Economics,, 3, Japan, 2014.
[2] Fumitaka Furuoka and Qaiser Munir, **Unemployment and Inflation in Malaysia: Evidence from Error Correction Model**, Malaysian Journal of Business and Economics, Vol. 1, No. 1, June 2014.
[3] Al-zeaud, Al-hosban, **DOES PHILLIPS CURVE REALLY EXIST? AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM JORDAN,** European Scientific Journal edition vol.11, No.10, 2015.

دراسة:

Marwa Sahnoun, Chokri Abdennadher 2019, Causality Between Inflation, Economic Growth and Unemployment in North African Countries

تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، معدل التضخم في شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، تونس) خلال الفترة 1965-2016، باستخدام اللوحة المطورة حديثًا اختبارات جذر وحدة البيانات اختبار جذر الوحدة (Dickey – Fuller و Phillips-Perron، اختبار التكامل المشترك جوهانسن Johansen ، واختبار جرانجر السببية، نموذج تصحيح الخطأ، حيث تظهر نتائج الدراسة سببية أحادية الاتجاه تعمل من التضخم إلى النمو الاقتصادي ، ومن النمو الاقتصادي إلى البطالة ومن التضخم للبطالة كما يلي:

أولاً: هناك دليل على المدى القصير التدفق السببي أحادي الاتجاه من التضخم إلى النمو الاقتصادي، أما على المدى الطويل التضخم والنمو الاقتصادي سببية بشكل متبادل هناك تغذية متبادلة بين هذه المتغيرات، هذه التغذية تعني أنه لهذا المتغيرين إمكانية أن يعززا بعضها البعض، وبالتالي يجب تبني سياسة رقابية في هذه البلدان من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، هذا من شأنه أن يوفر لصانعي السياسة الوعي بكيفية ضمان النمو الاقتصادي دون زيادة التضخم.

ثانياً: هناك اتجاه أحادي علاقة يتراوح من النمو الاقتصادي لمعدل البطالة في كل من القصير وطويل الأمد. هذا الاكتشاف يعني أن هناك لا توجد ردود فعل بين هذين المتغيرين، وبالتالي يمكن أن تقلل البطالة من الناحية الاقتصادية النمو، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي لا يخفض البطالة، في الواقع يجب على الحكومات مواجهة البطالة من خلال متابعة وبتنفيذ توظيف فعال، وذلك بإتباع سياسات لتصحيح الخلل في سوق العمل، علاوة على ذلك، لا بد من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع تحسين أدوات سياسة الاقتصاد الكلي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، والتي بدورها يجب السيطرة على البطالة.

أخيراً: هناك علاقة أحادية الاتجاه من التضخم إلى البطالة على حد سواء في المدى القصير وعلى المدى الطويل. هذه العلاقة إذن توصي حكومات هذه البلدان على أنه يجب عليهم خلق فرص العمل من أجل استيعاب العاطلين عن العمل في البلاد. ومع ذلك فإن التحدي لا يزال قائما ضمان معدل بطالة منخفض بدون زيادة معدل التضخم.[1]

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

بالنظر إلى مجمل الدراسات السابقة التي تم تناولها، ومن خلال تحليلنا للدراسات السابقة التي تناولت نفس الدرسة الحالية، تم ملاحظة أن جميع الدراسات تهدف إلى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والتضخم ومدى تطابق منحنى فيليبس على واقع اقتصاديات تلك الدول المختارة، حيث تنوعت طرق هذه الدراسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، كما تتضح جليا أهمية الموضوع والمتمثل في تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم من منظور منحنى فيلبس، فقد ذهب الباحثون إلى التطرق لهذا الموضوع وبعمق، كل حسب إشكالية وهدف دراسته، حيث كان التوفيق مشترك بين مختلف الدراسات خاصة في الجوانب النظرية، التي إعتمدت على إلقاء نظرة شاملة حول أدبيات البطالة من جهة وأدبيات التضخم من جهة أخرى ثم العلاقة بينهما والمجسدة في منحنى فيليبس وتسلسلها إلى غاية الوصول إلى الدور الذي توليه التوقعات التضخمية سواء كانت توقعات

[1] Marwa Sahnoun, Chokri Abdennadher, **Causality Between Inflation, Economic Growth and Unemployment in North African Countries**, Economic Alternatives, University of National and World Economy, Sofia, Bulgaria,, 2019.

تكيفية أو توقعات الرشيدة في تفسير منحنى فيلبس ومحاولة إسقاط ذلك على عينة الدراسة، وهناك من توصل إلى بناء نموذج كنيزي جديد (هجين) بالاعتماد على التوقعات الرشيدة ، في حين أن الجانب التطبيقي لم يكن على شاكلة الجانب النظري، فقد تعددت التقنيات المستعملة في معالجة هذا الموضوع وذلك راجع أيضا إلى الاختلاف الموجود في الحد الزماني والمكاني فقد تختلف من دراسة إلى أخرى، حيث لحظنا بالنسبة لعينة الدراسة وحجمها (الدراسات السابقة) ، نلاحظ عليها بعض القصور خاصة عند التطرق إلى الدول النامية، حيث هناك بعض الورقات البحثية التي إعتمدت على تطبيق دراستها في دولة واحدة أي مقطع واحد، وعدة أزمنة مثل دراسة الجزائر لطلال زغبة، عبد المطلب بيصار، محاد ، وأخرون مثل: لبيا، النيجر، الأردن، العراق، ماليزيا، السودان، السعودية، والبعض الآخر قام بتجسيد دراسته في دولتين ومن بينها دراسة Lu Yanga, Shigeyuki Hamori حيث قام بتحليل منحنى فيليبس في الاقتصاد الأمريكي والكندي، ومنهم من عمل على تطبيقها في عدة دول (عدة مقاطع وعدة أزمنة ومن بين هذه الدراسات دراسة Marwa Sahnoun, Chokri Abdennadher في شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب، تونس)، وغيرها من دراسات الأخرى مثل: البلدان النامية متوسطة الدخل اقتصادات – تشيلي وكولومبيا وكوريا وماليزيا والمكسيك والمغرب وتونس وتركيا، دول الآسيان (ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وتايلاند والفلبين)، دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي).

أما من ناحية تطبيق المنهج القياسي على الدراسة فتختلف باختلاف عدد المقاطع والأزمنة والمتغيرات، وذلك من دراسة إلى أخرى، فمنهم من استخدم أحد أدوات الاقتصاد القياسي الممثلة كما يلي (نماذج الانحدار، اختبار التكامل المشترك Kao, Fisher , Pedroni, Johenson, Eng-Granger، نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، نموذج ARDL، تقنية GMM، نماذج البانل الساكنة والمتكونة من نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، نموذج بانل الديناميكي.....الخ)، ومنهم من اعتمد على الجانب التحليلي فقط، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي تقتصر على معدل البطالة ومعدل التضخم وذلك وفق نظرية فيليبس وهناك دراسات أخرى إعتمدت على ثلاث متغيرات التضخم والبطالة والتغير في المعروض النقدي، معدل تضخم الأجور الإسمية، البطالة، ومعدل نمو الأسعار، وهناك من أدخل التوقعات التضخمية كمتغير (التضخم المتوقع) إضافة إلى معدل البطالة ومعدل التضخم، أما بالنسبة للنتائج فالبعض أثبت صحة العلاقة التبادلية وفقا للنظرية فيليبس وذلك بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم أي أن النتائج متسقة مع النظرية الاقتصادية، في حين جل الدراسات توصلت إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم أو ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي وذلك لعدة أسباب تم ذكرها في السابق.

ومن هنا سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

كما أن كل هذه الأسباب والملاحظات جعلت من فكرة بناء نموذج قياسي كلي للدول النامية، تأخذ عدة أبعاد تميزها عن بقية الدراسات السابقة، محاولة منها تدارك النقص أو القصور في ما ورد عن البقية، فبالنسبة للحد الزماني فإن فترة دراستنا جاءت بين سنة 1992-2018، وهي فترة جيدة من حيث التحول الاقتصادي للدول، خاصة النامية منها، فهي تسمى بالمرحلة الانتقالية والتي تم الانتقال فيها من النظام الاشتراكي إلى النظام موجه (المفتوح)، كما أنها تعتبر فترة أزمات وهزات اقتصادية ومالية وفترة رواج كذلك، كل هذا يساعد في العملية التحليلية والتطبيقية ، لأن التجربة في هذه الحالة تكون أقرب للواقع الاقتصادي الحقيقي ونتائجها ذات نسب عالية من المصداقية، وهو ما يعطي لفترة الدراسة هاته الأهمية البالغة.

بالنسبة لعينة الدول المستخدمة في درستنا، فقد حاولنا التطرق إلى عدد معتبر من الدول النامية على المستوى العالمي، من أجل أن تكون هناك بعض الشمولية في الدراسة، حيث تم أخذ عينة من قارة إفريقيا، وعينة من قارة أسيا، وعينة من قارة أمريك اللاتينية، بحيث تتوفر فيهم بعض الشروط التي تندرج ضمن الخصوصية الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول.

أما فيما يخص الأداة الإحصائية المستعملة، فقد تم استخدام نموذج بانل الديناميكيPanel Dynamic لأن طبيعة الموضوع وخصوصية الدراسة تستدعي ذلك، فدراسة نموذج لعديد من الدول وعدة أزمنة ومتغيرين فقط يستوجب عليك استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

خلاصة الفصل

بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، وذلك بعدما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عملية إعادة البناء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة، حيث بينت دراسات على غرار تحليل فليبس، أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية وتم استخدامه كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية للبحث عن التوليفة الملائمة بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل وقد استمر هذا الاعتقاد منذ بداية الستينات إلى غاية السبعينات، حيث تعرض آنذاك لانتقاد شديد بسبب عجزه عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي، والتي تميزت بارتفاع متزامن لكل من معدلي التضخم والبطالة، وذلك من طرف العديد من المدارس من بينهم المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان (M. Friedman) والتي أدت في النهاية إلى ظهور صيغة جديدة لمنحنى فيلبس تختلف عن الصيغة التقليدية من حيث الفرضيات والنتائج، فحسب أنصار مدرسة شيكاغو تكون المفاضلة بين التضخم والبطالة موجودة في الأجل القصير فقط، وتنعدم تماما في الأجل الطويل، ويكون هنا منحنى فيلبس عمودي عند معدل البطالة الطبيعي وأي محاولة للحكومة لتخفيض معدل البطالة دون مستواه الطبيعي، ستؤدي فقط إلى ارتفاع متواصل في معدلات التضخم، تم إدخال التوقعات التضخمية على منحنى فيلبس سواء تكيفية أو عقلانية، وعليه يرتبط التضخم في هذه الحالة بعلاقة عكسية مع معدل البطالة وطردية مع التضخم المتوقع الذي يؤدي لانتقال منحنى فيلبس لليمين أو اليسار.

وقد كان (cagan , 1956) أول من أدخل فكرة التوقعات المتكيفة في التحليل الاقتصادي، وذلك بتطبيقه لهذه الفكرة على الأحوال التضخمية التي عانت منها أوروبا الغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، مستنتجا بذلك الدور الذي تلعبه التوقعات في تحديد مسار تحرك الأسعار، أي أن الأفراد يستخدمون المعلومة حول خطأ التنبؤ سابق لمراجعة التوقعات الحالية بالاعتماد على معامل خطأ، ووفقا لهذا النوع من التوقع تتنبأ العناصر الاقتصادية بالتضخم المستقبل.

أما Robert Lucas فقد كان أول من لفت الانتباه إلى أهمية تناول عملية صياغة التوقعات بصورة أكثر جدية من تلك الصياغات التي تعتمد على التوقعات الغير رشيدة، حيث أدخل فرضية التوقعات الرشيدة في نماذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل التذبذبات الدورية في النشاط الاقتصادي، ولقد أدى إدخال هذه الفرضية إلى إحداث تطورات هامة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث لا تتطلب فرضية الرشد في بناء التوقعات من القطاع الخاص المعرفة الوثيقة بالنموذج الصحيح للاقتصاد، وإنما فقط تستبعد أن يستمر هذا القطاع في بناء توقعات خاطئة، بمعنى أن التوقعات المبنيّة على هذا النحو ستقارب وليس بضرورة ستماثل التوقعات العلمية المبنيّة على أساس المعرفة الوثيقة بالنموذج الصحيح للاقتصاد، مما يجعلها توقعات غير متحيزة ينخفض فيها معامل الخطأ العشوائي في التنبؤ إلى الصفر، كما أثبت عدم فعالية السياسة الاقتصادية وعجزها عن التأثير في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج والعمالة، فألغى بذلك العلاقة التبادلية المفترضة بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات من طرف العديد من المدارس حيث كان القصور أكثر وضوحا في اقتصاديات البلدان النامية والتي تتصف بنقص في البيانات وكذلك عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات بالإضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، وهذا ما أدى إلى بروز تيار فكري جديد أطلق عليه اسم المدرسة الكينزية الجديدة والتي تمكنت من تطوير النموذج الكينزي عن طريق تبنيها لفرضيتي التوقعات الرشيدة والجمود الاسمي، إن فكرة التوقعات العقلانية ساهمت إلى حد كبير في تطوير نموذج فيليبس الكينزي الجديد، حيث كان (Gali و Gertler) (1999) أول من قدّر منحنى فيلبس النيوكينزي وعلى عكس النماذج السابقة يفسر ديناميكية التضخم بواسطة متغيري الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم المتوقع للسنة القادمة.

الفصـــــل الثـــالث

الدراســـــة القياسيـــــة

تمهيد

سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نستعرض في المبحث الأول نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي ومتغيرات الدراسة للدول النامية من أجل التعمق في واقع البطالة والتضخم في الدول النامية وبالأخص في الجزائر، ومعرفة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تم بذلها في سبيل التقليل من نسبة البطالة والتضخم إزاء تحقيق الانطلاق الاقتصادي، أما المبحث الثاني فسيتم فيه عرض الأساسيات النظرية في التحليل القياسي لبيانات بانل لتوضيح النظري للمنهجية المتبعة في التحليل القياسي للدراسة وذلك بإستعراض الجانب النظري للمنهجية المتبعة في الدراسة من التحليل القياسي، كما نقوم في هذا المبحث بالتركيز على تحديد حجم العينة ومتغيرات الدراسة المراد القيام بها، في المبحث الثالث نقوم بإجراء الدراسة القياسية بدءا بدراسة وصفية إحصائية وبيانية لمتغيرات الدراسة من خلال إجراء التحليل الوصفي والبياني على نوعين بالنسبة لمتغيرات الدراسة لكل الدول، وعينة الدول لكل المتغيرات ثم إجراء باقي الخطوات حسب منهجية القياس المتبعة والموافقة للدراسة، من أجل المساهمة في القيام بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والمنحنيات البيانية لتحليل وعرض بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي محل الدراسة ومن خلالها يتم التحقق من مدى صحة الفرضيات البحث ومناقشة مختلف النتائج ومدى تطابقها مع فرضية الدراسة، ومن ثم إستخلاص النتائج التي تساهم في اتخاذ القرار السليم والملائم ومحاولة إيجاد حلول ملائمة للدراسة.

المبحث الأول: نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي ومتغيرات الدراسة للدول النامية

تعاني الدول النامية من جملة واسعة من المشاكل والأزمات ولعل أبرزها كما تطرقنا إليه معضلتا البطالة والتضخم، والتي تعد من أهم المشاكل والمعوقات التي تعوق عمليات التنمية والانطلاق الاقتصادي فيها، كما أنها تشترك في مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الدول المتقدمة، حيث يمكن اعتبار هذه الخصائص مظاهر لحالة التخلف التي تعيشها هذه الدول، فهي تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي التي تعيشه هذه الدول، ولا يعني بأن جميع الدول تعيش نفس الوضع ونفس الخصائص.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها

قبل التطرق لوضعية الدول النامية ومعرفة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي بذلتها في سبيل التقليل من نسبة البطالة والتضخم إزاء الانطلاق الاقتصادي ومسيرة الجهود التي بذلتها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، لابد منهجيا من بيان المقصود بهذه الدول، وذكر أهم التصنيفات المعطاة لها.

الفرع الأول: مفهوم الدول النامية

حينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو للدول النامية أطلق على هذه المجموعة من الدول تعبير الدول المتأخرة، أي التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي، أوهي التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها، غير أن هذا التعريف تنقصه الدقة الكافية، كما أنه لا يوضح مدى الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، أضف إلى ذلك أن اصطلاح التأخر لم يكن مقبولا لدى الكثيرين، خاصة في تلك الدول التي شملها هذا التعريف فوصفت بالدول المتخلفة (Les pays arriérées) وهي التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدنيا ومحدودا متجسدا ذلك، بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وهذا الذي ذهبت إليه هيئة الأمم المتحدة والتي عرفتها بأنها تلك البلدان التي ينخفض فيها مستوى المعيشة انخفاضا كبيرا بالقياس إلى البلاد المتقدمة، بمعنى آخر هي الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة، غير أن هذه التسمية كان لها أثر كبير سواء من الجانب الإنساني أومن الجانب السياسي، خصوصا وأن التخلف الاقتصادي لا يعني بالضرورة الفقر في موارد المجتمع الاقتصادية وإنما هو الافتقار إلى الوسيلة التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة أكثر فاعلية، ومن ثم فإنه يمكن الارتفاع بمتوسط الدخل الفردي عن طريق استغلال هذه الموارد ليطلق عليها فيما بعد اصطلاح الدول الأقل تقدما، إلا أنه تعرض للانتقاد بدوره لأنه لم يكن دقيقا في التعبير عن حالة،[1] يمكن القول إنّ تسمية (الدول النامية) بهذا الاسم جاءت من أساس اقتصادي، بحيث ارتأى رجال الأعمال إلى اعتمادها تبعا لمستوى النمو الاقتصادي لتلك البلدان، مع العلم أنّ هناك ما يقارب الستة تصنيفات لتلك الدول، تبعا لمعايير عديدة مثل: الاقتصاد، والحالة الاجتماعية بشكل عام، والدخل الفردي، ومتوسط الأعمار، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة...، حسب المعجم الاقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها حاليا الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني

[1] محي الدين عمرو، **التخلف والتنمية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص 30.

صناعي واسع .وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث ... الخ.[1]

وفيما يلي عرض لأهم هذه التسميات:

الدول النامية: رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول .

الدول الأقل تقدما: وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.

الدول الفقيرة: في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا .

دول العالم الثالث: يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

دول الجنوب: في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول –كما سيأتي – وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975،[2] ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، ولا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، وبالتالي فإن استخدام أي من هذه المصطلحات مقبول طالما أن هناك اتفاق على مضمون الاصطلاح.

الفرع الثاني: تصنيف الدول النامية

يمكن تصنيف دول العالم حسب عدة معايير وذلك راجع لاختلاف وتعدد الاصطلاحات التي أطلقت على هذه البلدان، حيث أن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، وكذا اختلاف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الجغرافية.

[1] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995, p: 111.

[2] عادل مجيد عيدان العادلي، **تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية– تجارب لدول مختارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2010 صفحة 7-8.

أولا: تصنيف البنك العالمي للدول النامية

يصنف البنك العالمي دول العالم استنادا إلى معيار نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عام 2008 وهو يميز بين ثلاث مجموعات من الدول:

- ❖ الدول ذات الدخل الفردي المنخفض: أقل من 975 $؛
- ❖ الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (بين 976 $ و 11.905$) وتضم شريحتين من الدول:
  - الشريحة الأدنى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 976 $ و 3.855 $)؛
  - الفئة الأعلى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 3.856 $ و 11.905 $)؛
- ❖ الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: أعلى من 11.906$ وتضم (الدول الصناعية) وهي أغلبية دول OCDE

إن تصنيف الدول استنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف بعض الباحثين بالنظر إلى عدة أسباب منها:

- ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للبلد؛
- عدم الاهتمام وتجاهل طبيعة الهياكل الاقتصادية للبلد، وشكل منحني توزيع الدخل الوطني بين أفراده، فارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد مجتمع هذه الدول وهذا ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي؛
- حدوث تغير طفيف على مستوى التنمية الداخلية لبعض الدول النامية المصدرة للبترول، والتي تتميز بعدد قليل من السكان، في حين أنها تقوم بتبليغ دخولا فردية عالية نتيجة للتضخم العالمي.[1]

ثانيا: تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية

قامت الأمم المتحدة بإعطاء تصنيفا للدول لا يختلف كثيرا عن تصنيف البنك العالمي وذلك كما يلي:

- ❖ الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق، دول أوروبا الوسطى والشرقية؛
- ❖ الدول النامية والتي تضم كل من افريقيا ماعدا جنوب افريقيا، وأمريكا ماعدا الولايات المتحدة وكندا، آسيا ماعدا اليابان، ودول المحيط ماعدا استراليا، وزيلندا الجديدة ويمكن كذلك تقسيم هذه الدول النامية إلى: الدول المصدرة للبترول، الدول المصدرة للسلع الصناعية والدول الأخرى. [2]

ثالثا: تصنيف الدول إلى ثلاثة عوالم

عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية " العالم الثالث" Tiers- monde وإطلاقها على مجموعة الدول النامية، وقد إستعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره بـ Nouvel " Observateur "عام 1952، وهو يشير إلى أن هناك:

[1] Hocine BENISSAD, **stratégies et expériences de développement**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985, pp :19-20.

[2] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005-2006، ص 74.

- ❖ دول العالم الأول: الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك؛
- ❖ دول العالم الثاني: الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا في أوربا الشرقية؛
- ❖ دول العالم الثالث: ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا باستثناء اليابان؛

وقد أخذ هذا المفهوم صبغة سياسية أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1955 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول آنذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب، غير أن هذه الصبغة السياسية فقدت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي، حيث أثبت التطور التاريخي استحالة بقاء هذه الدول "غير منحازة" وأوضح وجود العديد من العراقيل أمام تنميتها.

- ❖ ورغم ذلك ظل هذا المفهوم مستعملا ليميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في بداية الخمسينيات، وهي تشكل أربعة أخماس العالم اليوم، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة أهمها الماضي المشترك حيث خضعت أغلبية هذه الدول للاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.

رابعا: التصنيف الجغرافي

إن الوضعية الجغرافية لدول العالم الثالث قادت أيضا إلى تصنيف دول العالم إلى ما يلي:

- ❖ دول الشمال: وتضم دول العالم الأول والعالم الثاني المشار إليهما سابقا، وتتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية مواتية، ومعدلات نمو جيدة؛
- ❖ دول الجنوب: وتضم دول العالم الثالث وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيو اقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ونظام تكوين غير ملائم، ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط التبادل في غير صالح هذه البلدان. [1]

المطلب الثاني: نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي للدول النامية

تواجه معظم دول العالم اليوم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية مشكلتا البطالة والتضخم وآثارهما السلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي أصبحت تعد من أهم المعضلات التي باتت تواجه دول النامية وخاصة منها الجزائر كونها أصبحت تعوق عمليات التنمية بل أصبحت تشكل تهديدا لمسارها، وكذا مساهمتها في هدر الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما تشهد الاقتصاديات الدول النامية منذ مدة مرحلة عسيرة وصعبة جدا، تتمثل في الانتقال من الاقتصاد المخطط الموجه إلى اقتصاد السوق المفتوح، فبالرغم من بعض الاختلافات ما بين هذه الاقتصاديات سواء من حيث البنية التحتية، أو القدرة التنافسية، أو من حيث مجرى التحولات الحاصلة فيها ووتيرة تسارعها، وكذا من حيث وفرة المورد المتاح، إلا أنه توجد تأثيرات مشتركة بين اقتصاديات الدول النامية والتي تعكس الصورة الحقيقية لاقتصاداتها، بحيث أن الضغوط

[1] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، في العلوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2012-2013، صفحة 58-60.

الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية الكلية والجزئية كتفاقم معدلات البطالة والتضخم معا مما شكل لنا معضلة أخرى وهي الركود التضخمي مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في وصول الأوضاع الاقتصادية والمالية إلى مرحلة جد مزرية بسبب فشل السياسات التي اتبعتها الدول آنذاك في تخفيض البطالة، وكذا فشل مختلف القطاعات المالية والاقتصادية في تمويل الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول، إضافة إلى اختلال موازين المدفوعات وأزمة المديونية والعجز الذي بلغته المؤسسات العمومية كلها تعتبر من أهم المعيقات التي تثبط التوجه نحو اقتصاد السوق.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري التساؤل حول الكيفية التي يمكن بها للدول النامية أن تسعى جاهدة إلى كبح جماح هذه الأمراض الاقتصادية من خلال إيجاد سياسات اقتصادية ناجعة وذلك من خلال معرفة أثر البطالة على التضخم في الدول النامية ومعالجة الخلل من خلال اتباع سياسات مناسبة، وعلى هذا الأساس سنخصص هذا الجزء من الدراسة للتعرف على التطورات الاقتصادية العالمية بصفة عامة وعلى التطورات الاقتصادية النامية بصفة خاصة لكل عينة ستجرى عليها الدراسة.

الفرع الأول: التطورات الاقتصادية العالمية

إن المتأمّل للوضع الاقتصادي العالمي يلاحظ بوضوح التباين الكبير في وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي خلال الفترة 1991-2018 بين فترات الركود أحيانا وفترات الانتعاش أحيانا أخرى، ويأتي هذا التباين بفعل ما تشهده الساحة الدولية من تطورات وتحوّلات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1] وعلى ضوء هذا سوف نلقي نظرة شاملة حول بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العالمي: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة لكل من الدول المتقدمة، والدول النامية والأسواق الناشئة وذلك بالتركيز على الفترة 2000-2018.

أولا: معدلات النمو الاقتصادي[2]

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات التي تعطينا نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي للدول، فقد شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسن مستمر حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 4% في سنة 2003 ليرتفع سنة 2004 إلى 5.3% لكن

---

[1] عليوة علي، **تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل لعينة مكونة من 26 دولة نامية خلال الفترة (1995-2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020، ص 85.

[2] تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، إصدار 2012.

صندوق النقد الدولي، تقارير آفاق الاقتصاد العالمي، من 2005 إلى 2019، صندوق النقد العربي، التقارير العربية الموحدة، للسنوات من 2000- 2019، التقارير الاقتصادية السنوية لوزارة الاقتصاد الامارتية، من 2005-2019.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/2019/en/AMF%20Annual%20Report%202019%20Arabic%20-%20

صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2019 على الرابط:

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2019/03/28/world-economic-outlook-april-2019 -

- World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database.

* تضم الدول النامية الأسيوية كل من :بنغلادش، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، مالديف، ماينمار، نيبال، باكستان، الفليبين، سيرلانكا، تايلاند، تونكو والفيتنام.

* تضم مجموعة الدول الإفريقية: جنوب الصحراء بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السودان، الصومال، موريتانيا وجيبوتي.

* تشمل منطقة الشرق الأوسط كل من الدول العربية التالية: البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات، اليمن، إيران.

سرعان ما عرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا وهبوطا بلغ نسبة 4.5 % سنة 2005، وقد شمل هذا كافة الاقتصاديات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة، حيث شمل تراجع في معدلات نمو كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وبريطانيا وكندا وأغلبية الدول المتقدمة الأخرى وكذلك الدول الآسيوية حديثة التصنيع، في حين ارتفع معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط بشكل طفيف بلغ 5.9 %مقابل 5.5% ، وبلغ أيضا في الدول النامية الآسيوية 9 %مقابل8.8% .

وفي عام 2006 استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من حالة التباطؤ التي حدثت في العالم سنة 2005، بحيث ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى 5.2% وقد شمل هذا التحسن كافة الدول المتقدمة والتي ارتفع فيها معدل النمو إلى 2.9% مقابل 2.7%، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي في ظل استمرار انتهاج سياسات مالية توسعية محفزة للنشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من التباطؤ الطفيف في بعض الدول النامية والناشئة إلا، أنه حدث تحسن ملحوظ في أدائها الاقتصادي فقد بلغ معدل نموها نسبة 8.2% مقابل 7.3 % و يخص هذا التحسن كافة المجموعات الفرعية باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي سجلت انخفاضا طفيفا في معدل نموها من 8.5% عام 2003 إلى 5.5% عام 2004، وإن كانت اتجاهات النمو تعتبر

متزايدة في عدد من دول هذه المنطقة، إلا أنه يعكس إلى حد كبير ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إضافة إلى جهود الإصلاح المنتهجة في دول المنطقة خلال السنوات الماضية.

وبالنسبة للدول النامية الآسيوية فقد حققت أعلى معدل نمو منذ الأزمة الآسيوية بلغ 8.2% وقد كان النمو مرتفعا بصفة خاصة في كل من الصين والهند بلغت نسبته 9.5% و 7.3% على الترتيب، ويعكس هذا الانتعاش الملحوظ بشكل أساسي انتهاج الهند سياسة نقدية غير متشددة إضافة إلى ما صاحبها من زيادة الطلب المحلي وأداء الصادرات المتميز في الصين، بحيث رافق الازدهار الاقتصادي في هذه الدول زيادة كبيرة في الفوائض لميزان الحساب الجاري، والجدير بالذكر أن عددا من الدول الآسيوية تعرضت لكارثة "تسونامي" التي ضربت إندونيسيا، سيرلانكا، الهند، تايلاندا، وعدد آخر من دول المنطقة وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات النمو في هذه الدول لم تتأثر بشكل كبير.

أما فيما يخص الدول الإفريقية فقد حققت معدل نمو بلغ 5.1 % في عام 2004 مقابل 4.6% عام 2003 وذلك نتيجة تحسن أسعار السلع الأولية من جهة، والتحسن الذي طرأ على إدارة السياسات الكلية في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي لدول المجموعة وانتهاء بعض الصراعات والحروب الداخلية من جهة أخرى، وخلال عام 2007 طرأ تحسن طفيف على الاقتصاد العالمي حيث شهدت الاقتصاديات المتقدمة تباطؤ خلال الربع الأخير من هذا العام متأثرة بأكثر الأزمات المالية حدة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي إلى % 2.7 وشمل هذا الانخفاض جميع الدول المتقدمة، بينما كانت اقتصاديات الدول النامية والناشئة أقل تأثرا من خلال حفاظها على معدل نمو بلغ حوالي8.8% .

وفي منتصف سنة 2008 ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية اعتبارا من منتصف العام والتي انعكست على أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في الدخول في حالة من الركود الاقتصادي، بحيث انخفض معدل النمو في ذلك العام إلى 2.9% وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية والناشئة فقد كان تأثرها بالأزمة المالية العالمية طفيفا فقد حققت نموا بلغ حوالي6.1% ، كما دخل الاقتصاد العالمي في العام 2009 حالة من الركود أدى تطوره لاحقا إلى حالة من الانكماش بنسبة بلغت 0.5% نتيجة لمخلفات الأزمة المالية العالمية، بحيث تحول معدل النمو في الدول المتقدمة إلى انكماش بمعدل 2.4%، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة والتي انخفض فيها معدل النمو إلى2.7 %.

وفي العام 2010 الكثير من هذه الدول استطاعت الخروج من آثارها السلبية ولو لم يكن بصفة كلية، فقد حقق الاقتصاد العالمي نموا قدر بحوالي 5% في ذلك العام .وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية إلا أن النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة كان أقل من المتوقع وذلك بسبب البطالة المرتفعة والضغوط التي حدثت فيها، بينما حققت الاقتصاديات الصاعدة

والنامية نشاطا قويا من خلال تدفقات رؤوس الأموال الداخلة بقوة مما أدى إلى ظهور الضغوط التضخمية، ليعيد النمو الاقتصادي بالتراجع سنة 2011 حيث شمل هذا التراجع كافة الاقتصاديات المتقدمة والنامية والناشئة بنسبة بلغت 3.9% ليستمر هذا التراجع إلى سنة 2012 حيث سجل معدل النمو الاقتصادي 3.2% بالنسبة للدول المتقدمة 1.2% اما الدول النامية 5.1 % وسبب هذا التراجع يعود إلى ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة تفاقم المديونية، إضافة إلى استمرار السياسات التقشفية المعمول بها في العديد من الاقتصادات المتقدمة لاستعادة التوازن المالي، وقد انعكس ذلك على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري معا، وهذا أدى إلى تراجع نموها إلى 4.8% سنة 2017 كما سجلت تذبذبا في معدلات النمو بين السنوات 2013-2018 بين 5% و4.4 % نفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة والتي كذلك تم تسجيل معدلات نمو متذبذبة بين 1.2 % و 2.2 % لنفس السنوات.

ثانيا: معدلات التضخم

يعتبر التضخم من أبرز المؤشرات الاقتصادية الرقابية للدول، حيث يشير التضخم إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى التكاليف وما يترتب على ذلك من تدهور للقوة الشرائية للنقود.

فيما يتعلق بتطورات الأسعار المحلية فقد ارتفعت معدلات التضخم في الدول المتقدمة بنسبة بسيطة من 1.8% عام 2003إلى2 % عام 2004 بينما انخفضت نسبتها في الدول النامية والناشئة من 6% إلى 5.7% ، في حين يرافق التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها عام 2005 مع ارتفاع مستويات التضخم نسب طفيفة خاصة الدول المتقدمة، بحيث ارتفع معدلها إلى 3.3% أما في مجموعة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة فكان هناك ارتفاع بلغ5.9% إلا أن التحسن في معدلات النمو التي شهدها العام 2006 ساهم في بقاء معدلات التضخم في الدول المتقدمة على ما كانت عليه في العام السابق تقريبا وبحدود 2.4% ، بينما انخفض بنسبة بسيطة في الدول النامية والناشئة بنسبة5.6% نتيجة لما شهده العالم من تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي من مطلع القرن الجديد حتى سنة 2007 ارتفعت نسبة التضخم بشكل طفيف تراوح بين 4% في سنة 2011 3.3 % سنة2007 ، في حين كانت هذه المعدلات منخفضة نسبيا في الدول المتقدمة حيث تراوحت بين 2.3 % سنة 2011 و 2.1% سنة 2007 ، كما كان هناك أيضا انخفاض تدريجي لمعدلات التضخم بالنسبة لدول النامية واقتصاديات الأسوق الناشئة حيث وصل معدل إلى 5.3 % سنة 2007 بعدما بلغ حوالي 8 % سنة 2000 و7.3% سنة 2001، وبالرغم من حالة الركود الاقتصادي التي سادت في عام 2008 والتي شملت أكثر الدول ألا أن معدلات التضخم ارتفعت في كافة الدول حيث بلغت في الدول المتقدمة 3.3 % ، في حين شهدت قفزة كبيرة في الدول النامية 8.2% وذلك بسبب تراجع أسعار صرف عملات تلك الدول أمام العملات الرئيسية والتي شهدت ارتفاعا في الربع الأخير من هذا العام.

تراجع النشاط الاقتصادي العامي في عام 2009 أدى إلى تراجع معدلات التضخم في العالم حيث بلغت معدلات التضخم في الدول المتقدمة 0.1 %، وانخفضت معدلات التضخم في الدول النامية إلى 3.9%.

وفي عام 2010 -2011 شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي 78.9 دولار كما توجد عوامل أخرى أدت إلى زيادة التضخم ارتفاع أسعار السلع الغذائية، بينما يلاحظ في الاقتصاديات المتقدمة ارتفاعات طفيفة في مستويات التضخم التي بلغت 1.4 % سنة 2010 و 2.5% سنة 2011 بسبب التراخي الكبير في النشاط الاقتصادي،

وبسبب تدهور الأوضاع المالية في منطقة اليورو وتصاعد تداعياتها السلبية لا سيما إسبانيا وإيطاليا وتعرض كل منهما لبرامج الإنقاذ كونها من الاقتصاديات الكبيرة الحجم.

بعد عام 2012 شهد الاقتصاد العالمي تراجع طفيف في معدلات التضخم والتي بلغت 2.3% عام 2016 مقارنة مع عام 2012 والذي بلغت فيه نسبة 3.2 %، ومن ذلك الوقت عرف الاقتصاد العالمي انتعاشا تدريجيا واضحا في أدائه بعدما تم استنفاذ جميع الخيارات والحلول واتجهت أغلب الحكومات إلى اتباع سياسة التقشف الاقتصادي.

وقد شهدت الاقتصاديات المتقدمة تراجعا ملحوظا في معدلات التضخم بنسبة 1.9% عام 2012 على 0.7% عام 2016، أما على مستوى اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة فقد انخفض معدل التضخم فيها من 5.4% سنة 2012 إلى 4.6% سنة 2016.

أما في سنتي 2017 و2018 فقد ارتفع معدل التضخم العالمي، وارتفعت معها معدلات التضخم على مستوى الاقتصادات المتقدمة من 1.7 % عام 2017 إلى 1.9 % عام 2018وذلك نتيجة ضعف نمو الطلب النهائي، في حين ارتفعت معدلات تضخم الدول النامية من 4.1 % عام 2017 إلى 4.7 % عام 2018 بسبب السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها غالبية هاته الدول وتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، إضافة إلى تطبيق ضرائب جديدة في عدد من الدول، كما تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع مستويات الطلب المحلي وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

ثالثا: معدلات البطالة

ظلت معدلات البطالة عالية في غالبية الدول المتقدمة، بل انها ارتفعت في العديد من دول المجموعة، وبذلك فقد وصل معدل البطالة في الدول المتقدمة كمجموعة إلى 8.3 في المائة في عام 2010 بعد أن بلغ 8 في المائة في العام السابق. وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو في الدول المتقدمة إلا أن بقاء معدلات البطالة عالية يبرز ظاهرة جديدة في اقتصادات الدول المتقدمة يطلق عليها "النمو بلا تشغيل"، ويتوقع بقاء معدلات البطالة في الدول المتقدمة عند مستوياتها العالية حاليا، وذلك في ظل انتهاج العديد من هذه الدول سياسات مالية تقشفية وتنفيذها إصلاحات لإعادة بناء القطاع المصرفي والمالي فيها، وهي كلها إجراءات تأخذ زمنا أطول قبل أن تنجح في تحقيق معدلات النمو المستدام وإنشاء الوظائف المنتجة في الاقتصاد.

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، فإن تأثرها بالأزمة في مجال فقدان الوظائف كان أقل حدة، إذ ساهم القطاع غير المنظم في التخفيف من تأثير الأزمة على التشغيل من خلال استيعابه للعديد من القوى العاملة المتنامية، ولقد انخفضت معدلات البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة في العديد من دول مجموعات الدول النامية الآسيوية وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا.

تعد معدلات البطالة المرتفعة معوق رئيسي يحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي الاقتصاديات المتقدمة بصفة خاصة، وفي الدول النامية بشكل أخص، فاستمرار مشكلة البطالة لفترات زمنية طويلة يؤدي إلى تناقص إنتاجية الاقتصاد نتيجة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة بطالة مزمنة، وبالرغم من توقعات الخبراء بتقلص حجم البطالة مع انحسار أثار الأزمة المالية العالمية إلا أن البيانات تشير إلى بقاء معدلات البطالة عند مستويات أعلى من تلك المسجلة قبل الأزمة، بل إنها ارتفعت في بعض المجموعات والدول عما كانت عليه في عام 2010، نظرا لأن الوظائف الجديدة التي تم توفيرها

خلال عامي 2010 و2011 لم تكن كافية لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة خاصة في اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أن الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها بعض دول منطقة اليورو تنذر بزيادة نصيب البطالة الهيكلية طويلة الأمد لدى أغلب الاقتصاديات المتقدمة، وعليه فقد سجل معدل البطالة بالدول المتقدمة تراجع طفيف إلى 7.9 في المائة في عام 2011 مقابل 8.3 في المائة في عام 2010، وبالرغم من انخفاض معدل البطالة إلا أنه مازال أعلى من مستواه المسجل قبل الأزمة المالية العالمية و الذي لم يتعد 5.4 في المائة في عام 2007.

أما فيما يتعلق بالدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة، فإن انتعاش التوظف كان أكثر قوة عما هو عليه في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدلات البطالة بدأت بالتراجع متقاربة من معدلاتها قبل الأزمة، حيث بلغت 4.1في المائة و13.3 في المائة و7.4 في المائة و10 في المائة على التوالي للدول النامية الأسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا، وهي معدلات أقل مما كانت عليه في عام 2007، إلا أن تلك المعدلات تشير إلى أن الدول النامية مازالت تواجه تحديات رئيسية يتمثل في أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة، بالإضافة إلى معاناة هذه الدول من ارتفاع نسب معدلات العمالة الموظفة التي تحصل على أجور متدنية والتي تعيش أوضاع وظيفية حرجة، استمرت معدلات البطالة في الاقتصادات المقدمة خلال عام 2012 عند مستوياتها المرتفعة التي سجلتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية (نحو 8.0 في المائة)، وهذا المعدل يزيد بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع متوسط المعدل السائد خلال السنوات الثلاث السابقة للأزمة المالية العالمية (نحو 5.5 في المائة خلال الفترة 2006-2008). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها كافة الدول المتأثرة بالأزمة وخاصة الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو، والتي تضمنت تقديم حزم مالية تنشيطية لخلق فرص عمل جديدة والحد من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية قد حدت كثيرا من انعكاس هذه الجهود على القطاع الحقيقي بل زادت من الأوضاع سوءا، لتتفاقم مشكلة البطالة في تلك الدول، فقد حالت الأزمة دون خلق فرص عمل جديدة بل وامتدت أثارها إلى قيام العديد من دول المنطقة بتقليص عدد العاملين في الدوائر الحكومية لضبط الإنفاق العام، وفي هذه الإطار لم يتجاوز معدل نمو التوظف بالدول المتقدمة، نسبة 0.6في المائة خلال عام 2012، كما تشير البيانات إلى انخفاض هذه المعدلات في كل المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما أن الانخفاض كان أكثر حدة في دول منطقة اليورو.

بالرغم من الانخفاض المحدود في معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2013 ليبلغ نحو 7.9 في المائة مقابل 8 في المائة عام 2012، إلا أنه بالنظر إلي بيانات البطالة بالدول المتقدمة فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى دول منطقة اليورو، والتي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة على ضوء سياسات التقشف التي تبنتها هذه الدول مما أضعف الطلب الإجمالي، لذا فقد شهدت معدلات البطالة بتلك المنطقة ارتفاعا لتصل إلى 12.1 في المائة عام 2013 مقابل 11.4في المائة 2012، وهو أعلى معدل بطالة في الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة، بما يعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في تلك المجموعة، أما المجموعة الثانية، والتي تضم باقي الدول المتقدمة، والتي تمكنت نسبية من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد شهد معدل البطالة بها انخفاض نسبيا خلال عام 2013، ولا سيما في الولايات المتحدة بفعل حزمة السياسات الاقتصادية التي تم تبينها لاستعادة النمو والتشغيل وساهمت في توفير نحو 8.9 مليون فرصة عمل جديدة في القطاع الخاص خلال الفترة (2010-2013)، وهو ما انعكس في تراجع معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 9.6 في المائة عام 2010 إلى 7.4 في المائة في عام 2013. من جهة اخرى سجلت معدلات البطالة تراجعا في

كل من اليابان والمملكة المتحدة وكندا لتصل إلى نحو 4 في المائة و7.6 في المائة و7.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013، مقابل معدلات بلغت 4.3 في المائة و 8.0 في المائة و7.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012.

شهد معدل البطالة انخفاضا محدودا بالدول المتقدمة عام 2014 ليبلغ نحو 7.3 في المائة مقابل 7.9 في المائة عام 2013، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه مازال مرتفعة، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ نحو 5.6 في المائة ، كما أن الصورة أكثر سوءا في منطقة اليورو التي ما لبثت الخروج من الأزمة المالية العالمية، لتدخل في أزمة أكثر عمقا وهي أزمة الديون السيادية والتي تعد أكبر أزمة تعصف بدول منطقة اليورو، وضعت مستقبل المنطقة بأسره على المحك، لذا فعلى ضوء ما سبق فقد انتهجت دول المنطقة سياسات تقشفية من أجل الخروج منها: تمثلت في التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام والارتفاع الكبير في ضريبة الدخل والاستهلاك مما أضعف الطلب الإجمالي، كما أن عدم اليقين بشأن مستقبل اقتصاد تلك الدول أثر على ثقة المستثمرين مما حدا بهم لخفض استثماراتهم وكذا عدم التوسع في الاستثمارات القائمة، وقد انعكست هذه العوامل بشكل كبير على معدلات البطالة وحدت من قدرة دول المنطقة على توفير فرص العمل بالقدر المطلوب لخفض معدلات البطالة، فعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج الأزمة إلا أن معدل البطالة لم ينخفض كثيرة في منطقة اليورو بل ظل مرتفعا عند مستوى 11.6 في المائة عام 2014 مقابل 12 في المائة عام 2013، يعد هذا المعدل أعلى معدل بطالة تشهده الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو وحدها بنحو 18 مليون عاطل في منتصف عام 2014، ونحو 3 ملايين من هؤلاء العاطلين عن العمل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. أما باقي الدول المتقدمة، فقد ساهم التحسن في معدل النمو عام 2014 في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة عام 2014، كما ساعدت سياساتها النقدية التوسعية في تحفيز الطلب المحلي وبالتالي تحقيق انخفاض نسبي في معدل البطالة، وخاصة في كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا، بالتالي كانت هذه الدول قادرة على خلق وظائف جديدة عام 2014، بلغت أقصاها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واللتان سجلتا نموا في مستويات التشغيل بنسبة 1.6 في المائة و 2.3 في المائة على التوالي عام 2014، في حين أن معدل خلق الوظائف لم يتجاوز 0.5 في المائة في منطقة اليورو في نفس العام.

وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم خلال عام 2015 إلى حوالي 197.1 مليون عاطل أي أكثر من المستوى المسجل في العام الماضي بقرابة مليون شخص، وهو ما يزال أعلى من المستويات المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية. ومع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو شهد معدل البطالة في الدول المتقدمة انخفاضه عام 2015 ليبلغ نحو 6.7 في المائة مقابل 7.3 في المائة عام 2014. رغم هذا الانخفاض لا يزال معدل البطالة في دول المجموعة مرتفعة مقارنة بمعدل البطالة العالمي البالغ 5.9 في المائة. في هذا الإطار، تمكنت منطقة اليورو من خلق وظائف جديده عام 2015، مما أدى إلى انخفاض عدد العاطلين فيها من نحو 18 مليون عاطل بنهاية يونيو 2014، إلى نحو 17.5 مليون عاطل بنهاية ديسمبر 2015 نتيجة ارتفاع معدل نمو الوظائف بها من 0.7 في المائة عام 2014 إلى نحو 1.2 في المائة عام 2015، بما ساهم في انخفاض معدل البطالة من 11.6 في المائة عام 2014 إلى نحو 10.9 في المائة عام 2015، لتنخفض بذلك معدلات البطالة في منطقة اليورو لأدنى مستوى لها منذ عام 2012.

يمكن تفسير التحسن النسبي في معدل البطالة بمنطقة اليورو عام 2015 إلى الاتجاه إلى التخفيف النسبي من الاجراءات التقشفية التي اتبعتها خلال السنوات الأربع الماضية، كما أنه لا يمكن إغفال أثر انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية باعتبار منطقة اليورو من الدول المستوردة لهما، مما ساهم في تحريك عجلة الإنتاج ومن ثم خلق وظائف جديدة، كما أن التوصل لاتفاق مع

اليونان بشأن حزمة الإنقاذ الثالثة في يونيو 2015، أعطي صورة أكثر تفاؤلا عن مستقبل منطقة اليورو بعدما لاح في الأفق إمكانية خروج اليونان ودول أخرى من منطقة اليورو هذا العام. جدير بالذكر، إنه على الرغم من تحسن مستويات التوظف في منطقة اليورو، إلا أن معدل البطالة بين الشباب في المنطقة لاتزال مرتفعة، حيث بلغت 21.9 في المائة عام 2015، كذلك شهدت باقي الدول المتقدمة، تحسنا في معدل نمو الوظائف عام 2015 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة بها خلال عام 2015، وذلك باستثناء المملكة المتحدة التي انعكس انخفاض معدل نموها الاقتصادي في عام 2015 على فرص نمو التوظف بها، حيث انخفض نمو التوظف من 2.3 في المائة عام 2014 إلى نحو 1.5 في المائة عام 2015 مما جعل عدد العاطلين عن العمل بها يبقى عند مستوى 1.8 مليون متعطل، وقد لعبت حالة الترقب التي سادت المملكة المتحدة خلال العام لنتائج الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي والمخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دورة في هذا التباطؤ، نظرا لعدم اليقين لدى المستثمرين يشار إلى أن الولايات المتحدة سجلت أعلى معدل نمو لخلق الوظائف بين الدول المتقدمة أقصاه في الولايات المتحدة حيث تمكنت من زيادة مستويات التوظف بنسبة 1.7 في المائة خلال العام، في حين لم يتجاوز نمو التوظف 0.4 في المائة في اليابان وبذلك بقي عدد العاطلين في اليابان مرتفعا عند مستوى 2.2 مليون عاطل.

وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم عام 2016 نحو 197.7 مليون عاطل مقابل نحو 197.1 مليون عاطل عام 2015. رغم ذلك فقد انخفض معدل البطالة بالعالم عام 2016 ليبلغ نحو 5.7 في المائة مقابل 5.8 في المائة عام 2015. يرجع هذا إلى انخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2016 ليبلغ نحو 6.2 في المائة مقابل6.7 في المائة عام 2015. بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن معدل البطالة في الدول المتقدمة لا يزال مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ نحو5.7 في المائة. وقد تمكنت منطقة اليورو خلال عام 2016 من خلق وظائف جديده، حيث انخفض عدد العاطلين في منطقة اليورو النحو15.6مليون شخص في ديسمبر 2016 مقابل17.5 مليون عاطل في ديسمبر 2015. من ثم انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 10 في المائة بنهاية عام 2016 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ مايو 2009، مقابل نحو 10.9 في المائة عام 2015 .

سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام 2016 بلغ 4.2 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى 23 في المائة. نجم التحسن في معدل البطالة بدول الاتحاد الأوروبي عن ارتفاع معدل نمو الوظائف بها من 1.2 في المائة عام 2015 إلى نحو 1.7 في المائة عام 2016. رغم أن هذا المعدل قد يبعث على التفاؤل النسبي، إلا أن معدل البطالة بين الشباب في منطقة اليورو مازال مرتفعا رغم انخفاضه إلى 20.7 في المائة في نهاية 2016، مقارنة بنحو 22.2 في المائة العام الماضي. يمكن تفسير التحسن النسبي في معدل البطالة بمنطقة اليورو عام 2016 بقيام البنك المركزي الأوروبي بسلسلة من الاجراءات من شأنها تنشيط اقتصاد دول المنطقة؛ فقد خفض نسبة الفائدة من 0.05 في المائة إلى صفر في المائة، وقلل نسبة الفائدة على الودائع من -0.3 في المائة إلى -0.4 في المائة، كما أنه لا يمكن إغفال أثر انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية باعتبار منطقة اليورو من الدول المستوردة لهما، مما ساهم في تحريك عجلة الإنتاج ومن ثم خلق وظائف جديدة. أما باقي الدول المتقدمة، فقد شهدت تحسن في معدل نمو الوظائف عام 2016 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة عام 2016، ومن بينها بريطانيا التي تمكنت من خفض عدد العاطلين لديها ليبلغ نحو 1.6 مليون متعطل ومن ثم انخفض معدل البطالة بها عام 2016 لأدنى معدل خلال العشر سنوات الأخيرة. بلغ خلق وظائف جديدة عام 2016، بين الدول

المتقدمة أعلى مستوى له في ألمانيا بمعدل نمو 2.8 في المائة، في حين لم يتجاوز 0.5 في المائة في فرنسا، أما اليابان فقد بقي عدد العاطلين فيها عند نحو 3 مليون عاطل.

انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية عام 2017، لذا فقد صنفت الدول العربية ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة، كما تعد الدول العربية المنطقة الوحيدة في العالم التي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب 30 في المائة، أي أكبر من ضعف المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشباب البالغ 13 في المائة من المتوقع أن تكون معدلات البطالة أكثر ارتفاعا في الدول التي تشهد اوضاع داخلية غير مواتية وعلى رأسها سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، وكذلك في الأردن ولبنان كنتيجة لتأثر مستوى النشاط الاقتصادي سلبا بتدفق عدد كبير من اللاجئين إليهما، حيث يقدر عدد اللاجئين بما يمثل حوالي 25 في المائة من سكان لبنان و10 في المائة من سكان الأردن، وهناك عامل آخر ساهم في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية، وهو الإجراءات التقشفية التي تتبعها معظم الدول العربية رغم اختلاف مسبباتها، وهذا بالطبع يحد من قدرة الدول العربية على خلق وظائف جديدة.

تراجع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى 172.5 مليون عاطل عام 2018 مقابل 147.1 مليون عاطل عام 2017، مما أدى إلى تراجع معدل البطالة من 5.1 في المائة عام 2017 إلى 5 في المائة عام 2018 وهو مستوى ما كانت عليه عام 2008 قبل الأزمة المالية العالمية، وهذا يرجع لانخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2018 ليبلغ نحو 3.9 في المائة، يرجع ذلك للأداء القوي الأسواق العمل في البلدان المتقدمة، فرغم تباطؤ النمو في منطقة اليورو، إلا أنها تمكنت من خفض عدد العاطلين بها ليبلغ نحو 12.8 مليون شخص مقابل14.2 مليون عام 2017، ومن ثم انخفض معدل البطالة إلى أقل مستوى له منذ عشر سنوات، حيث انخفض معدل البطالة فيها إلى8.2 في المائة 2018 مقابل 9.1 في المائة عام 2017، سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام 2018 بمعدل بلغ3.4 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى19.6 في المائة، وبذلك وصل عدد العاطلين في اليونان خلال ديسمبر 2018 إلى 853 ألف مواطن مقابل نحو 989 ألف مواطن نهاية عام 2017.

رغم ذلك فقد كانت نسبة البطالة بين الشباب أعلى بكثير في مجمل منطقة اليورو وبلغت 16 في المائة، كما كانت الفروقات كبيرة بين دول المنطقة حيث انخفضت بطالة الشباب لتبلغ 5.6 في المائة في ألمانيا، بينما بلغت نسبة البطالة في اليونان بين الشباب38.8 في المائة في عام 2018 أما باقي الدول المتقدمة، فقد شهدت تحسنا في معدل نمو الوظائف عام 2018 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاضا في معدل البطالة عام 2018، كما أن المملكة المتحدة تمكنت من رفع معدل نمو الوظائف، ومن ثم انخفض معدل البطالة بها عام 2018 لنحو4.1 في المائة مقابل 4.4 في المائة عام 2017، إلا أن معدل البطالة بين الشباب يعد مرتفع، حيث تجاوز 10.2 في المائة.

حققت الاقتصادات المتقدمة تحسنا في قدرتها على خلق وظائف جديدة، فقد ارتفع معدل النمو في خلق الوظائف في الدول المتقدمة عام 2018 ليبلغ نحو 1.5 في المائة مقابل 1.3 في المائة عام 2017، والملاحظ أن معدل النمو في خلق الوظائف لم يأخذ نفس الاتجاه في مختلف الدول المتقدمة، باستثناء كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين شهدتا نموا في معدل النمو في خلق الوظائف عام 2018 مقابل عام 2017.

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للدول النامية

❖ ضعف البنيان الإنتاجي وانتشار البطالة في المجتمع: تعاني الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي باعتبار الصناعة أحد أهم مقومات التنمية في المجتمع وانطلاقا من أنها أهم مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية ويظهر ذلك في انخفاض نسبة العاملين في هذا المجتمع بالنسبة لمجموع السكان، حيث تبلغ النسبة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي 10 ،11 و17 %في حين تصل في الدول المتقدمة ما بين 37 و42 %. أيضا فإنه في الدول النامية تغلب عليها الصناعات الخفيفة؛ مثل: الغزل والنسيج وصناعة الأغذية والألبان... الخ عكس الدول المتقدمة، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعات الثقيلة.

وبالمقابل نجد أن الزراعة تستحوذ في هذه البلدان على الشطر الأعظم من النشاط الاقتصادي، حيث يشكل الناتج المحلي منها ما يقارب نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي فيها بصفة عامة وتعمل ثلاثة أرباع القوة العاملة بها، ويعتبر الاعتماد على النشاط الزراعي في هذه الدول أمرا طبيعيا، خصوصا في ظل انخفاض المداخيل مما يدفع بطريقة أو بأخرى للعمل في هذا القطاع لتلبية الأولويات (الغذاء واللباس)، كما يساهم قطاع الخدمات في الدول المتقدمة في الناتج الوطني عكسه في الدول النامية، إذ يعتبر المشتغلين فيه غير منتجين طالما يشتغلون مهنا هامشية، مثل خدم المنازل، الحراسة...الخ، ويعمل نحو10 إلى 20 %من القوة العاملة فيه، أيضا تعاني هذه الدول من بطالة هيكلية والتي تنشأ نتيجة عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي العناصر الأخرى وهي على نوعين: بطالة مقنعة والتي تكون نتيجة استخدام عنصر بما لا يتناسب وبقية عناصر العملية الإنتاجية أو النشاط الاقتصادي وتظهر في قطاعي الزراعة والخدمات بصورة خاصة، إلى جانب بطالة سافرة والتي تظهر بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لامتصاص فائض عرض العمل في كافة القطاعات وهي ظاهرة مستمرة وتمس بالخصوص الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة من الشباب خريجي المعاهد والكليات؛ [1]

تعد الدول النامية دول منتجة للمواد الأولية والسلع الزراعية وأغلبها موجهة لأغراض التصدير، وذلك لأن حجم هذه المنتجات يفوق مقدار الاستهلاك المحلي منها ولهذا فهي مضطرة إلى تصديرها إلى البلدان المتقدمة صناعيا، وبالتالي تحتل هذه الصادرات نسبة كبيرة من دخول هذه الدول قد تتعدى 25 % على عكس الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تشكل الصادرات فيها نسبة ضئيلة من دخولها المحلية؛

❖ تتميز الدول النامية بانخفاض مرونة طلبها على الواردات وانخفاض مرونة العرض لصادراتها لأن أغلب صادراتها هي من المواد الأولية والطلب عليها متدني المرونة، لذلك فإن انخفاض أسعارها لن يزيد من الطلب عليها كثيرا مما سيؤدي إلى الحد من إيرادات البلدان النامية من هذه الصادرات وإلى انتقال الأزمات الاقتصادية التي تمس الدول المتقدمة إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية، بسبب كون صادرات هذه الدول المصدر الرئيسي لدخولها الوطنية، وبالتالي فإن اقتصاديات الدول النامية تستورد الرخاء والأزمات الاقتصادية من الخارج وتتقلب احتياطاتها النقدية الأجنبية وتتأثر سيولة اقتصادها تبعا للطلب الخارجي؛[2]

❖ التبعية الاقتصادية ونقص رؤوس الأموال وتفاقم المديونية الخارجية:

---

[1] جاري فاتح، **مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة شهادة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 16-17.

[2] Ali Abdallah, 2006, « **Taux de change et performances économiques dans les pays en Développement : L'exemple du Maghreb** », Thèse de doctorat en science économique à l'université paris xn, val De Mame, p 36 - 40.

تعبر التبعية الاقتصادية للدول النامية عن حالة التخلف التي وصلت إليها، بحيث أنها تعتبر شديدة التخصص في إنتاج عدد قليل جدا من السلع والمواد وتصديرها إلى عدد قليل جدا من الدول مع استيراد الجزء الأكبر مما تحتاجه من سلع استهلاكية مصنعة ورأسمالية،[1]

ولا تقتصر التبعية الاقتصادية على جانب واحد فقط بل تمس عدة جوانب، من بينها سيطرة الدول المتقدمة على التجارة الخارجية للدول النامية بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية، كذلك اعتماد الدول النامية على جلب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة وذلك لتمويل مختلف استثماراتها؛[2]

حيث أن النقص في رؤوس الأموال يشكل عقبة كبيرة جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خصوصا وأن التغيير الشامل الذي تتطلبه التنمية يستدعي توفر رؤوس أموال كبيرة لذا نجد أن الكثير من المهتمين بشؤون هذه البلدان يتحدث عن التكوين الرأسمالي، ومن أسباب ذلك على الخصوص نجد انخفاض متوسط الدخل الفردي مما أدى إلى نقص الادخار، حيث تصل نسبة الادخار إلى الدخل الوطني في الدول المتقدمة اقتصاديا إلى 20 % في حين لا تتعدى 5 % في الدول النامية ، وأيضا وجود الادخار السلبي والاكتناز والاستثمار غير المنتج، إلى جانب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ويزيد الوضع صعوبة أكثر عدم الرشادة في الإنفاق الحكومي من جهة ومن جهة أخرى محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي الغربي بالنسبة للأفراد ....الخ؛[3]

كذلك التبعية التكنولوجية وطرق الإنتاج الحديثة للدول المتقدمة وهذا النوع من التبعية يخدم بدرجة الأولى الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتعتبر دول مستوردة للتكنولوجيا ولا تقوم بإنتاجها فهي إما أن تستورد التكنولوجيا الحديثة وإما أن تعتمد على أساليب إنتاج بدائية، كما أنه كلما تم استبدال واحلال وسائل انتاج جديدة بوسائل انتاج قديمة كانت الدول النامية هي السوق الطبيعي لوسائل الإنتاج القديمة التي انتهى العمل بها؛

- ❖ إن تردي الأوضاع في الدول النامية في ظل قصور التمويل الداخلي كان سببا وجيها للجوء إلى التمويل التضخمي والذي كانت له آثارا وخيمة جدا نتج عنها زيادة وتفاقم نسبة مديونيتها الخارجية نتيجة اعتمادها بشكل كبير على القروض الخارجية لأغراض تمويل الإنفاق الداخلي وبناء البنية التحتية ومواجهة الظروف المعيشية، في حين نجد أن مختلف المؤسسات والهيئات الدولية المسؤولة على الإقراض والبنوك وصناديق التمويل وشركات التأمين ومختلف الهيئات المالية، مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتمركز في الدول المتقدمة حيث تعد المصدر الرئيسي القروض اللازمة لمجابهة مختلف الظروف المعيشية. كما قام البعض الآخر من المواطنين باللجوء إلى طرق أخرى من بينها: تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج...الخ؛[4]
- ❖ سيادة الانتاج الواحد والقصور في استغلال الموارد الطبيعية: يعتمد الدخل الوطني في البلاد النامية على سلعة أولية واحدة أو عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، حيث تحصل نصف هذه الدول تقريبا على ما يزيد عن % 50من إيرادات صادرات من سلعة أولية واحدة ،في الوقت الذي تمثل فيه صادرات المواد الأولية نحو47 %من صادراتها و27 %من وارداتها، في حين تمثل صادرات الدول المتقدمة من المواد الأولية 20 %من جملة صادراتها و30 %من جملة وارداتها، وتعرض الدول النامية نحو45 %من صادرات العالم من المواد الأولية و18%فقط من السلع المصنوعة، ويمثل هذا الأمر عقبة كبيرة لها، حيث تتميز أسعار المواد الأولية بعدم الاستقرار نظرا لانخفاض مرونات الطلب والعرض الخاصة بها، حيث يكون التغير

[1] أنطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993، صفحة 62.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1994، ص 23.

[3] عمر حسين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 48-55

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1994، ص 24-25.

النسبي في الكميات المعروضة والمطلوبة من هذه السلع أقل من التغير النسبي في أسعارها، فما يلاحظ في الدول النامية أنه نتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية التي هي في غير صالحها، والتي دفعت بالنظم الاقتصادية في هذه الدول لأن تكون تابعة للنظم الاقتصادية للدول المتقدمة، وهوما سمح بقسط وافر من عوائد الاستثمارات الأجنبية الانسياب إلى خارجها ، فضلا عما تتسم به هذه الدول من ارتفاع في المرونة الداخلية للطلب على الواردات ومن ثم اتساع نطاق التسرب وإضعاف أثر مضاعف الاستثمار في الارتفاع بمستوى الدخل الحقيقي؛[1]

- ❖ اعتمادها على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات غير المصنوعة وربط خطط وبرامج التنمية بحصيلة الصادرات التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمي بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من سنة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر؛
- ❖ تتأثر الدول النامية المستوردة للمواد الأولية والغذائية بشكل مضاعف نتيجة تقلبات أسعار المواد الأولية والغذائية العالمية، وتزداد آثار هذه التقلبات حدة إذا علمنا أن مرونة العرض السعرية وكذا مرونة الطلب السعرية للمواد الأولية والزراعية تتسم بالضآلة، وهذا يعني أن الكميات المعروضة أو المطلوبة منها لا تتأثر بالدرجة نفسها بتغير أسعارها هبوطا أو صعودا، خاصة في الأجل القصير، كما أن المرونة الداخلية للطلب على السلع الأولية ما عدا النفط منخفضة، بمعنى أنه مع ارتفاع الدخل بنسبة معينة سيرتفع الطلب بنسبة أقل، ولكن بالنسبة للمرونة الداخلية على البترول والسلع الصناعية فإن نسبة ارتفاع الطلب أكبر من نسبة الارتفاع في الدخل. وقد تم تقدير المرونة الداخلية للطلب على السلع الأولية والمواد الغذائية والسلع الصناعية وكانت النتيجة بأن زيادة الدخل في الدول المتقدمة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة في الواردات من السلع الغذائية من الدول النامية بنسبة 6.0 %وبنسبة 5.0 %من المواد الأولية الزراعية (كالمطاط والزيوت النباتية)، بينما يرتفع الطلب على منتجات النفط بمقدار 4.2 %والسلع الصناعية بنسبة9.1 ،%وهذا الوضع بالطبع يوضح لنا أنه مع زيادة الدخل في الدول المتقدمة ينخفض طلبها على السلع الأولية ماعدا النفط والسلع الغذائية، بينما في الدول النامية كلما زاد الدخل ارتفع طلبها وبالتالي وارداتها على السلع الصناعية من الدول المتقدمة؛ [2]
- ❖ حصيلة الضرائب لا تكفي لتغطية لا الواردات ولا النفقات العمومية ولا خسائر المؤسسات العمومية، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل التهرب الضريبي، والمكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع غير الرسمي .من جهة أخرى فإن الكثير من الدول النامية لازالت تمارس رقابة على أسعار الصرف معتمدة سعر الصرف الثابت أو المدار، وهو ما يقلل حركة رؤوس الأموال؛[3]
- ❖ إن التدفقات النقدية من وإلى الدول النامية والتي تعبر على تطور أسواقها المالية تتأثر بعدة عوامل غير اختلاف أسعار الفائدة، حيث أن تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل تتأثر بشكل أكبر بالاعتبارات والتوقعات السياسية كالاستقرار أكثر من تأثيرها بتغيرات العائد المتوقعة، بينما في الدول الصناعية يمكن ملاحظة أن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل متأثرة بشكل كبير وسريع بتغيرات سعر الفائدة بين هذه الدول وتوقعات التغير في سعر الصرف خاصة مع وجود درجة عالية من التأكد والشفافية في المعلومات، الأمر الذي تفتقر إليه أسواق المال في الدول النامية، ويمكن للدول النامية أن تشارك الدول المتقدمة في العديد من الأهداف الاقتصادية مثل :الاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، إلا أن آليات التصحيح والتمويل قد تعمل بشكل مختلف في الدول النامية بسبب خصائصها السابقة لأن حجم التغيرات النسبية في أسعار الصرف

---

[1] جاري فاتح، **مرجع سابق ذكره**، ص 18-19.

[2] الدروبي محمد أحمد، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص.

[3] Paul Krugman et Maurice, Obstfeld, op. cit. p p : 665-666.

والسياسة النقدية والمالية والرقابة المفروضة على الأسواق لابد أن تكون أكبر حجما وأبعد مدى في الاقتصاديات النامية مقارنة بالوضع في البلدان المتقدمة، وذلك من أجل تحقيق نفس الأهداف الخاصة بميزان المدفوعات فمثلا :الميزان التجاري قد يكون أقل استجابة لتغير معين في سعر الصرف) على الأقل في المدى القصير (في ظل طلب غير مرن على الاستيراد وعرض غير مرن للصادرات.[1]

الفرع الثالث: معيقات الانطلاق الاقتصادي

عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج: والمتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال والمولدات الكهربائية والمرافق العامة الضرورية للتنمية. وتشكل استثمارات توفير البنية التحتية إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات في البلدان النامية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية ولإطلاق المبادرات الداخلية؛

•**مشكلة النقص في تمويل التنمية:** تشكل العقبة الأولى أمام كل خطة تنموية تعتزم هذه البلدان انتهاجها، وهي ترجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، وتأخر التقنيات التكنولوجية المستخدمة، مع ضعف تأهيل اليد العاملة وسوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية؛

• **انخفاض مستوى الدخل الفردي:** وهو ما ينعكس سلبا على ميادين شتى كانخفاض مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية؛

•**التخصص في تصدير المواد الأولية:** (كالبترول والمعادن)، وهذا التخصص لا يتطلب أي تنمية للاقتصاد من أجل تحقيقه، حيث يكفي مثلا دعوة شركات متعددة الجنسيات للعمل في حقل استخراج البترول، وكذلك فإن من أحسن معايير قياس التنمية معرفة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات، لأن هذا المؤشر يقيس التنافسية بين الدول، ولذلك نجد اليوم أن أهم ميزة للدول الصناعية (فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ...) هي قدرتها على تصدير أكبر كميات من المنتجات الصناعية؛

•**عدم تلبية الحاجات الأساسية للسكان** : كما قال فرانسوا بيرو Perroux. F التنمية هي تغذية الإنسان، العناية به وتثقيفه، ويشير الواقع الإحصائي إلى أن الفرد بالبلدان النامية يعاني من نقص شديد في الجوانب الضرورية لحياة عادية فقط.[2]

ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب هذا النقص كالتالي :

الفاقة الغذائية:

خلال الفترة من 1983إلى 1984 أجريت دراسة على ثلاثة مقاطعات في الفيليبين بينت أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في التنمية العقلية والبدنية لدى الأطفال، كما يترتب عليه ارتفاع معدل الوفيات بينهم، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من بين العوامل المؤثرة على مستوى التغذية ومستوى الصحة لدى أطفال ما قبل المدرسة برامج إعانة الغذاء التي تقدمها الحكومة.[3]

[1] السيد علي والجنابي، **العلاقات النقدية الدولية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 189-190.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق ذكره**، ص121.

[3] Senauer, B and Garacia, M, Determinants **of Nutrition and Health Status of Preschool Children: An Analysis with Lingtudinal Data**, Economic Development and Cultural Change, Jan 1991, pp.371-389.

في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم في المدارس أفضل، حيث تقل نسبة الغياب بينهم ويرتفع مستوى الدرجات، ويزداد مستوى الإنتاجية بعد التخرج، ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة والصحة الجيدة والتعليم الجيد هي حزمة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تحقق النتائج المتوقعة.[1]

وبالتالي يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، مما يؤدي إلى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر وهكذا تساهم سوء التغذية (الفاقة الغذائية) في إعاقة الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية.

المشكلة الصحية: تتميز الدول النامية بضعف الرعاية الصحية والخدمات الطبية وتركزها بشكل كبير في المدن على حساب الأرياف غالبا، وبمعدل وفيات أطفال مرتفع، كما تتميز بمعدل أمراض جد مرتفع (وهو يقاس بنسبة الأشخاص المرضى إلى مجموع السكان)، حيث تنتشر في بعض هذه البلدان أمراض اختفت تقريبا بالدول الغربية مثل الكوليرا، السل، إضافة إلى مرض السيدا.

كما أنه توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بدل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول، وكل هذه عوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

غير أن الأثر الايجابي للصحة على النمو يتطلب ارتباط الأجر بالإنتاجية، فالفرد عندما يشعر أن تحسن الإنتاجية سوف يزيد أجره فان هذا يحفزه على بذل مجهود أكبر، أما إذا كان تحسن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فان الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو.[2]

وتؤثر الصحة على النمو بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم، فالطلبة ذوي الصحة الجيدة يكونون أقدر على التحصيل العلمي، ومن تم تزداد إنتاجيتهم بمعدل أعلى، يضاف إلى ذلك أن الصحة الجيدة قد تقلل من المبالغ المنفقة على الرعاية الصحية ومن ثم توفر موارد تستخدم في أغراض التنمية، من ناحية أخرى يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخول وارتفاع معدلات العائد على كافة الاستثمارات بما فيها الاستثمار في الصحة، مما يحفز على زيادة الإنفاق على الصحة.[3]

وقد أشار كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة والتعليم كمتطلبات أساسية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، إلا أنّ الإحصاءات تشير إلى أن ثلث سكان الدول النامية حاليًا يعيشون في فقر مدقع، وثلثهم أيضًا ليس لديهم ماء شرب آمن، وثلاثة أخماسهم لا تتوفر لديهم خدمات صرف صحي، وأكثر من الربع ليس لديهم سكن ملائم، وخمسهم لديهم نقص في الغذاء من البروتين والطاقة، وما يقارب الثلث ليس متاح لهم الرعاية الصحية، وهذا ما يعيق الانطلاق الاقتصادي.

مشكلة التعليم: تتميز مجتمعات الدول النامية بسيادة الأمية، ويصعب فيها تكوين إرادة للتقدم في التنمية، كما يصعب فيها توفير عناصر المناخ الاجتماعي الذي يحفز على التنمية ويعمل لها ويستفيد منها، وكانت هذه هي مأساة عدد كبير من الدول النامية التي حاولت أن تنمي اقتصاداتها مستندة إلى عامل واحد هو زيادة الاستثمار المادي لكنها فشلت ولما استيقظت من سباتها بعد عقود

---

[1] Behrman, J, **The Impact of Health and Nutrition on Education**, The World Bank Research Observer, Feb 1996, pp.371-389.

[2] عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 89.

[3] Behrman, J, **Health and Economic Growth: Theory, Evidence and Policy**, Macroeconomic Environment and Health, World Health Organization, 1993, pp.50-53.

من الاستقلال حاولت الاهتمام بهذه الأداة وأنفقت عليها أموالا طائلة نسبيا لكن أدائها الاقتصادي لم يتحسن لأنها لم تحسن استعمال هذه الأداة، وفي ذلك يقول عادل مختار الهواري: " إن هذه البلدان لازال يخيم التراث على تعليمها الشيء الذي يعطيه مضمونا متخلفا رجعيا، لا يتجاوب مع حاجات العصر الملحة، ولا يعمل على تغيير البنيات القائمة، بل يحافظ عليها كما هي وإلى جانب هذا الارتباط السكوني المتحجر للماضي الوطني وثقافته، هناك ارتباط مماثل بالثقافة الغربية التي تجاوزها الغرب نفسه أو يعمل جاهدا على تجاوزها. [1]

فلقد أسست هذه الدول أنظمتها التعليمية وهي تحمل أسباب أزمتها البنيوية، تفاقمت مع الوقت وتعددت أشكال الإصلاح المغرقة في التبعية والتبسيطية، حتى انتهت إلى حالة الشلل والانحباس غير مبالية بالرهانات الجديدة ولاسيما مع مطلع الألفية الثالثة.[2]

إن على الدول النامية وفي سبيل عدم ضياع مواردها الاقتصادية والبشرية ...أن تأخذ في عين الاعتبار احتياجات بلادها المستثمرة للقوى البشرية على اختلاف درجاتها ومستوياتها بحيث تكون البطالة فيها في أضيق الحدود، ولذلك وجب أن تقوم بمسوحات دقيقة لمعرفة احتياجاتها المستقبلية للقوى البشرية العاملة المدربة ...ومن هذا المسح يمكن أن تضع خطة تعليمية متوازنة.[3]

وبالتالي يعتبر التعليم ركيزة هامة للتنمية لأنه أساس اكتساب المعارف العصرية، ولذلك فإن ضعفه يعد عائقا من عوائق تحقيق انطلاق اقتصادي في أي بلد كان.

المطلب الثالث: عينة الدراسة ومتغيراتها

يتم في هذا المطلب تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وذلك بالتعريف بمتغيرات الدراسة وحجم العينة، العلاقة التي تربط هذه المتغيرات ببعضها البعض بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

بعد الإلمام بالجوانب النظرية جاءت الصياغة النظرية للنموذج من المتغير المستقل مفسر لتضخم استنادا إلى النظرية الاقتصادية متمثلة في: **UNP**: **البطالة (%)**، **INF**: **التضخم (%)**، أي أن: **INF = f (UNP)**

تنص نظرية فيليبس على أن العلاقة ما بين البطالة والتضخم عكسية وطبيعة العلاقة بينهما هي غير خطية حيث يكتب المتغير المستقل على شكل مقلوب وتكتب الدالة : معدل البطالة: X أي UNP ، معدل التضخم: Y أي INF مقلوب معدل البطالة: $X^* = 1/X$ أي $UNP_1=1/UNP$:α ثابت يحدد موقع فيليبس، β: ميل منحنى فيليبس

$$Y = \alpha + \beta X^* + \mu \qquad Y = \alpha + \beta\left(\frac{1}{X}\right) + \mu \qquad INF = \alpha + \beta(\frac{1}{UNP}) + \mu$$

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات – نماذج – استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 175.

[2] سموك علي، **المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 124.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق ذكره**، ص 175.

معدل البطالة: معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالي:

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون

يقصد العاملون كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

معدل التضخم INF : الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا، حيث يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا ويستخدم بوجه عام صيغة لا سبيرز.

الفرع الثاني: وصف عينة الدول المستخدمة في الدراسة(الحد الزماني والمكاني)

من أجل دراسة أثر التضخم على البطالة من منظور منحنى فيليبس تم تحديد فترة الدراسة 1991-2018 وهي فترة شهدت الكثير من الأزمات والأحداث الاقتصادية، كما شهدت هذه الفترة تقدم بلدان وتأخر بلدان، مما جعل تلك البلدان تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية، بحيث تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من20 دولة نامية للفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية 2018، حيث تم اختيار هذه الدول (من بين باقي الدول النامية) طبقا للخصائص الاقتصادية المشتركة سواء الإيجابية منها أو السلبية، بالإضافة إلى محاولة تشكيل عينة متجانسة على أعلى تقدير، دون أن ننسى عامل البيانات، وقد تم توزيع هذه العينة على ثلاثة مناطق أو حدود جغرافية هي :إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، وتتكون مجموعة الدول النامية المختارة من (الجزائر، تونس، مصر، كوت ديفوار، نيجيريا، مالي، السعودية، الكويت، الصين، السنغال، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، بيرو، أوروغواي، بنما، الشيلي، البرازيل، كولومبيا).

ولقد تم اختيار عينة من بلدان مختلفة على جميع البلدان اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا، وذلك حتى نتمكن من وضع تصور صحيح لمنحى اقتصادات تلك البلدان التي تم تصنيفها بالاعتماد على جملة من المعايير.

تم الاعتماد على نماذج بيانات بانل، أو نماذج السلاسل زمنية المدمجة بالبيانات المقطعية، والتي تمثل مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالسلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة بينما تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة وبيانات بانل تجمع بينهما وهي تضم ثلاثة حدود مع بعض:

- الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع: التضخم) و (المتغير المستقل:مقلوب البطالة)؛
- الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة والمتمثلة في (1991-2018)؛
- الحد المقطعي: والذي يتكون من مجموعة دول النامية (الجزائر، تونس، مصر، كوت ديفوار، نيجيريا، مالي، السعودية، الكويت، الصين، السنغال، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، بيرو، أوروغواي، بنما، الشيلي، البرازيل، كولومبيا،).

نستخدم قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد من الوحدات المقطعية i المتمثلة في N=20 دولة نامية وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد T=28 من الفترات، وتم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة والتي تغطي الفترة السنوية من عام 1991 إلى عام 2018، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية N*T=560 مشاهدة من عينة الدول النامية.

عينة الدول الإفريقية : تشمل كل من الجزائر، تونس، مصر، مالي، نيجريا، السينيغال، كوت ديفوار.

حيث يعتبر القاسم المشترك بين هذه الدول هو الموقع الجغرافي كونها دول إفريقية، ثلاثة منها عربية تقع شمال القارة، والخصائص الاقتصادية المشتركة من تفكك للهياكل وضعف للإنتاجية، ومن أبرز مظاهر تلك الخصائص التفاوت بين القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى عدم مواكبتها الدول المصنعة في المجال التقني والتكنولوجي، وقد انعكس هذا التقهقر على جانب الاستقرار السياسي لمعظم هذه الدول في الفترات الأخيرة كما انعكس على الجانب الاجتماعي والصحي.

يتميز **الاقتصاد الجزائر** بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه تام على صادرات البترول، و يفتقر للتنوع الاقتصادي، فمعدلات نموه مرهونة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال1993 بمرحلة انتقالية، من النهج المركزي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق في هذا النسق، لعبت مواردها الطبيعية الدور الأهم، تتوفر الجزائر على رابع أكبر اقتصاد في إفريقيا، ويقدر الدخل القومي في الجزائر بأكثر من 211.9 مليار دولار سنة 2014 حيث نمى معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 % مقارنة بالعام الماضي، لعبت الاشتراكية دورها في تعطيل الدور الزراعي متوجهة نحو القطاع الصناعي بدون جاهزية، وكانت أحداث أكتوبر في 1989 وراء تسريع عملية الإصلاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كان انخفاض أسعار البترول عالميا في 1986، وراء أزمة البلاد وقتها، يشكل قطاع النفط المحروقات الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة، و30% من الناتج الإجمالي المحلي و97% من إجمالي الصادرات، تطمح الجزائر إلى التقليل من الاعتماد على عوائد النفط بالتركيز على الفلاحة للحد من استيراد المنتجات الزراعية كالحبوب والبطاطا والفواكه خاصة، وتنمية تصدير منتوجات أخرى كالتمر والتي تشتهر به، كما للجزائر ثروات طبيعية أخرى كالحديد والفحم واليورانيوم، كان الهدف الأساسي من الإصلاحات، التحول لاقتصاد السّوق طلبا للاستثمارات الأجنبية، وخلق مناخ تنافسي داخل البلد تركت الدولة التسيير في المؤسسات العمومية بنسبة 3/2، شجعت بكثرة خصخصة القطاع الزراعي، ارتفعت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من سنوات التسعينيات، ويرجع ذلك إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون التي أقرها نادي باريس، رغم أن ترتيب الجزائر عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي هو 49 من أصل 190 دولة شملها التصنيف، إلا أن نسبة البطالة فيها مرتفعة نسبيا إذ تبلغ 9.8 % حسب إحصائيات سنة 2013.

الاقتصاد التونسي: يتميز بالاستقرار نوعا ما في معدلا ت نموه وانفتاحه الاقتصادي ويرجع ذلك أساسا إلى سياسة التنوع الاقتصادي المنتهجة، إلاّ أنه عانى خلال السنوات الأخيرة من تدهور الاستقرار الاقتصادي و السياسي وهو ما أثر سلبا على اقتصاده الوطني، ووفق المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2011-2012، كانت تونس الدولة الأكثر قدرة على المنافسة اقتصادياً في افريقيا واحتلت المرتبة 36 عالمياً، ولطالما أثنى الغرب على برنامج التحرر الاقتصادي المعتمد في البلاد، واصفاً إياه كنموذج يحتذى به في المنطقة بأكملها، وتطرّق عدد من المراقبين الخارجيين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، إلى النمو الاقتصادي المستدام الذي حققته تونس في العقود الماضية، غير أنه تم تجاهل واقع أن هذا النمو لم ينتج عنه تحسّن الظروف المعيشية لمعظم السكان، ارتفاع معدل الفقر والبطالة في تونس خلال العقد الماضي، خاصة بين الشباب وفي المناطق الريفية و كذلك ارتفاع معدلات التضخم، وكانت هذه الأزمات الاقتصادية السبب الرئيسي للثورة التي اندلعت في تونس في كانون الأول/ديسمبر عام 2010 والتي أدت في النهاية إلى خلع الرئيس، ويبقى تشجيع النمو الاقتصادي والتقليل من نسب البطالة والتضخم التحدي الأساسي في تونس. وعلى الرغم من مضي تونس قدماً في عملية التحول السياسي، إلا أن المكاسب الاقتصادية تتطلب وقتاً أطول بحسب البنك الدولي، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات لتصل إلى 31.6% في عام 2016. مرَّ الاقتصاد التونسي بمصاعب خلال السنوات الستة الماضية، ولا يزال، ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوية لم يتجاوز 1.5%، وأن نسبة البطالة لم تنخفض أقل من 15.5% في عام 2017، أما عن الموازنات الاقتصادية العامة فإن العجز العمومي قد انزلق من 3.2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة 2016. كما أن العجز الجاري وصل إلى نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث ارتفعت نسبة الدَّيْن العمومي من 44.6% سنة 2011 إلى 63% سنة 2016، ، وأما عن التضخم المالي، فإن نسبته تتذبذب ما بين 4.5% و5% حيث كانت في حدود 3.2% عام 2010 كما أن نسبة الفقر النسبي، وفق المعهد الوطني للإحصاء، قد انخفضت من 20.5% سنة 2010 إلى 15.2% سنة 2015 بتفاوت جهوي ملحوظ؛ ووضعت حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها في سبتمبر 2016 على رأس أولوياتها تعزيز البيئة الأمنية وتحسين بيئة الأعمال وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة واستئناف النمو. ويتوقع البنك الدولي أن تشهد معدلات النمو الاقتصادي تحسناً في عامي 2018 و2019 مع تحسن مناخ الأعمال عبر ما سيتم تنفيذه من إصلاحاتٍ هيكلية وزيادة الاستقرار الأمني والاجتماعي ولكن حدث عكس ذلك فقد زادت الأمور سوءً وتدهورا وذلك من خلال الجائحة التي اجتاحت العالم في أواخر2019، وكشفت ضعف أغلب القطاعات ونتج عنها زيادة تفاقم مشكلة البطالة والتضخم.[1]

الاقتصاد المصري فهو اقتصاد متنوع ومنفتح ويتمتع بنوع من الزيادة في نموه الاقتصادي إلاّ أنه يعاني من زيادة هائلة في عدد السكان وفي عدم الاستقرار السياسي خاصة في الفترات الأخيرة، وهذا ساهم في زيادة معدلات الفقر والبطالة و التدهور البيئي وزيادة المناطق العشوائية (الاحياء الفقيرة) بكل ما تحمله من مشكلات خاصة باتت عبئا على الامن القومي والاقتصادي للدولة المصرية، أضف إلى ذلك نهج الفساد المقنن والمتمثل في أبرام أربعة عقود تقوم مصر بموجبها بتصدير الغاز الطبيعي للاحتلال الجامح الاسرائيلي، يمتد العمل بها حتى عام ٢٠٣٠ ، اعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة للاحتلال الإسرائيلي فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، كما أن ارتفاع الاسعار بشكل غير مسبوق وعدم زيادة الاجور وسوء الخدمات التي تقدمها الحكومة أدى إلى تدهور الاحوال المعيشية للأسر المصرية، وهذه المشكلات تمثل اهم عوامل تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر.

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، اقتصاد الدول النامية،

19/02/2019, http://ar.wikipedia.org/wiki/

وبالتالي يعاني الاقتصاد المصري من تدهور حاد كان أحد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع ثورة ٢٥ ين اير، ولكن عند قراءة الاحداث الاقتصادية قبل وبعد الثورة نجد أن منذ اندلاع الثورة المصرية نجد ان الوضع قد زاد تدهورا وخصوصا في الجوانب التالية ، كارتفاع الاسعار السلع الأساسية بشكل مستمر (زيادة التضخم) وزيادة البطالة وخاصة عند الشباب وخريجي الجامعات بشكل رهيب، بجانب الكثير من الشواهد اليومية الأخرى، إلى جانب الأسباب السياسية وتردى وضع الامن الداخلي في مصر، وغيرها من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في ذلك.[1]

اقتصاد مالي هش ويتميز بالحساسية للتقلبات المناخية، وتتغير الأحوال التجارية باستمرار، نظرا لاعتماد البلاد على موانئ تقع في الدول المجاورة وأجوائها العامة، فدولة ساحل العاج مثلا شريك تجاري مهم للبلاد، لذا فقد أثرت الكارثة الاقتصادية في تلك الدولة سلبا على اقتصاد مالي. يعتمد الاقتصاد في الأساس على الزراعة، حيث أغلب السكان يمتهنون الفلاحة، وبالتحديد زراعة الكفاف، وهي إحدى أفقر دول العالم، ومن أثقلها عبئا بالديون، وقوام اقتصادها بجانب المحاصيل الفلاحية وتربية المواشي وصيد الأسماك هو قطاع التعدين.

بين عامي 1992 و 1995، نفذت مالي برنامج إصلاح اقتصادي أدى إلى نمو اقتصادي. وقد انعكس ذلك في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (9.6٪ في عام 2002) وانخفاض التضخم. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 3.2 مليار دولار أمريكي، يتكون من الزراعة37.8 ٪ والصناعة 26.4٪ والخدمات 35.9٪. وأدى التنفيذ الفعال لسياسات استقرار الاقتصاد وتحرير الاقتصاد واستقرار الوضع السياسي إلى أداء اقتصادي جيد ومكن مالي من تشجيع تنمية القطاع الخاص.

صادرات مالي تنتج مالي القطن والحبوب والأرز. على الرغم من أن الأرز المنتج محليًا يوفر الآن منافسة للأرز الآسيوي، فإن القطن هو الصادرة الرئيسية، وشهدت صادرات الماشية والصناعة (إنتاج الزيوت النباتية وبذور القطن والمنسوجات) نموًا. على الرغم من أن معظم مالي صحراء أو شبه صحراوية.

تواجه مالي العديد من المشكلات الاقتصادية، إذ يَعتمد القطر على الزراعة في حين أن خُمس أراضيه فقط تعتبر أرضًا خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، لذلك تعمل الدولة للتقليل من قيمة الزراعة من خلال خفض أسعار السلع الزراعية، كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تَذَبْذُب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط، هذا بجانب أن المرعى الطبيعي قد ينحسر كثيرًا في بعض الأحيان، ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والمعز، كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

تتلقى السلطات مساعدات إنسانية من مصادر عديدة، منها منظمات دولية أبرزها البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وصناديق عربية، إضافة إلى برامج ثنائية يمولها كل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة وكندا وهولندا وألمانيا . وكان الاتحاد السوفييتي مصدرا رئيسيا للمعونات الإنسانية والعسكرية، فقد أنشأ مثلا مصنع أسمنت ومنجم ذهب كالانا .وقد تقلص دور روسيا اليوم فتوفر فقط التدريب وإمدادات قطع الغيار. وقد ازداد تأثير الصين في الآونة الأخيرة، فقد ساهم الصينيون في مجالات النسيج والإنشاءات فبنوا جسرا عبر نهر النيجر ومركز مؤتمرات وطريق مزدوج في باماكو وستاد وطني.

[1] الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر،

2019/5/25, http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyone.html http://www.sis.gov.eg

اقتصاد نيجيريا مشابه كثيرا من هيكل لاقتصاد في البلدان الأفريقية، ولكن على نطاق أوسع: فهي تعتمد على العمالة والموارد الطبيعية الوفيرة، وأيضا هناك تهريب أموال بسبب الممارسات المالية غير المشروعة الناتجة عن الفساد، فالنظام المالي العام يقف عائقا كبيرا أمام التنمية، وتعتبر البلد الأكثر سكانا في أفريقيا، وأول دولة منتجة للنفط، وتحتل المرتبة رقم 121 من الدول التي بها فساد من أصل 180 بلدا، حوالي ثلثي السكان يعيشون تحت خط الفقر (مستوى معيشتهم دولار في اليوم الواحد)، مقابل 43٪ في عام 1985.

نيجيريا هي شريك الولايات المتحدة التجاري الأكبر في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المستوى العالي لواردات النفط من نيجيريا، والتي تقدر ب 8 ٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط، أي ما يقرب من نصف إنتاج نيجيريا من النفط يوميا. ونيجيريا هي خامس أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة بلغت قيمة التجارة في العام 2010 أكثر من 34 مليار دولار، بزيادة 51 ٪ خلال عام 2009، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام. وكانت صادرات السلع الأمريكية إلى نيجيريا في عام 2010 من الحبوب (القمح والأرز)، والسيارات، والمنتجات النفطية، والآلات تبلغ قيمتها أكثر من 4 مليارات دولار، في عام 2014 غيرت نيجيريا تحليلها الاقتصادي ليحسب المساهمين الذين يتزايد عددهم بسرعة في الناتج المحلي الإجمالي، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية، وصناعة الأفلام.

من عام 2003 إلى عام 2007، حاولت نيجيريا تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يسمى استراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي الوطني (NEEDS) كان الغرض من نيدز هو رفع مستوى المعيشة في البلاد من خلال مجموعة متنوعة من الإصلاحات، ويشمل استقرار الاقتصاد الكلي، ورفع القيود، والتحرير، والخصخصة، والشفافية، والمساءلة.

لكن رغم ذلك يعاني الاقتصاد النيجيري من أزمة إمدادات مستمرة في قطاع الطاقة، على الرغم من النمو الاقتصادي السريع، ووجود أكبر رواسب الفحم والنفط والغاز في العالم ومكانة البلاد كأكبر منتج للنفط في إفريقيا، غالبًا ما يواجه السكان صعوبات في إمدادات الطاقة، يتوقع ثلثا النيجيريين تحسن الظروف المعيشية في العقود القادمة.

في ضوء السياسات المالية للقطاع العام التوسعية في عام 2001، سعت الحكومة إلى طرق لمنع ارتفاع التضخم، مما أدى إلى تنفيذ سياسات نقدية أقوى من قبل البنك المركزي النيجيري (CBN) ونقص الإنفاق من المبالغ المدرجة في الميزانية. استقر سعر الصرف الرسمي للنيرة عند حوالي 112 نيرة مقابل الدولار نتيجة لجهود البنك المركزي النيجيري. أدى الجمع بين جهود البنك المركزي النيجيري لدعم قيمة النيرة والسيولة الزائدة الناتجة عن الإنفاق الحكومي إلى خفض العملة بنحو 20٪ في السوق الموازية غير الرسمية.

كما أدى الإنفاق الحكومي الموسع إلى زيادة الضغط على أسعار المستهلكين. وبلغ معدل التضخم الذي كاد يختفي في أبريل 2000 14.5٪ بنهاية العام و 18.7٪ في أغسطس 2001، وخلال شهر أغسطس 2020، ارتفع معدل التضخم في نيجيريا بسبب استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث قدر مكتب الإحصاءات الوطني ارتفاع أسعار المستهلكين بنسبة 13.2% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، وبنسبة 12.8% مقارنة بشهر يوليو الماضي.

اقتصاد السنغال وبحسب بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نما اقتصاد السنغال بأكثر من 6% سنويًا بين عامي 2014 و2018؛ وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.4% في عام 2019، في العام الماضي، نما الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 0.87% وهي من الدول القليلة حول العالم التي سجلت نموا إيجابيا في عام شهد أزمة صحية على مستوى العالم، وتسببت بانكماش أكبر الاقتصادات.

اقتصاد ساحل العاج أحد الاقتصادات النامية حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 286 2دولار في عام 2019 م وبلغ مؤشر الفقر37.2 ٪ في 2018، وتعد جمهورية ساحل العاج من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبن والكاكاو وزيت النخيل في العالم، إذا كان الاقتصاد العاجي يعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي بفضل المناخ الحار والرطب، فإن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 20 ٪ وقطاع الخدمات بنسبة 50 ٪. تمتلك ساحل العاج أيضًا بعض احتياطيات النفط المهمة لاقتصادها. كما أن لديها بعض الموارد المعدنية لكن إنتاجها لا يزال ضئيلاً للغاية. كما تنتج الكهرباء، ويُباع جزء منها للدول المجاورة، ويتميز اقتصادها بأنه شديد التأثر بتذبذبات الأسعار العالمية لهذه المنتجات الثلاثة، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة لتنويع مقومات الاقتصاد، الا أنه لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها والتي تستوعب نحو 68 % من إجمالي السكان، ولكن منذ نهاية الحرب الأهلية سنة 2003، والاضطرابات السياسية تدهور وتدمر اقتصاد البلاد، ما أسفر عن هروب المستثمر الأجنبي، وتباطؤ كبير في النمو الاقتصادي، وفي عام 2011 بدأ اقتصاد ساحل العاج بالتعافي من الركود الحاد الذي ضرب البلد في الربع الأول من العام نفسه من جراء اعمال القتال التي عمت البلاد جراء الانتخابات، وفي عام 2012 قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم مساعدات في اطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف من عبئ ديونها.

- **تتكون عينة الدول الآسيوية من الصين، الهند، الكويت، ماليزيا، السعودية، إندونيسيا.**

حيث أنها تشترك مع بعضها البعض في بعض الخصائص المميزة للدول النامية من ضعف لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، معدلات نمو غير متوازنة، هشاشة البنى التحتية وضعف القطاع المالي والأسواق، ناهيك عن معدلات الفقر والبطالة والتي تصنف من الأوائل في العالم خاصة دولة الهند. قدر عدد العاطلين عن العمل في الصين عام 2010 بربع مليار من قوتها الضخمة المؤهلة للعمل، وهو ما يسبب ضغطاً على اقتصاد البلاد المتوسع ويؤثر على نموه بالسلب.

يعتبر اقتصاد هذه المجموعة اقتصاد مختلط بين القطاع الخاص و القطاع الحكومي، حيث يعتمد على الصناعات التصديرية مثل معدات النقل، الكيمياويات، الالكترونيات، النسيج والأدوية، وبعض المواد الأولية الموجهة للتصدير مثل النحاس، الفوسفات (الأردن)، النفط(الكويت، السعودية) وغيرها.

كما يرتكز اقتصاد غالبية الدول المختارة المشكلة للعينة على القطاع الصناعي كمحرك لعجلة التنمية، مثل ما هو الحال في الصين حيث تمثل الصناعة الصينية صناعة متميزة كباقي الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل بذلك الصين رتبا مهمة في عدة صناعات كصناعة الصلب والحديد والاحذية والالعاب الالكترونية واجهزة التلفاز والسيارات والهواتف الذكية وهي تعد مصنع العالم وتشكل الصناعة 45% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يرتكز اقتصاد جمهورية الصين الشعبية أساسًا إلى التصنيع منخفض التكلفة. يعزى ذلك إلى اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متوسط من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبيًا والسياسات الحكومية المواتية، ويضيف البعض السعر المخفض، أما في الهند فقد تصل مساهمة (القطاع الصناعي)في الناتج الإجمالي إلى ما نسبته % 54 يتّصف اقتصاد الهند بأنه اقتصاد سوقي نامٍ متوسّط الدخل، يبقى منظور النمو الاقتصادي على المدى البعيد إيجابيًّا في الهند بفضل شباب السكان وقلة نسبة التبعية فيه، وحسابات التوفير الصحية، ومعدلات الاستثمار، والعولمة المتزايدة في الهند والاندماج في الاقتصاد العالمي، تباطأ الاقتصاد عام 2017، بسبب صدمات «نزع الماليّة» عام 2016 وإقرار ضريبة السلع والخدمات عام 2017، تقريبًا 60% من الناتج الإجمالي المحلي آتٍ من الاستهلاك المحلي الخاص، لم يزل البلد سادس أكبر سوق استهلاك عالمي، إلى جانب الاستهلاك الخاص، يدعم الناتج الإجمالي المحلي الإنفاق

الحكومي والاستثمار والتصدير، في فترة الأزمة المالية العالمية عام 2008 واجه الاقتصاد بطئًا خفيفًا. اتّخذت الهند إجراءات تحفيزية (مالية ونقدية) لدعم النمو وتوليد الطلب، في السنين التالية انتعش النموّ الاقتصادي، يشكل قطاع الخدمات نصف الناتج الإجمالي المحلي ولم يزل القطاع الأسرع نموًّا، أما القطاع الصناعي والزراعي فيوظّفان معظم اليد العاملة، الهند أكبر مصنّع في العالم للأدوية المكافئة، ويليّ قطاعها الصيدلي أكثر من 50% من الطلب العالمي على اللقاحات، تتربع الهند في المرتبة 23 من حيث صناعة النفط وهي ثالث أكبر مستهلك له، صناعة السيارات الهندية هي الخامسة عالميًّا، وتصل مساهمة (القطاع الصناعي)في الناتج الإجمالي إلى % 46.5 في إندونيسيا، ليأتي القطاع الخدماتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي، حيث يمثل نسبة تقدر بحوالي % 37 من الناتج الإجمالي لدولة و % 18 لدولة الهند .أما القطاع الزراعي فهو الحلقة الأضعف لغالبية هذه الدولة ما يجعلها تحت هيمنة التبعية، فمن بين الدول الأكثر تضررا نجد الكويت الأردن، كما سجلت نسب هذا القطاع % 16.5 في إندونيسيا.

- **تتكون عينة الدول أمريك اللاتينية من البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، بنما، الأرغواي، البيرو.**

حيث أنها تتميز بتنوع اقتصادي كبير يعكسه ذلك الاختلاف في خصائصها الاقتصادية.

يعد اقتصاد كولومبيا رابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية إذا ما قيس بالناتج المحلي الإجمالي .شهدت كولومبيا على مدى العقد الأخير حدوث طفرة اقتصادية تاريخية. في عام 1990، كانت كولومبيا تمتلك خامس أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وبلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1500 دولار أمريكي فقط، ليصبح الاقتصاد الكولومبي رابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية بحلول عام 2018، يتصدر البترول قائمة الصادرات الكولومبية، مُشكلًا أكثر من 45% من صادرات كولومبيا، بينما تُشكل الصناعة نحو 12% من صادراتها، وتنمو بمعدل يزيد عن 10% بالسنة. تتميز كولومبيا بصناعة تكنولوجيا المعلومات التي تُعدّ الأسرع نموًا في العالم فضلًا عن امتلاكها أطول شبكة ألياف ضوئية في أمريكا اللاتينية. تتميز كولومبيا أيضًا بواحدة من أكبر صناعات بناء السفن في العالم خارج آسيا، كما ازدهرت الصناعات الحديثة كبناء السفن، والإلكترونيات، والسيارات، والسياحة، والبناء، والتعدين، بشكل كبير خلال بداية الألفية الثانية والعقد الأول منها، مع ذلك، لا تزال معظم صادرات كولومبيا قائمة على البضائع.

يحتلّ **اقتصاد المكسيك** المرتبة الخامسة عشرة في العالم من حيث القيمة الاسمية والمرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث تَعادُل القوّة الشرائية، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي .منذ أزمة 1994، حسَّنت الإدارات من أساسيات الاقتصاد الكليّ للبلاد. لم تتأثر المكسيك بشكل كبير بأزمة أمريكا الجنوبية عام 2002، وحافظت على معدلات نمو إيجابية وإن كانت منخفضة، بعد فترة وجيزة من الركود في عام 2001. ومع ذلك، كانت المكسيك إحدى دول أمريكا اللاتينية الأكثر تضرراً من الركود في عام 2008 مع تقلص الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 6٪ في تلك السنة .

شَهِد الاقتصاد المكسيكي استقراراً غير مسبوق في الاقتصاد الكلي، ما أدّى إلى خفض معدلات التضخم المالي وأسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وزيادة دخل الفرد على الرغم من هذا، لا تزال هناك فجوات هائلة بين سكان الحَضَر والريف، والولايات الشمالية والجنوبية، والأغنياء والفقراء، يحتوي الاقتصاد على قطاعات صناعية وخدمية حديثة وسريعة التطور، مع تزايد في الملكية الخاصة. وسَّعت الإدارات الحديثة نطاق المنافسة في الموانئ والسكك الحديدية والاتصالات وتوليد الكهرباء وتوزيع الغاز الطبيعي والمطارات بهدف تحسين البنية التحتية كاقتصاد موجه نحو التصدير.

يعتمد اقتصاد بنما بشكل أساسي على الصناعات الخدماتية، التي تمثل ما يقرب من 80% من ناتجها المحلي الإجمالي. وتشمل الخدمات قناة بنما، والمصارف، والتجارة، ومنطقة كولون للتجارة الحرة، والتأمين، وموانئ الحاويات، والسجل الرائد، والخدمات الطبية والصحية، والسياحة. وتشمل صناعة البلاد تصنيع قطع غيار الطائرات، والتعزيز والمشروبات والمواد اللاصقة والمنسوجات. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل بعض الصادرات لبنما الموز، والروبيان، والسكر، والبن، والملابس.

تُعد البرازيل صاحبة أكبر اقتصاد وطني في أمريكا اللاتينية، وتاسع أكبر اقتصاد في العالم وثامن أكبر اقتصاد حسب تعادل القوة الشرائية وفقًا لتقديرات عام 2018. يتميز اقتصاد البرازيل بتنوعه مع الموارد الطبيعية الوفيرة. دخلت البلاد في ركود مستمر عام 2014 وسط فضيحة فساد سياسي واحتجاجات على مستوى البلاد، بعد النمو السريع الذي حققته في العقود السابقة.

يشمل الاقتصاد البرازيلي المتنوع الزراعة والصناعة ومجموعة واسعة من الخدمات، شكلت الزراعة والقطاعات المرتبطة بها مثل التحريج وقطع الأشجار وصيد الأسماك 5.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، وتعد البرازيل المنتج الأكبر لعدد من السلع الزراعية، ولديها أيضًا جمعية تعاونية ضخمة توفر 50٪ من المواد الغذائية في البلاد، تعد البرازيل اليوم إحدى أكبر البلدان المنتجة للبروتينات الحيوانية في العالم، كانت أكبر مصدر للحوم الدجاج عالميًا عام 2018، على الصعيد العالمي أيضًا كانت البرازيل ثاني أكبر منتج للحوم البقر، وثالث أكبر منتج للحليب، وسابع أكبر منتج للبيض، كما تبرز البرازيل في قطاع التعدين من طريق استخراج خام الحديد (إذ تُعد ثاني أكبر مُصدِّر عالمي)، والنحاس، والذهب، إضافة إلى ما سبق، تُعد البرازيل أكبر منتج في العالم لعدد من الأحجار الكريمة، مثل الجمشت والتوباز والعقيق، شكلت الصناعة في البرازيل –من السيارات والصلب والبتروكيماويات إلى أجهزة الكمبيوتر والطائرات والسلع الاستهلاكية– 30.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت البرازيل رابع أكبر سوق للسيارات في العالم تشمل منتجات التصدير الرئيسية الطائرات، والمعدات الكهربائية، والسيارات، والإيثانول، والمنسوجات، والأحذية، وخام الحديد، والصلب، والبن، وعصير البرتقال، وفول الصويا، ولحم البقر، من خلال الاطلاع على اقتصاديات الدول المختارة لأمريكا اللاتينية نجد أن هناك تباين كبير في خصائصها الاقتصادية فهناك دول تعتمد على القطاع الصناعي وأخرى تعتمد على القطاع الزراعي وهناك من تعتمد على القطاع الخدماتي فقد تميز اقتصاد البيرو مثلا بمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80 % أمام 23 % و 11 % للقطاع الصناعي والزراعي على التوالي، في حين يعتمد اقتصاد المكسيكي بشكل كبير على الجانب الصناعي، أما القطاع الزراعي فتعتمد عليه كل من الاوروغواي، الشيلي، كل هذه المقومات الاقتصادية إلا أن هذه الدول لازالت تعاني كغيرها من الدول النامية من مشاكل عديدة أهمها البطالة، والتضخم، المديونية والتبعية الاقتصادية، انخفاض معدلات الدخل الفردي، العجز في ميزان المدفوعات، ضعف الهياكل القاعدية، ارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي، هشاشة أسواق المبادلات الخارجية، ضعف القطاع المالي والمصرفي، الحروب الأهلية النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد عدم قدرة البنية التحتية على الاستمرار لفترات طويلة في خدمة المجتمع ...[1]

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، اقتصاد الدول النامية،

19/04/2019, http://ar.wikipedia.org/wiki/

الفرع الثالث: مصادر المتغيرات

تم الاعتماد في تحليل هذه الدراسة على مجموعة من المعلومات والمعطيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي:

أولا: المصادر الأولية:

وتتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من عدة قواعد بيانات لهيئات مختلفة وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تعكسها قيم المتغيرات المشكلة لها.

الديوان الوطني للإحصائيات – قاعدة بيانات البنك الدولي – قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي– قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي – تقارير آفاق الاقتصاد العالمي، من 2005 إلى 2019، صندوق النقد العربي، التقارير العربية الموحدة، للسنوات من 2000– 2019، التقارير الاقتصادية السنوية لوزارة الاقتصاد الامارتية، من 2005–2019.

ثانيا: المصادر الثانوية:

وهي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمنا بعملية مسح للدرسات السابقة و إستقرائها من خلال مراجعة الأدبيات الموجودة في المقالات، الأطروحات، الكتب، ...

المبحث الثاني: الأساسيات النظرية في التحليل القياسي لبيانات بانل

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس، سوف نقوم في هذا المبحث بالتركيز على لتوضيح النظري للمنهجية المتبعة في التحليل القياسي للدراسة، حيث سوف نقوم بتعريج على تعريف نماذج بيانات بانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، أهميتها، اختبارات المفاضلة بين النماذج اختبار التجانس، اختبارات الإستقرارية، دراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بواسطة علاقات التكامل المشترك، وصولا إلى مرحلة التقدير.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل Panel Data وصعوبات تطبيقها

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أهم الأفكار المتعلقة بمفهوم بيانات بانل وكذا أهميتها.

الفرع الأول: تعريف بيانات بانل Panel Data

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، المقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية .وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، وقد تميزت بأنه عندما يكون عدد المقاطع (N) أقل من عدد الفترات الزمنية (T) يطلق عليها البيانات المقطعية الطويلة (Long Panel Data) والعكس، في حين عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية يطلق عليها بيانات بانل المتزنة (Balanced Panel Data) ، أما إذا إختلفت الفترة الزمنية من مشاهد مقطعية إلى أخرى يطلق عليها بأنها بيانات بانل غير متزنة (Unbalanced Panel Data)[1]

والجدير بالذكر أن هناك تسميات عديدة تطلق على بيانات البانل هي: البيانات الطويلة (Longitudinal Data) عندما تحتوي على مقاطع عرضية من المفردات، ويطلق عليها أيضا البيانات اللوحية وبيانات السلة وكذلك البيانات المدمجة عندما يكون هناك عدد كبير من المفردات.[2]

[1] Dielman**, « Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis »,** Texas Christian University, USA, 1989, p.02.
[2] Edward W. Frees, ***Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences***, Cambridge University Press, 2004, P 04.

الفرع الثاني: أهمية استخدام نماذج بانل

- ❖ إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، وذلك لأنها تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر؛
- ❖ التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- ❖ توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
- ❖ تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة omitted variables الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة biased estimates في انحدارات المفردة؛[1]
- ❖ تسمح نماذج البانل بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور (Heteroscedasticity) مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى" بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛
- ❖ تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدّرات.[2]

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق نماذج البانل

من بين المشاكل والصعوبات التي يمكن مصادفتها عند استخدام نماذج البانل ما يلي:

- ❖ مشكل النقاط البعيدة والمشاهدات المفقودة نظراً للعدد الكبير من المشاهدات المدرجة، وقد بيّن Huber (1981) أن وجود 3% فقط من القيم غير المرغوب فيها كافياً للتأثير على معنوية ودقة المقدّرات والتغيير من قيمتها، ولهذا وجب معالجتها أو التخلص منها؛

[1] Baltagi Badi. H., ***Econometric analysis of panel data***, 3rd edition, John Wiley & Sons Inc., New York, USA, PP 03 – 09.
[2] Peracchi. F, « **Econometrics** », England, John Wiley et Sons LTD, 2001, p 397.

- ❖ غياب بعض المشاهدات في العينات المدروسة حيث يجب التنبيه إلى أنه إذا كان سلوك الأفراد الموجودين في العينة يختلف عن سلوك الأفراد الغائبين عنها فإن التقديرات المتحصل عليها انطلاقا من العينة لا يمكن تعميمها على المجتمع وبالتالي تصحيحها؛
- ❖ يمكن تفادي هذه المشاكل عن طريق صقل العينات وذلك بالتخلص من كل المشاهدات الخاصة بفرد معين ولا يملكها الأفراد الآخرين، ومع ذلك فإن عملية صقل العينة تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاهدات أي فقدان معلومات كثيرة، وعليه الحصول على مقدرات متحيزة وغير دقيقة.[1]

المطلب الثاني: اختبار التجانس

تتطلب دراسة بيانات البانل فحص تجانس أو عدم تجانس السياق العام للبيانات، والتي تعرف: باختبارات التجانس ل Hsiao (1986)، حيث يتم إجراء اختبار تقارب معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي؛ وهذا على مستوى الاقتصاد القياسي، أما على المستوى الاقتصادي فإن إجراء هذه الاختبارات يهدف لمعرفة ما إذا كان النموذج المدروس متطابقا بالنسبة لكل المفردات، أم أن هناك خصوصية لبعض المفردات، وفي هذا السياق تعتبر اختبارات التجانس هامة لتحديد هيكل بيانات البانل ولمعرفة مدى تجانس معلمات النموذج.

وانطلاقا من المعادلة الأساسية للنموذج سابقة الذكر، وفي ظل الافتراض بأن حدود الأخطاء العشوائية ε_{it}مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي σ_i^2، كما يفترض أن المعلمات β_i و a_iفي النموذج يمكن أن تختلف في البعد الفردي وأنها ثابتة في الزمن، وعند هذا المستوى توجد عدة صيغ ممكنة على النحو التالي:

الفرع الأول: مرحلة اختبار التجانس الكلي

حالة التجانس التام أو التطابق الكلي(Hémogénéité total) حيث يكون تساوي أو تطابق تام بين معاملات الثابت ومعاملات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية أي:

$$H_0^1 = \alpha_i = \alpha \text{ و } \beta_i = \beta \quad \forall_i \in [1, N]$$

وهذا معناه من الناحية الاقتصادية أن أي تأثير للمتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة تكون نفسها، فيكون لدينا نموذج بانل متجانس. [2]

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher والتي تحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$F = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT - N(k+1)]}$$

[1] عليوة علي، **مرجع سابق ذكره**، ص 114.

[2] معطى لبنى، **دراسة قياسية للاستقرار المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية للفترة الممتدة من 2007 إلى. 2017 ، مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 10،العدد02، 2021، جامعة مستغانم، ص 86.

حيث: SCR1 : مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد، وتساوي مجموع مربعات البواقي ل N وحدة(دولة)لكل مشاهدات T لكل وحدة على حده أي أن: $SCR_1 = \sum_{i=1}^{n} SCR_i$

$SCR_{1,c}$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1 أي تقدير النموذج بدمج كل المشاهداتN: عدد الدول T:عدد السنوات K: عدد معاملات النموذج.

تتبع هذه الاحصائية توزيع Fisher مع درجة الحرية (N – 1) (K + 1) و NT – N (K + 1) ، وتكون نتيجة هذا الاختبار كالآتي: إذا تم قبول الفرضية العدمية للتجانس نحصل إذن على نموذج بانل متجانس كليا بمعنى أنه في حالة قبول H_0^1 يكون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي(المقيد) $Y_{it}=\alpha+\beta'x_{it}+\varepsilon_{it}$، أما إذا تم رفض فرضية العدم ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره هو اختلاف المعاملات β_iبين الدول.

الفرع الثاني: مرحلة اختبار تجانس المعاملات

حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق (Hétérogénéité total) ،بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت α_iواختلاف بين معاملات المتغيرات β_iمن عينة لأخرى، أي يوجد أكثر نموذج مختلف (N نموذج مختلف) وفي هذه الحالة يتم رفض صيغة العينات المقطعية.

$$H_2^0: \quad \beta_i = \beta \qquad \forall_i \in [1, N]$$

ويتم اتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher والتي تحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$F = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1)/[(N-1)K]}{SCR_1/[NT - N(k+1)]}$$

حيث:$SCR_{2,c}$ مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^2 أي تقدير النموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

تتبع هذه الاحصائية توزيع Fisher مع درجة الحرية (N – 1)K و NT – N (K + 1) ، وتكون نتيجة هذا الاختبار كالآتي:

في حالة قبول H_0^2 : فإنه يسمح بنماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وننتقل للمرحلة الثالثة للاختبار؛

في حالة رفض H_0^2 : يتم رفض بنية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي: [1] $Y_{it}=\alpha+\beta'x_{it}+\varepsilon_{it}$.

الفرع الثالث: مرحلة اختبار تجانس الثوابت α_i

تتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت α_iواختلاف بين المعاملات β_i الخاصة بالفرضيات المدروسة:

[1] عماد الدين إبراهيم علي علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد2، 2021، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، ص 101-102.

$$H_3^0: \quad \alpha_i = \alpha \qquad \forall_i \in [1, N]$$

معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الأخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو الفرضيات، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، وبالتالي نرفض صيغة العينات المقطعية(معطيات السلة.)

ويتم إتخاذ القرار بناءً على قيمة إحصائية Fisher والتي تحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$F = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1)/(N-1)}{SCR_1/[N(T-1)-k]}$$

حيث: $SCR_{2,c}$ مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^2 أي تقدير النموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

تتبع هذه الاحصائية توزيع Fisher مع درجة الحرية (N - 1) و $N(T-1)-k$، وتكون نتيجة هذا الاختبار كالآتي:

في حالة رفض H_0^3 : نحصل على نموذج السلاسل الزمنية المقطعية، مع التأثيرات الفردية ويمثل بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$$

ملاحظة: توجد حالة تتميز بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة α_i وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة في العينات المدروسة β_i ، ويسمى هذا النموذج ب" نموذج الآثار الفردية"، وتعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة، بين عينات الدراسة أو فرضيات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الأخرى والمتمثلة بالحد الثابت.

ويتم التمييز بين هذه الحالات المختلفة، وتحديد نموذج بانل بواسطة اختبار Hsiao (1986) ، والذي يعتمد على مجموعة متفرعة من الاختبارات والفرضيات الفرعية كما يوضحها الشكل التالي: [1]

[1] Hsiao. C, « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press, 1986.

الشكل رقم (3–1): خطوات ومراحل اختبار التجانس لHsiao

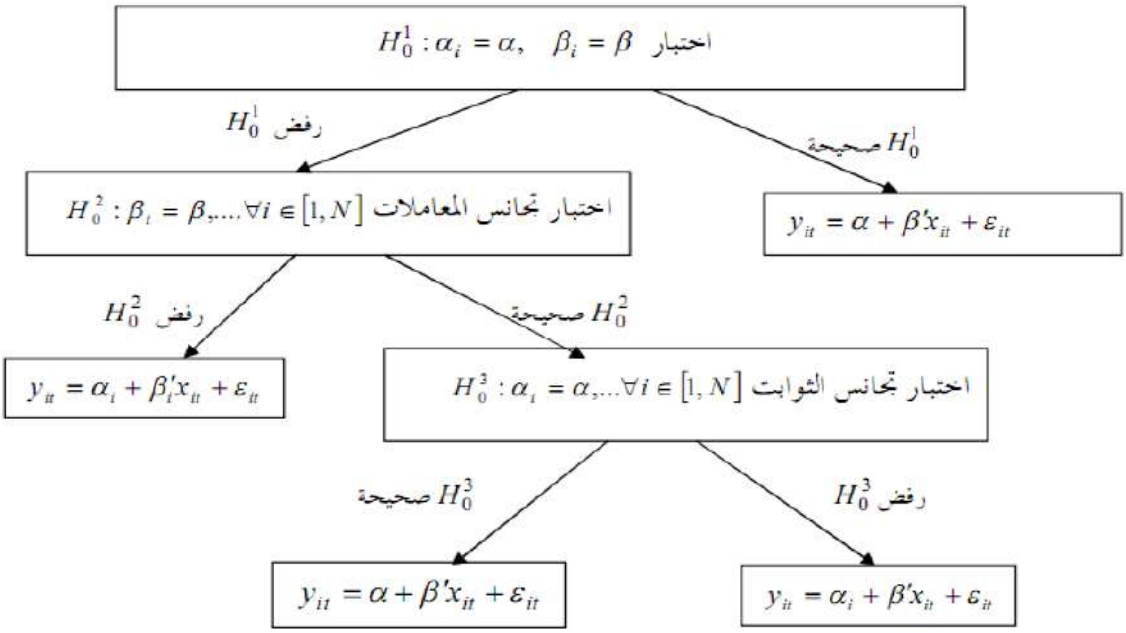

Source: Hsiao, 1986, p50.

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

تمت صياغة النماذج الأساسية لانحدار معطيات البانل وفقا (Greene,1993) كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha + x'_{it}\beta + \mu_{it} + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن i=1,2,….,n من وحدات مفردة و t=1,2,….t من فترات الزمن، و (y_{it}) يمثل المتغير التابع، α معلمة تمثل القاطع أو الحد العام الثابت للنموذج، (x'_{it}) مصفوفة المتغيرات المستقلة، β المعلمات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد k من المعلمات في (x'_{it}) دون الحد الثابت، وتمثل (μ_{it}) الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (cross – section effects) التي تتفاوت من دولة إلى أخرى، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، وتشير (γ_t) إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية المشتركة بين الوحدات والتي تتغير عبر الزمن، أما (ε_{it}) الحد العشوائي للنموذج.

وينصب نموذج البانل حول كيفية التعامل مع هذه الآثار أو عدم التجانس غير الملحوظ، حيث يقود إهمالها إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة، ولذا يتم التعامل مع هذه الآثار – الزمنية والمقطعية – في نماذج البانل إما كالآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة **Fixed Effects Model** أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية **Random Effects Model** فإذا لم تكن هناك أي آثار بمعنى جميع المعاملات ثابتة لكل الوحدات والفترات الزمنية، فإن النموذج يعامل كنموذج انحدار التجميعي

Pooled Regression Model يحمل معادلة واحدة للتقدير من أجل$N \times T$ من الشكل $Y= \alpha + x\beta + \varepsilon$:
[1]
ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (ols).

الفرع الأول: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$ و β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1)نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الاتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X j_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2.....,N \quad t=1,2.....,T .....(2)$$

حيث أن: $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$ $var_{(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2}$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره $(N\times T)$. [2]

الفرع الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع βo تتفاوت من مجموعة إلى اخرى مع بقاء معاملات الميل βj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الاتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X j_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2.....,N \quad t=1,2.....,T .....(3)$$

حيث أن: $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$ $var_{(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2}$، ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر $(N-1)$ لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الاتي:

[1] William H. Greene, **Econometric Analysis** : chapter 13 Model for Panel Data, 5th ed Prentice Hall, 2002, p.258
[2] Greene, W., H., 2012, "**Econometrics Analysis**", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_{dD_d} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2\ldots\ldots\ldots,N \quad t=1,2\ldots\ldots\ldots,T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d$$

ويمثل هذا المقدار التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف α_1 بالشكل الاتي:[1]

$$Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_{dD_d} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2\ldots\ldots\ldots,N \quad t=1,2\ldots\ldots\ldots,T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM)

على خلاف نموذج (FEM)، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية (μi) والزمنية(γ_i) على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد (finite) وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع (FEM) فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأerror components model أو مكونات التباين، نظرًا لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي، ولذلك يصبح حد الخطأ العشوائي في نموذج كالتالي: $\varepsilon_{it} = \mu_{it} + \gamma_{it} + \nu_{it}$[2]

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it}ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_{g^2} ، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + \nu_i \quad i = 1,2 \ldots\ldots\ldots, N \ldots\ldots (6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الاتي:

---

[1] زكريا يحي الجمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012، ص271-272.

[2] عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16 ،العدد 1، 2010، ص 19.

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad i=1,2\ldots\ldots,N \quad t=1,2\ldots\ldots,T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث أن vi يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية احيانا نموذج مكونات الخطأ (Model Components Error) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما vi و ε_i.

يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$var_{(\varepsilon_{it})} \quad var_{(vi)} = \sigma_{v^2} \; E_{(vi)} = 0 \; , \quad E_{(\varepsilon_{it})} = 0 = \sigma_{\varepsilon^2}$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \ldots\ldots 8 \quad E_{(W_{it})} = 0 \ldots\ldots 9 \qquad VAR_{(W_{it})} = \sigma_{V^2} + \sigma_{V\varepsilon^2} \ldots\ldots 10$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون ان التباين المشترك بين w_{it} و w_{is} لا يساوي الصفر أي[1]

$$cov(w_{it}, w_{is}) = \sigma_{v^2} \neq 0, t \neq s \ldots\ldots(11)$$

المطلب الرابع: المفاضلة بين نماذج البانل

يتم المفاضلة بين نماذج البانل باستخدام الاختبارات التالية:

الفرع الأول: اختبار فيشر المقيد (Fisher's exaact test):

الفرضيات: من خلال هذا الأسلوب سنقوم بتطبيق اختبار فيشرF، استناداً إلى الفرضيتين:

$\mathbf{H_0}$: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم؛ $\mathbf{H_1}$: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

صيغة F المحسوبة:

$$F^* = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FE})/(NT-N-1)} \sim F_{(N-1,NT-N-k)}$$

حيث $^2_{FEM}$: معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة؛ R^2_{PRM}: معامل التحديد للنموذج التجميعي.

وبعد الحصول على احصائية فيشر (F) المقيدة المحسوبة نقارنها مع قيمة فيشر (F) المجدولة عند مستويات معنوية 1%، و 5%، و 10%، فإذا كانت قيمة فيشر (F) المحسوبة أقل من قيمة فيشر (F) المجدولة فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن

[1] زكريا يحي الجمال، **مرجع سابق ذكره**، ص272-273.

النموذج التجميعي للبيانات هو النموذج الأنسب والأكثر ملائمة للدراسة وفي حالة العكس يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.[1]

الفرع الثاني: اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier Test)

يستخدم هذا الانحدار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) والمقترح من طرف Breusch & Pagan (1980) هو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعفLagrange ويأخذ الصيغة التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}e_{it}^2} - 1\right]^2 \sim x_1^2$$

إذا كانت قيمة (P – value لإحصائية اختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، فيعني هذا أن FEMأو REM سوف يكون أفضل من PRM ، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعني هذا إن PRM سيكون أفضل من كل من FEM أو. REM

وبالتالي إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (LM) أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية واحدة فإن هذا يعني أنه يتم رفض فرضية العدم القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل، ويتم قبول الفرضية البديلة القائلة بأنه نموذج الآثار العشوائية أو نموذج الآثار الثابتة هو أفضل وأكفأ مقدّر. [2]

الفرع الثالث: اختبار هوسمان (Hausman Test)

يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط التي تكون متسقة وأكثر كفاءة.[3]

ويستخدم الاختبار إحصائية (H): التي تتبع توزيع كاي مربّع (x^2) بدرجة حرية (k)، وتأخذ الصيغة:

$$H = \left(\hat{\beta}^{FE} - \hat{\beta}^{RE}\right)'\left[Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right)\right]^{-1} \sim x_K^2$$

---

[1] بلهوشات محمد الأمين، بوتواتة أمينة، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000–2017**، الملتقى العلمي الدولي السابع حول نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2019،ص12.

[2] Breusch T.S. & Pagan A.R., **The Lagrange Multiplier test and its Applications to model specification in econometrice**, The Review of Economic Studies, Vol.(47), No.(1), Econometrics Issue, 1980, PP239-253.

[3] عبد السلام عطية، جبار بوكثير، **نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل– حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة 2000–2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصدي مرابح ورقلة، ص 138.

حيث: $\left(\hat{\beta} \quad - \quad \widehat{\ } RE\right)$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

$Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right)$الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

وبمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، إذا كانت القيمة المحتسبة أقل من القيمة الجدولية فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين غير معنوي، وعليه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن الآثار العشوائية متسقة وذات كفأة أي أنها هي النموذج الأنسب، ورفض نموذج الآثار الثابتة، والعكس. [1]

المطلب الخامس: اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المشترك لبيانات بانل

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

اختبار Lin Levin (LLC)

يتم معالجة ودراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة في الاقتصادي القياسي وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة، ويعتبر Andrew Levin و Chien-Fu Lin أول من اقترحا اختبار جذر الوحدة في بانل في سلسلة الأعمال التي قاموا بها (1992، 1993، 2002)، وقد تم الاعتماد على ثلاثة نماذج من أجل إجراء هذا الاختبار، وذلك انطلاقا من اختبارات جذر الوحدة المأخوذة في السلاسل الزمنية لـ Deckey و Fuller (1979) :

النموذج الأول: $\Delta y_{i,t} = Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج الثاني: $\Delta y_{i,t} = a_i + Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج الثالث: $\Delta y_{i,t} = a_i + \beta_{i,t} + Py_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

بحيث: i=1,2,.....N

i=1,2,.....T

وبذلك يمكن تسجيل ملاحظتين:

- نلاحظ أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي وهي فرضية مقبولة في كل اختبار جذر الوحدة لمعطيات البانل الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقاربة.
- أما الملاحظة الثانية فتتعلق بعدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات وهي مشكل أساسي في الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديين Levin, Lin and Chu تجانس جذر الانحدار الذاتي " Autoregressive(Pi = PJ = P) وبالتالي عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغيرة Y، فإما أن نقبل الجذر الأحادي لمجموع الفرديات أو نرفض الفرضية من أجل مجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيسي لهذا الاختبار.

وانطلاقا من النماذج الثلاثة السابقة يقترح Levin, Lin and Chu اختبار الفرضيات التالية:

[1] Hausman, J.A., **Specification tests in econometrics. Econometrica**, vol. (46),No(6), 1978, pp 1251-1271.

النموذج (01): $H_0: P = 0 \qquad H_1: P < 0 :(01)$

النموذج (02): $H_0: P = 0\,, \quad a_i = 0 \quad , \quad \forall_i = 1,2, \dots \dots, N$

$H_1: P < 0\,, \ a_i \in R\,, \ \forall_i = 1,2, \dots \dots, N$

النموذج (03):

$$H_0: P = 0\,, \ B_i = 0\,, \forall_i = 1,2, \dots \dots, N$$
$$H_1: P < 0\,, \ B_i \in R\,, \forall_i = 1,2, \dots \dots, N$$

إن فرضية العدم في النموذجين (02) و (03) هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات بانل ($P_1 = P = 0$) مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة ($\propto_I = 0$)، أما النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج(02) مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل (B_i=0).

في الحالة العامة وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ($\theta_{i,k} \neq 0$) فإن اختبار، Levin, Lin and Chu بني على أساس نماذج Dickey-Fuller المدعم (ADF) كما ذكرنا سابقا، بحيث أنه اختبار يسمح بوضع البواقي في توزيعات معروفة من أجل الإحصائيات t الفردية، وبالتالي تأخذ النماذج الثلاثة الشكل التالي: [1]

النموذج الأول: $\Delta y_{it} = \quad _{it-1} + \sum_{s=1}^{t} \Delta y_{i,t-s} + U_{it}$

النموذج الثاني: $\Delta y_{it} = \quad _i + \Delta y_{it} + P y_{it-1} + \sum_{s=1}^{t} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + U_{it}$

النموذج الثالث:

$$\Delta y_{it} = a_i + \beta_{it} + \Delta y_{it} + P y_{it-1} + \sum_{s=1}^{p_t} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + U_{it}$$

بحيث:

$$Uit \sim i.i.d\left(0, \sigma_{u,i}^2\right)$$

اختبار Im , Pesaran and Shin (2003)

قام Im , Pesaran and Shin باقتراح إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام بيانات بانل للتخفيف من القيود المفروضة في اختبار LLC حيث قاموا بصياغة فرضيتين مترافقتين متمثلتين فيما يلي: الفرضية الصفرية أي أن بيانات السلسلة الزمنية بانل تحتوي على جذر الوحدة، مقابل الفرضية البديلة (أن بيانات السلسلة الزمنية بانل لا تحتوي على جذر الوحدة):

$$(H_0: P_i = 0 \ \forall i = \overline{1, N})$$

$$0 < \varphi < 1 \quad : \lim_{n \to \infty} \left(\frac{N_1}{N}\right) = \varphi \qquad \text{مع } H_1 = \begin{cases} P_i < 0 \forall i = 1.2, \dots N_1 \\ P_i = 0 \ \forall i = N_1 + 1, \dots N \end{cases}$$

كما قام الباحثون Im, Pesaran and Shin بوضع احصائية الاختبار $\overline{t}$ على أنه متوسط احصائيات ADF الفردية كما يلي:

[1] Andrew Levina , Chien-Fu Linb, Chia-Shang James Chu , **Unit root test in panel data : Asymptotic and finite sample properties**, Journal of Econometrics 108, 2002, P 1-24.

$$\bar{t} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{pi}$$

حيث t_{pi}: هي الإحصائية الفردية لـ"ستيودنت (t-Test)" من أجل اختبار الفرضية الصفرية: $(H_0: P_i = 0\ \forall i = \overline{1, N})$ السابقة. وفي ظل غياب الارتباط الذاتي لأخطاء، يشير IPS إلى أن الإحصائية المتوسطية تتبع التوزيع الطبيعي في حالة $(n \to \infty)$. وبناءا على فإن إحصائية IPS تتبع التوزيع الطبيعي:

$$t = \frac{\sqrt{N}\left[\left(\bar{t} - \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} E\left(t_{iT}/P_i = 0\right)\right)\right]}{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} var\left(t_{iT}/P_i = 0\right)}}$$

تم حساب قيم $E(\ \ _{iT}/P_i = 0)$ و $var(t_{iT}/P_i = 0)$ بواسطة IPS من خلال إجراء محاكاة للقيم المختلفة للبعد الزمني T ودرجة الانحدار P_i.[1]

اختبار Belitung (t–stat–2000)

إن الدراسات التطبيقية للاختبارين السابقين أثبتت ضعف هاذين الاختبارين في حالة ما إذا كان عدد الأفراد كبير جدا بالنسبة لطول السلسلة، يعتمد Belitung – 2000 على فكرة تقدير بواقي النموذج ثم إجراء تحويل على هذه البواقي، والفرضية المعدومة لهذا الاختبار تعتمد على عدم استقرار سلسلة البواقي المعدلة وبالتالي استقرار سلسلة الدارسة، وتتبع إحصائية اختبار النموذج التوزيع الطبيعي. [2]

إختبار (Hadri –2000)

أقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري " قدور حضري" سنة 2000، يتميز الاختبار **Hadri** عن بقية غيره من الاختبارات بأن فرضيته العديمة والبديلة عكس الاختبارات السابقة لذلك فإن نتيجة لا تظهر في برنامج (**Eviews**) إلا بعد طلبها،[3] يفترض هذا الاختبار أن السلسة ($\mathbf{X_{it}}$) تكون مستقرة على أساس الفرض المعدوم، أي عدم وجود جدر الوحدة لكل فرد على حدى، فيكون الفرض البديل وجود فرد على الأقل يقبل جدر الوحدة، أي تكون عنده السلسلة غير مستقرة، وبغرض اختبار الفرضية يعتمد **Hadri** على تقدير بواقي ($\mathbf{X_{it}}$) بالنسبة للثابت والاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى، ثم تطبيق مضاعف لاغرانج على مقدرات البواقي، الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.[4]

[1] Im K.S, KH Pesaran, Y.Shin, **Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Vol. 115, N°.(1),2003, pp 53.

[2] Regis Bourbonnis**, Econnmetrie cours et exercices corriges**, edition dunod, paris, 2015, p350

[3] عبد السالم عطية، جبار بوكثر، **مرجع سابق ذكره**، ص 139.

[4] Regis Bourbonnais, op cite, p350

إختبار Maddala و Wu (MW) (1999)

قدم **Maddala** و**Wu** (**MW**) مقاربة أخرى مؤسسة على تركيبة من مستويات المعنوية (**p–value**) لـ**N** اختبار جذر الوحدة مستقل، ليكن ($\mathbf{pi = F(G_{iTi}}$ قيم (**p–value**) لاختبار جذر الوحدة للمفردة **i**.

($\mathbf{F(G_{iTi}}$ دالة الكثافة للإحصائية الفردية $\mathbf{G_{iTi}}$ بالنسبة للبعد الزمني **Ti**، الإحصائية**MW** تكتب بالصيغة التالية:

$$p = -2 \sum_{i=1}^{N} Ln\, p_i$$

في ظل فرضية استقلالية الإحصائيات الفردية، تتبع الإحصائية (**MW**) توزيع كاي تربيع **Khi–Deux** بدرجة حرية N2، في حالة $\mathbf{T} \to \infty$ بالنسبة **N** محددة ، فإذا كانت أكبر من قيمة كاي تربيع بدرجة حرية 2N عند مستوى خطأ α % ، يتم رفض فرضية العدم للجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد.

إيجابيات اختبار(MW) تتمثل في عدم تقييد الفرضية البديلة لدرجة انحدار ذاتي واحد بالنسبة لكل المفردات، لذلك يكون مماثلا لنفس منطق لاختبار**IPS** أما السلبية الرئيسية للاختبار تكمن في أن قيم (**p–value**) يتم الحصول عليها عن طريق محاكاة **Monte Carlo** بشكل دقيق، يكون من الضروري إجراء المحاكاة عن طريق **bootstrap** توزيعات الإحصائيات الفردية للحصول على قيم (**p–value**) في الحالة التي تكون فيها قيم **N** كبيرة، الإحصائية المعيارية التالية، اقترح **Choi 2001** الإحصائية المعيارية التالية:

$$P_S = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^{N} [-2Lnp_i - 2]$$

في حالة $T \to \infty$ ثم $N \to \infty$ هذه الإحصائية تتبع توزيع القانون الطبيعي N(0,1).[1]

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

اختبار Pedroni

يعد اختبار Pedroni (2004) اختبارا موسعا لاختبار أنجل- جرانجر(Angel-Granger) للتكامل المشترك، ويقدم (Pedroni) عددا من الاختبارات للتكامل المشترك لبيانات البانل، التي تسمح بكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث يستدعي تطبيقها تقديراً مسبقا للعلاقة على المدى الطويل والتي تصاغ على النحو التالي:

$$y_{it} = d_{i,t} + x_{i,t} b_i + u_{i,t} \dots\dots (1)$$

وتكون i,t في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة 1، $x_{i,t}$ شعاع، K متغيرة تفسيرية من المفروض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، حيث تصاغ فرضيات التكامل المتزامن على النحو التالي:

[1] جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص352.

Ho : عدم وجود تكامل مشترك ، **H1** : وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا كان احتمال (**PValue**)أقل**5%** ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك والعكس بالعكس.

لقد عمل **Pedroni** على تطوير مجموعتين من الاحصائيات على التوالي:

احصائيات التكامل لبانل« Panel cointegration statistics (P) »·

احصائيات متوسط مجموعة التكامل المتزامن« Group mean cointegration statistics (m) ».

وكلتا الحالتين، تقوم على أساس اختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المتزامن $H_0 : p_i = 1$ بحيث يشير إلىp_1 ارتباط البواقي المقدّرة تحت الفرضية التالية: $\hat{\mu}_{i.t} = \rho_i \hat{\mu}_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$

تمثل$\hat{\mu}_{i.t}$ بواقي النموذج (1)،هاتين الفئتين من الاختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة حيث تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_1^{\rho}: \rho_i = \rho < 1, \forall i \\ H_1^{m}: \rho_i = \rho < 1, \forall i \end{cases}$$

وبالمقارنة يتضح أن الفرضيةH_1^m تسمح بمصدر إضافي لعدم التجانس بين المفردات، أما صيغ هذه الإحصائيات فتكون بالأخذ على الترتيب بإحدى الإحصائيات غير معلمية $Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{\rho}$ الخاصة ب Phillips Perron (1988)، وإحصائية غير معلمية من نوع $Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{\rho *}$من الصنف الأول من نوع ADF وتكون صيغ هذه الإحصائيات كالتالي:

$$Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T} L_{1\,Ii}^{-2}(\hat{\mu}_{i.t-1}\Delta\,\hat{\mu}_{i.t} - \lambda_i)}{\sqrt{\sigma_{NT}^{-2}\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T} L_{1\,Ii}^{-2}\hat{\mu}_{i.t-1}^{2}}} \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T} L_{1\,Ii}^{-2}\hat{\mu}_{i.t-1}\Delta\,\hat{\mu}_{i.t}}{\sqrt{s_{NT}^{*2}\sum_{i=1}^{N}\sum_{i=2}^{T} L_{1\,Ii}^{-2}\hat{\mu}_{i.t-1}^{*2}}} \dots\dots\dots\dots (3)$$

وباعتماد المنطق نفسه على الفئة الثانية، يكون:

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{\rho} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{\sum_{i=2}^{T}(\hat{\mu}_{i.t-1}\Delta\,\hat{\mu}_{i.t} - \lambda_i)}{\sqrt{\sigma_i^{2}\sum_{i=2}^{T}\hat{\mu}_{i.t-1.}^{2}}}\right) \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{\mathrm{PNT}}}^{m*} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{\sum_{i=2}^{T}\hat{\mu}_{i.t-1}\Delta\,\hat{\mu}_{i.t}}{\sqrt{s_i^{*2}\sum_{i=2}^{T}\hat{\mu}_{i.t-1}^{2}}}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\sigma_{\mathrm{NT}}^{2} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N} L_{1\,Ii}^{-2}\sigma_i^2\,, \sigma_i^2 = s_i^2 + 2\lambda_i, s_i^2 = T^{-1}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{i,t}^2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

$$\lambda_i = T^{-1}\sum_{s=1}^{\omega_i}\left(1-\frac{s}{\omega_i+1}\right)\sum_{t=s+1}^{T}\varepsilon_{i,t}\,\varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

$$\lambda_i = T^{-1}\left(\sum_{t=s+1}^{T}\eta_{i,t}^2 + 2\sum_{s=1}^{\omega_i}\left(1-\frac{s}{\omega_i+1}\right)\sum_{t=s+1}^{T}\eta_{i,t}\,\eta_{i,t-s}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

$$S_{\mathrm{NT}}^{*2} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N} s_i^2, s_i^{*2} = T^{-1}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{i,t}^{*2} \dots\dots\dots (9)$$

وتأخذ. $\eta_{i,t} = \Delta y_{i,t} - \sum_{j=1}^{k} b_{j,i}\ \Delta x_{j,i,t}$ يوضح Pedroni (1995)، أن كل إحصائية تتبع القانون الطبيعي:

$$\frac{S_{NT} - \mu\sqrt{N}}{\varphi^2} \xrightarrow[(N,T\to\infty)]{} N(0,1)$$

وتشير S_{NT} لإحدى الإحصائيات الخاصة بالاختبار المختار، أما قيم التوقع μ وللتباين φ^2 موضحة من خلال جدولتها، يوضح Pedroni 1997 أنه في حالة T> 100 تكون قوة هذه الاختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر $T < 20$ فإن إحصائية الاختبار الأكثر قوة تكون تلك المتعلقة بالإحصائية الاختبار الخاص بالمعادلة (4)، بمعنى أخر إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى $\alpha\%$، يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن يشير Pedroni (1999)، بوضوح إلى كيفية حساب إحصائيات هذه الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.[1]

اختبار (1999) Kao:

قام Kao (1999) بتوسيع منهج أنجل – غرانجر من خلال اختبار فرضية العدم القائلة بغياب التكامل المشترك بين متغيرات بيانات البانل، غير أن هذا الاختبار يختلف عن اختبار أنجل–غرانجر من حيث تجانس متجهات التكامل المشترك (أي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية عدم التجانس) بين المفردات. ويقترح في ذلك النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + e_{it} \qquad / \quad n = 1.2\ N \quad t = 1.2. \dots T$$

بحيث: $y_{it} = \quad _{it-1} + \quad _{it}$

$x_{it} = \quad _{it-1} + y_{it}$

[1] Pedroni. P, **Panel Cointegration Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis,** Econometric Theory, 20 (3) , 2004, p p 597 - 599.

α_i: التأثير الثابت الذي يتنوع عبر ملاحظات المقطع العرضي؛

β: معلمة الانحدار؛

e_{it}: سلسلة البواقي وتكون متكاملة من الدرجة I (1)؛

فإذا افترضنا أنه لدينا عملية ثنائية المتغير $it = (\mu_{it}, \varepsilon_{it})$ ذات متوسط معدوم، فإن مصفوفة التباين المشترك طويل الأجل لـ w_{it} هي:

$$\Omega = \lim_{T\to\infty} \frac{1}{T} E\left(\sum_{t\equiv 1}^{T} w_{it}\right)\left(\sum_{t\equiv 1}^{T} w_{it}\right)' = \sum + r + r = \begin{pmatrix} \sigma_{ou}^2 & \sigma_{ou\varepsilon} \\ \sigma_{ou\varepsilon} & \sigma_{o\varepsilon}^2 \end{pmatrix}$$

$$r = \lim_{T\to\infty} \frac{1}{T} \sum_{k\equiv 1}^{T-1} \sum_{t\equiv k+1}^{T} w_{it} = E\,(w_{it} w'_{it-k}) \equiv \begin{bmatrix} T_u & T_{\varepsilon u} \\ T_{\varepsilon u} & T_u \end{bmatrix} \quad \text{بحيث}$$

$$\sum = \lim_{T\to\infty} \frac{1}{T} \sum_{t\equiv 1}^{T} E\,(w_{it} w'_{it}) \equiv \begin{bmatrix} \sigma_u^2 & \sigma_{ou\varepsilon} \\ \sigma_{u\varepsilon} & \sigma_\varepsilon^2 \end{bmatrix},$$

يصف Kao اختبارين تحت الفرضية الصفرية بعدم التكامل المشترك لبيانات البانل، الأول هو اختبار نوع ديكي فولر والآخر هو اختبار نوع ديكي المطور.

اختبار ديكي – فولر (Dickey – Fuller):

يمكن تطبيق اختبار DF لتقدير البواقي باستخدام النموذج: $\hat{e}_{it} = p\hat{e}_{it-1} + v_{it}$

بحيث يكمن كتابة فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي:

$$\begin{cases} H_0 \,.\, p = 1 \\ H_1 \,.\, p < 1 \end{cases}$$

ويعطي مقدر ρ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالعلاقة:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=2}^{T} \hat{e}_{it} \hat{e}_{it-1}}{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=2}^{T} \hat{e}_{it-1}^2}$$

وتظهر احصائية ديكي – فولر من خلال اختبار Kao كما يلي:

$$DF_\rho^* = \frac{\sqrt{N}\, T\,(\rho - 1) + 3\sqrt{N}\, \sigma_v^2 \,/\partial_{0v}^2}{\sqrt{3 + \left(36\hat{\sigma}_v^4/(\hat{\sigma}_{0v}^4)\right)}} \sim N\,(0.1)$$

$$DF_\rho^* = \frac{t + \sqrt{6N}\hat{\sigma}_v/(2\hat{\sigma}_{0v})}{\sqrt{(\hat{\sigma}_v^2/2\hat{\sigma}_v^2) + (3\hat{\sigma}_v^2/10\hat{\sigma}_{0v}^2)}} \sim N\,(0.1)$$

في حين أن الإحصائية t تحدد وفقا للمعادلة التالية:

$$t_\rho = \frac{(\hat{\rho} - 1)\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=2}^{T} \hat{e}_{it-1}^{*2}}}{S_e}, \qquad S_e^2 = \frac{1}{\mathrm{N}} \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{N}} \sum_{t=1}^{T} \left(\hat{e}_{it}^* / (\rho \hat{e}_{it-1}^*)\right)^2$$

$$\hat{e}_{it}^{*} = \hat{y}_{it}^{*} - \hat{a}_{it}^{*} - \hat{\beta}^{*}x_{it}^{*} \ , \qquad \hat{\beta}^{*} = \frac{1}{\mathrm{N}}\sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{N}}\sum_{t=1}^{T}\frac{1}{T^{2}}\left(x_{it}^{*}/(\bar{x}_{i}^{*})\right)^{2}$$

في حالة عدم وجود ارتباط تسلسلي ($\sigma_{u}^{2} = \sigma_{ou}^{2} = \sigma_{v}^{2} = \sigma_{ov}^{2}$) تصبح إحصائيات الاختبار كما يلي:

$$DF_{\rho}^{*} = \frac{\sqrt{N}T(\rho-1)+3\sqrt{N}}{\sqrt{10.2}} \sim \mathrm{N}(0.1)$$

$$DF_{\rho}^{*} = \sqrt{1.25t_{\rho}+\sqrt{1.875N}} \sim \mathrm{N}(0.1)$$

هذه الاختبارات لا تتطلب تقدير مصفوفة التباين- التباين المشترك على المدى الطويل.

اختبار ديكي- فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller):

ويكون تقدير البواقي باستخدام اختبار ADF حسب النموذج التالي:

$\widehat{e}_{it} = \rho\hat{e}_{it-1} + \sum_{j=1}^{\rho}\varphi_{j}\,\Delta\hat{e}_{it-j} + v_{itp}$ وفي ظل عدم وجود تكامل مشترك، فإن اختبار ADF يأخذ الصيغة:

$$t_{ADF} = \frac{(\hat{\rho}-1)\left[\sum_{i=1}^{N}(e_{i}' \quad _{i} \quad _{i})\right]^{\frac{1}{2}}}{S_{v}}$$

وباختصار الحسابات وتظهر احصائية ADF من خلال كما Kao يلي:

$$ADF = \frac{t_{ADF}+\sqrt{6N}/(2\delta_{0v})}{\sqrt{\left(\hat{\delta}_{v}^{2}/2\hat{\delta}_{v}^{2}\right)+\left(3\hat{\delta}_{v}^{2}/10\hat{\delta}_{v}^{2}\right)}} \sim N(0.1)$$

لتقدير المعلمات في الأجل الطويل عند تقدير كل it و $\widehat{W}$ نتحصل على:

$$\sum = \begin{pmatrix}\hat{\delta}_{u}^{2} & \hat{\delta}_{u\varepsilon}\\ \hat{\delta}_{u\varepsilon} & \hat{\delta}_{\varepsilon}^{2}\end{pmatrix} = \frac{1}{NT}\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\widehat{w}_{it}\widehat{w}'_{it}$$

ولتقدير $\sum$، يمكن تقدير $\boldsymbol{\Omega}$ بـ:

$$\widehat{\Omega} = \begin{pmatrix}\hat{\delta}_{u}^{2} & \hat{\delta}_{u\varepsilon}\\ \hat{\delta}_{u\varepsilon} & \hat{\delta}_{\varepsilon}^{2}\end{pmatrix} = \frac{1}{NT}\sum_{i=1}^{N}\left[\frac{1}{NT}\sum_{t=1}^{T}\widehat{w}_{it}\widehat{w}'_{it} + \frac{1}{T}\sum_{T=1}^{l}\widehat{\omega}_{tl}\sum_{t=t+1}^{T}(\widehat{w}_{it}\widehat{w}'_{it}+\widehat{w}_{it}\widehat{w}'_{it})\right]$$

حيث $\widehat{\omega}$ هي دالة وزن أو نواة.[1]

[1] Chihwa Kao, ***Spurious regression and residual-based tests for Cointegration in panel data***, Journal of Econometrics,00 Vol.(90), No(1), 1999, PP 1 – 44

-عليوة علي، **مرجع سابق ذكره**، ص 133.

المبحث الثالث: دراسة وصفية احصائية وبيانية لمتغيرات الدراسة

في هذا المبحث سوف نقوم بإجراء التحليل الوصفي والبياني على نوعين، الأول خصَّ متغيرات الدراسة لكل الدول، والثاني خصَّ عينة الدول ولكل المتغيرات، ويكتسي التحليل الوصفي لبيانات الدراسة أهمية بالغة في توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة والشاملة للدول، والمساهمة في القيام بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة ومن ثَم استخلاص النتائج التي تساهم في اتخاذ القرار السليم والملائم، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والمنحنيات البيانية لتحليل وعرض بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي محل الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرات الدراسة حسب كل الدول

في البداية نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الدراسة ولعينة متكونة من 20 دولة نامية منها سبعة دول افريقية وستة دول آسيوية وسبعة دول من أمريك اللاتينية، وذلك للتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات بانل، ومعرفة درجة التجانس بين مستوياتها، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b ومخرجات برنامج Eviews11 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-1): التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرة التضخم INF ومتغيرة البطالة UNP حسب كل الدول

	Statistique descriptives						
	observation	Mean	median	Std.dev	maximum	Minmum	JB
INF	557	17.54446	4.269990	128.6635	2075.888	-6.242406	1021047. 0.000000
UNP	560	7.00767	5.603000	4.874566	31.84	-7	0.000000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b ومخرجات برنامج Eviews11

يوضح الجدول أعلاه أهم الاختبارات الإحصائية الوصفية المستخدمة في تحليل متغيرات الدراسة (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، مقاييس النزعة المركزية: الوسط الحسابي، الوسيط، مقاييس التشتت: الانحراف المعياري، إحصائية J-B) حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج الملخصة في الجدول أعلاه، كما يظهر التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة تذبذبا على طول فترة الدراسة، فأحيانا تشهد تلك المنحنيات ارتفاعات وأحيانا أخرى تشهد انخفاضات وهذا دليل على عدم استقرارية السلسلتين الزمنيتين محل الدراسة إضافة إلى وجود مركبة الاتجاه العام والتي تظهر بقوة في التمثيل البياني لمنحنى البطالة، حيث أن التناقص بدلالة الزمن الذي تشهده التمثيلات البيانية للمنحنى البطالة والتضخم تعد مؤشرا هام جدا للدلالة على عدم الإستقرارية، لكن كل هذا مبدئيا إلى غاية التأكد من صحة ذلك باستخدام اختبارات أخرى.

الفرع الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم INF حسب كل الدول

من خلال تتبع حركية السلسلة الزمنية للمتغير INF خلال فترة الدراسة لعينة الدول، يتبين لنا أن سلسلة التضخم والمعبر عنها بالمؤشر INF تأرجحت قيمها بين السالبة والموجبة، فقد كانت محصورة بين قيمة دنيا قدرت ب6.242406- مسجلة سنة 1992 لدولة مالي وقيمة عليا قدرت ب 2075.888 سنة 1994 لدولة البرازيل

تتميز بيانات معدل التضخم في الدول النامية بتشتتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيم الانحراف المعياري كانت كبيرة بالنسبة لمتغيرة التضخم، وهذا يعني ابتعاد القيم في السلسلة عن متوسطها بحيث قدر انحرافها المعياري ب128.6635 وهو يفوق متوسطها الحسابي الذي يساوي 17.54446 وقد يرجع هذا التشتت إلى معدلات التضخم المتطرفة التي شهدتها بعض الدول، وهذا يوحي إلى عدم استقرارية السلسلة الزمنية، ومن خلال القيمة الاحتمالية لاختبار (J-B) ، prob = 0.00 ≤ 0.05 وبالتالي نرفض فرضية التوزيع الطبيعي، وهذا بين أن السلسلة لا تتوزع توزيعا طبيعيا وأنها تحمل في طياتها قيم شاذة قليلة جدا مقارنة بمفردات السلسلة ككل والمقدر ب 557 مفردة.

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني لسلسلة التضخم INF حسب كل الدول

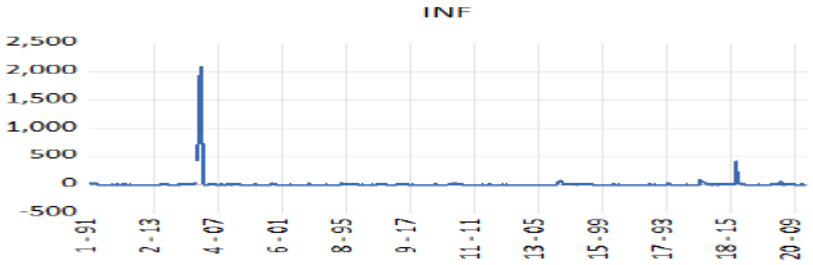

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

الفرع الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة UNP حسب كل الدول

من خلال تتبع حركية السلسلة الزمنية للمتغير UMP خلال فترة الدراسة لعينة الدول، يتبين لنا أن سلسلة البطالة والمعبر عنها بالمؤشر UMP تأرجحت هي الأخرى قيمها بين السالبة والموجبة، فقد سجلت أدنى قيمة لهذه السلسلة قدرت ب - 7 في دولة الكويت سنة 1992 وبلغت أعلى قيمة لهذه السلسلة في دولة الجزائر قدرت ب 31.84 سنة 1992، كما تبين أن قيم هذه السلسلة متذبذبة حول وسط حسابي قدر ب 7.00767 وانحراف معياري قدر ب 4.874566 ، كما أن معلمة التناظر تشير إلى عدم قبول فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة، وأنها تحتوي قيم شاذة أقل من القيم الشاذة الموجودة في سلسلة INF.

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP حسب كل الدول

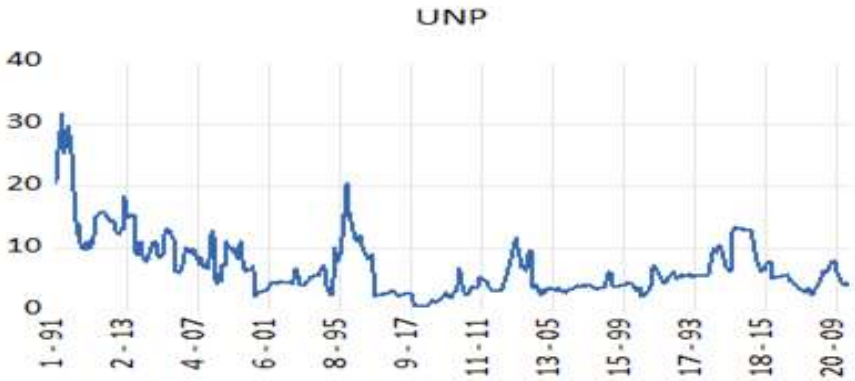

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

المطلب الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرات الدراسة حسب العينة

نقوم بدراسة تحليلية وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية المشكلة لمتغيرات الدراسة، وذلك حسب التقسيم الجغرافي لدول العينة (عينة الدول الإفريقية، عينة الدول الآسيوية، عينة دول أمريكا اللاتينية)، كما سوف نحاول إجراء بعض المقارنات بينها.

الفرع الأول: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم حسب العينة

الجدول رقم (3-2): التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة التضخم حسب العينة

	Statistique descriptives					
	Minmum	Maximum	Mean	Std.dev	Skewness	Kurtosis
عينة الدول الإفريقية	-6,2425060 مالي 1992	72,8355023 نيجريا 1995	47.99896	36.48251	1.886751	5.851095
عينة الدول الآسيوية	-1,4014738 الصين 1999	58,4510445 إندونسيا 1998	21.20890	10.56239	0.571096	2.402449
عينة دول أمريكا اللاتينية	,1363997 بنما 2015	2075,8883980 البرازيل 1994	258.4423	579.6485	2.605768	8.403537

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b

عينة الدول الإفريقية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم التضخم تذبذبت بين القيم السالبة والموجبة طوال فترة الدراسة، حيث سجلت متغيرة التضخم INF أدنى قيمة لها في فترة الدراسة حيث قدرت ب 6.2425060- سنة 1992 بدولة مالي، وأعلى قيمة لها سجلت بدولة نيجيريا قدرت ب 72,8355023سنة 1995، كما أن هذه السلسلة تذبذبت حول متوسط حسابي قدره 47.99896 مع إنحراف معياري قدره 36.48251 وهو يعكس وبقدر كبير التشتت والاختلاف وعدم التجانس السائد بين مستويات السلسلة، أما فيما يخص التوزيع الطبيعي والقيم الشاذة، فإن معلمة التناظر وإحصائية J-B تشيران إلى عدم توزع السلسلة توزيعا طبيعيا من جهة، وإلى وجود القيم الشاذة من جهة أخرى، كما يمكننا تتبع سير حركية السلسلة من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة التضخم الخاصة بكل دولة من عينة الدول الافريقية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم التضخم، حيث نميز أعلى القيم في الفترة بين سنة 1991 وسنة 1995وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاشة آنذاك، كما أن التحول نحو اقتصاد مفتوح يؤثر في بدايته على كثير من متغيرات الاقتصادية الكلية خاصة التضخم، وفي سنة 2000 شهدت معظم دول العينة إنخفاضا في معدلات التضخم وذلك بسبب الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية التي انتهجتها تلك الدول آنذاك، لتعود معدلات التضخم بالارتفاع حيث سجلت من بعد سنة 2002 إلى غاية سنة 2004 ارتفاعا بشكل ملحوظ وذلك بسبب الارتفاع الغير مسبوق في أسعار الغذاء والطاقة الذي مس معظم الدول، في حين شهدت معظم الدول النامية لهذه العينة انخفاضا تدريجيا لمعدلات التضخم من بعد سنة 2004 إلى غاية سنة 2009 كنتيجة للأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود اقتصادي وتراجع الطلب على النفط والمواد الأولية بما في ذلك المواد الغذائية ما عدا دولة مالي والتي سجلت أدنى قيمة لها في سنة

1992، ودولة كوت ديفوار والتي سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2018، كما سجلت بعض الدول قيما تضخمية سالبة على غرار مالي، السينغال، كما أخذ منحى دولة مصرو تونس بالأخص اتجاه عام متناقص، حيث بلغت أكبر قيمة له في بداية الفترة ليسير بعدها نحو الانخفاض معلنا عن تحسن الوضع الاقتصادي ثم ليرتفع بعد سنة 2010 وذلك راجع إلى الثورات ربيع العربي (الأوضاع السياسية الغير مستقرة)، والذي نتج عنها ارتفاع كبير في معدلات التضخم، أما في سنة 2017 و2018 فقد ارتفع معدل التضخم في جل دول العينة بسبب السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها غالبية هاته الدول، وتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، إضافة إلى تطبيق ضرائب جديدة في عدد من الدول، كما تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع مستويات الطلب المحلي وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

الشكل رقم (3-4) التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الإفريقية

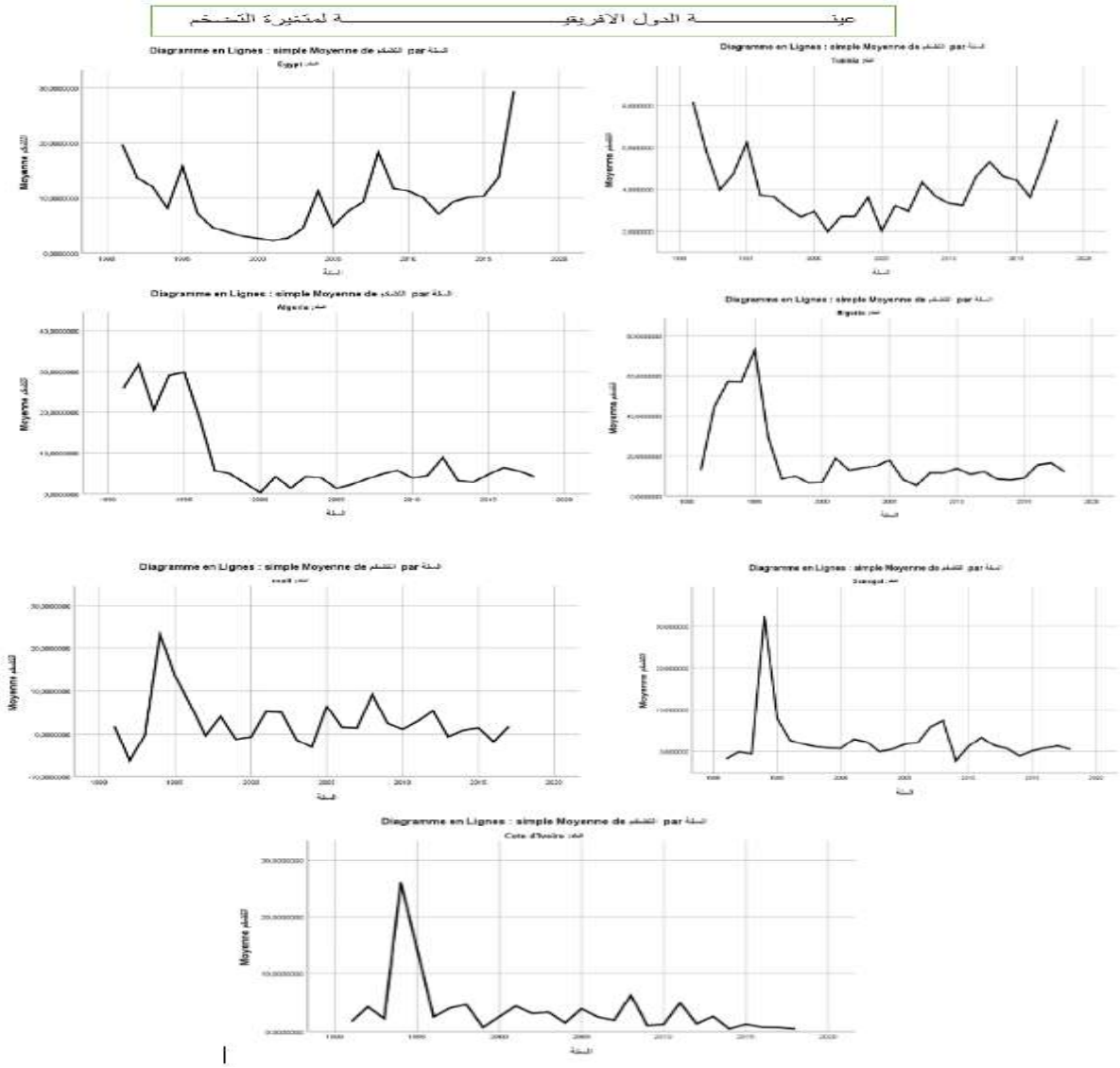

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

عينة الدول الآسيوية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم التضخم تذبذبت بين القيم السالبة والموجبة طوال فترة الدراسة، حيث سجلت متغيرة التضخم INF أدنى قيمة لها في فترة الدراسة حيث قدرت ب 1,40147381- سنة 1999 بدولة الصين، وأعلى قيمة لها سجلت بدولة إندونسيا قدرت ب 58,4510445 سنة 1998، كما أن هذه السلسلة تذبذبت حول متوسط حسابي قدره 21.20890 مع إنحراف معياري قدره 10.56239 وهو يعكس وبقدر كبير التشتت والاختلاف وعدم التجانس السائد بين مستويات السلسلة، أما فيما يخص التوزيع الطبيعي والقيم الشاذة، فإن معلمة التناظر وإحصائية J-B تشيران إلى عدم توزع السلسلة توزيعا طبيعيا من جهة، وإلى وجود القيم الشاذة من جهة أخرى، كما يمكننا تتبع سير حركية السلسلة من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة التضخم الخاصة بكل دولة من عينة الدول الآسيوية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم التضخم، وقد توزعت القيم الدنيا والقيم العليا لهذه الدول خلال الفترات التالية على الترتيب: الصين (1994/1999)، الهند (1991/2017)، الكويت (2008/1992)، ماليزيا (2008/2009)، السعودية (2008/1999)، إندونيسيا (1998/2018) تميزت سلاسلها بعدم التناظر إضافة إلى وجود القيم الشاذة والمتطرفة، حيث نميز معظم القيم العظمى او القريبة من القيم العظمى كانت في سنة 2008 ذلك راجع إلى الأزمة العالمية التي امتد نتائجها السلبية الوخيمة على الدول النامية.

الشكل رقم (3-5) التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الآسيوية

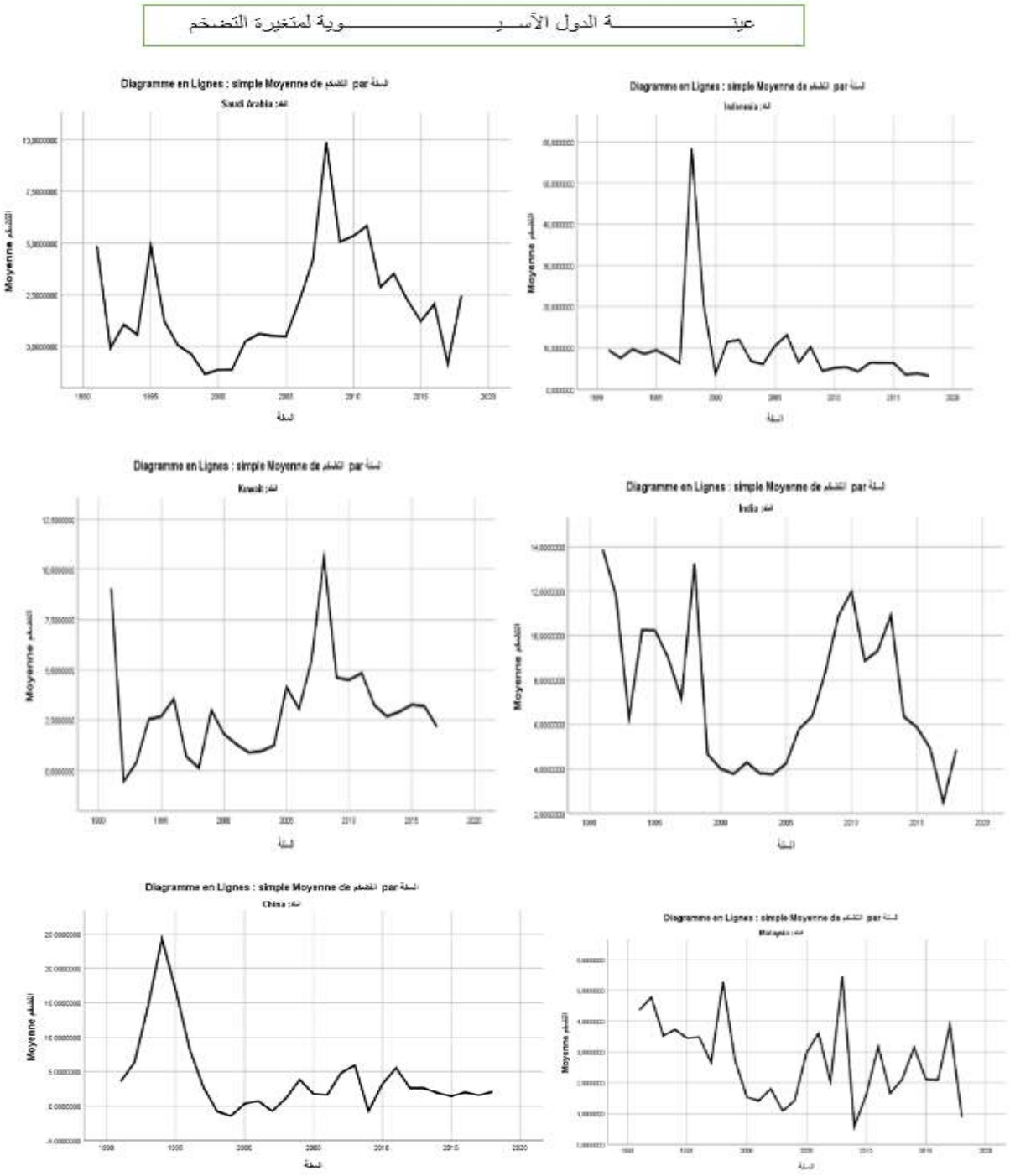

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

عينة دول أمريكا اللاتينية

سجلت مجموعة دول أمريكا معدلات تضخم متفاوتة خلال فترة الدراسة لغالبية دول عينتها رغم التذبذبات الحاصلة في سلسلتها والتي تتأرجح بين الزيادة والنقصان، عكستها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمن خلال الجدول أعلاه ومن خلال التمثيلات البيانية نلاحظ أن قيم التضخم تذبذبت بين القيم السالبة والموجبة طوال فترة الدراسة، حيث سجلت متغيرة

التضخم INF أدنى قيمة لها في فترة الدراسة حيث قدرت ب 1363997, في دولة بنما سنة 2015، وأعلى قيمة لها سجلت بدولة البرازيل قدرت ب 2075,8883980 سنة 1994، كما أن هذه السلسلة تذبذبت حول متوسط حسابي قدره258.4423 مع إنحراف معياري قدره 579.6485 وهو يعكس وبقدر كبير التشتت والاختلاف وعدم التجانس السائد بين مستويات السلسلة، أما فيما يخص التوزيع الطبيعي والقيم الشاذة، فإن معلمة التناظر وإحصائية J-B تشيران إلى عدم توزع السلسلة توزيعا طبيعيا من جهة، وإلى وجود القيم الشاذة من جهة أخرى، كما يمكننا تتبع سير حركية السلسلة من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة التضخم الخاصة بكل دولة من عينة الدول أمريكا اللاتينية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم التضخم، وقد توزعت القيم الدنيا والقيم العليا لهذه الدول خلال الفترات التالية على الترتيب: البرازيل (1994/1998)، الشيلي(1991/2009)، كولمبيا (1991/2013)، المكسيك (1995/2015)، بنما (2008/2015)، الآورغواي (1991/2001)، البيرو (1991/2002)، كما تميزت سلسلاها بعدم التناظر إضافة إلى وجود القيم الشاذة والمتطرفة، نلاحظ أن أغلب دول العينة سجلت أعلى معدلات التضخم في الفترة الممتدة بين سنة 1991 وسنة 1995 وذلك راجع إلى الأوضاع السياسية والغير مستقرة نتيجة الحروب والتي انعكست نتائجها السلبية الوخيمة على ارتفاع الأسعار.

الشكل رقم (3-6) التمثيل البياني لسلسلة البطالة INF لمجموعة الدول الأمريكية

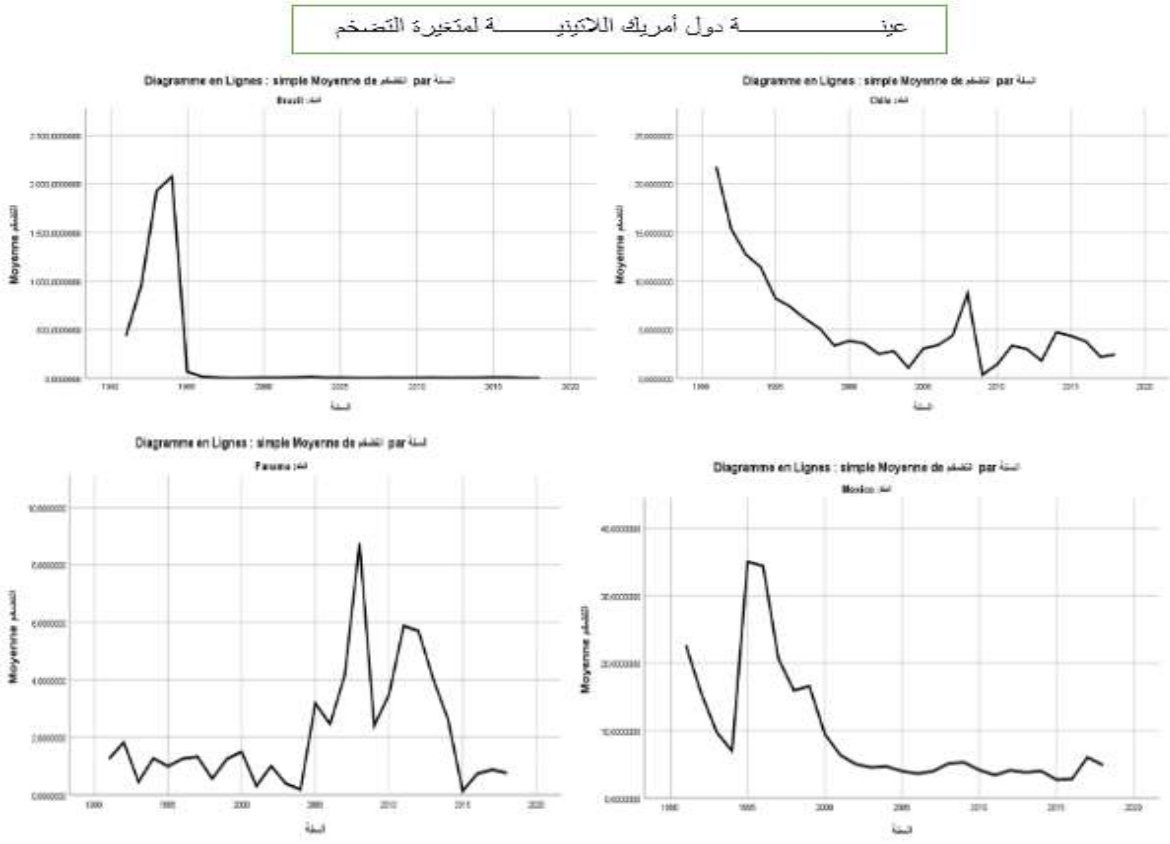

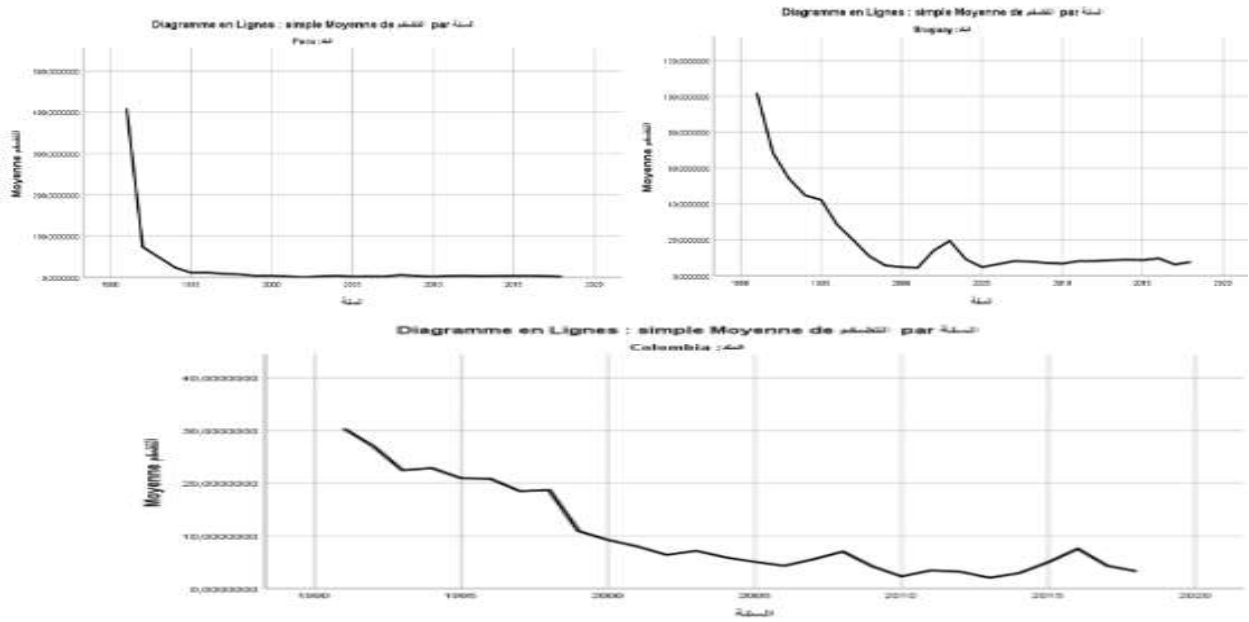

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

الفرع الثاني: التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة حسب العينة

الجدول رقم (3-3): التحليل الوصفي الاحصائي والبياني لمتغيرة البطالة حسب العينة

Statistique descriptives						
Kurtosis	Skewness	Std.dev	Mean	Maximum	minmum	
1.941660	0.631505	0.103698	0.833743	31,840000 الجزائر 1992	2,480000 كوت ديفوار 2018	عينة الدول الإفريقية
1.360332	0.388616	0.495519	2.036943	8,060000 إندونسيا 2007	,700000 الكويت 1992	عينة الدول الآسيوية
1.900794	0.391234	0.113245	1.036227	20,520000 كولومبيا 2000	2,300000 بنما 2013	عينة الدول الأمريكية

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b

عينة الدول الإفريقية

تميزت هذه العينة بالمقارنة مع باقي دول العينات الأخرى بمعدلات بطالة مرتفعة جدا وخاصة في الفترة الممتدة بين 1991 و 2013 وبالأخص في الجزائر وتونس ومالي، كما تميزت تونس بارتفاع في معدل البطالة على طول الفترة وذلك لعدة أسباب سواء كانت أمنية أو تلك المتعلقة بضعف الاستثمارات واعتمادها على السياحة والزراعة ولكن بطرق غير مستحدثة، وكذا الربيع العربي الذي مس هذه الدولة وتم فيه سقوط النظام السابق والمرور إلى مرحلة انتقالية ساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مشكلة البطالة وقد بلغ متوسط قيم البطالة للفترة الممتدة من 1991إلى غاية 2018 بمقدار

0.833743 وانحراف معياري قدره 0.103698 كما سجلت مشاهدات السلسلة أدنى قيمة لها قدرت ب 2,480000 لدولة كوت ديفوار في سنة 2018 في حين سجلت أعلى قيمة 31,840000 بالجزائر في سنة 1992، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة البطالة الخاصة بكل دولة من عينة الدول الإفريقية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم البطالة، وقد توزعت القيم الدنيا والقيم العليا لهذه الدول خلال الفترات التالية على الترتيب: الجزائر (1995/2013)، تونس (2011/2007)، مصر (2013/1999)، مالي (2007/1991)، نيجيريا (2016/2008)، السينيغال (2010/1991)، الكوت ديفوار (2011/2018)، كما تميزت سلاسلها بعدم التناظر إضافة إلى وجود القيم الشاذة والمتطرفة، أما في الجزائر فيرجع سبب ارتفاع البطالة في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000 كما يبدو في الملحق رقم ()، وذلك لأن هذه الفترة تميزت باشتداد الأزمة الاقتصادية وهذا ما أثر سلبا على حجم التشغيل عندما انخفضت المناصب المعروضة للتشغيل، حيث انتقل معدل إجمالي في سنة 1991 مقدار20,6000004 وبلغ ذروته في سنة 1995 مقدار 31,8400002 وبلغ في سنة 2007 مقدار 13,79 فقد قامت الدولة باتخاذ عدة إجراءات لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، إمضاء اتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها ومحاولة تحسين اقتصادها المتدهور، حيث تمثلت شروط صندوق النقد الدولي على الدول التي تطلب مساعدته تخفيض النفقات العمومية، وخصخصة المؤسسات العمومية والتي نتج عنها العديد من الآثار السلبية من بينها تسريح لليد العاملة، وبذلك تحول جزء من هذه الأخيرة إلى القطاع الخاص أو القطاع الغير الرسمي، وتمتاز هذه الوظائف بأنها مؤقتة إذ تنتهي هذه الوظائف بمجرد نهاية المشروع وبذلك تعتبر هذه الوظائف حلا ظرفيا لأزمة البطالة، وسرعان ما تعود معدلات البطالة للارتفاع من جديد، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد سنة 2007 إلى غاية سنة 2018 عرفت هذه المرحلة بمرحلة الانتعاش الاقتصادي وبما أن الجزائر دولة ريعية فقد ساهم ارتفاع أسعار المحروقات في ارتفاع إيراداتها مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وبالتالي التخفيف من حدة الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، كما تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، كما ساهمت الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب الموجودة عبر ولايات الوطن في خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة وذلك فيما يخص مرافقة البطال ومتابعته وذلك في جميع مراحل بل تعدى ذلك إلى مساندته في اعداد فكرة مشروع ودراسة مدى جدواها الاقتصادية إلى غاية تنفيذها على أرض الميدان من خلال انشاء مؤسسة خاصة به مع تقديم الدعم معنويا وماديا من خلال تمويله بمختلف القروض.

الشكل رقم (3-7) التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الإفريقية

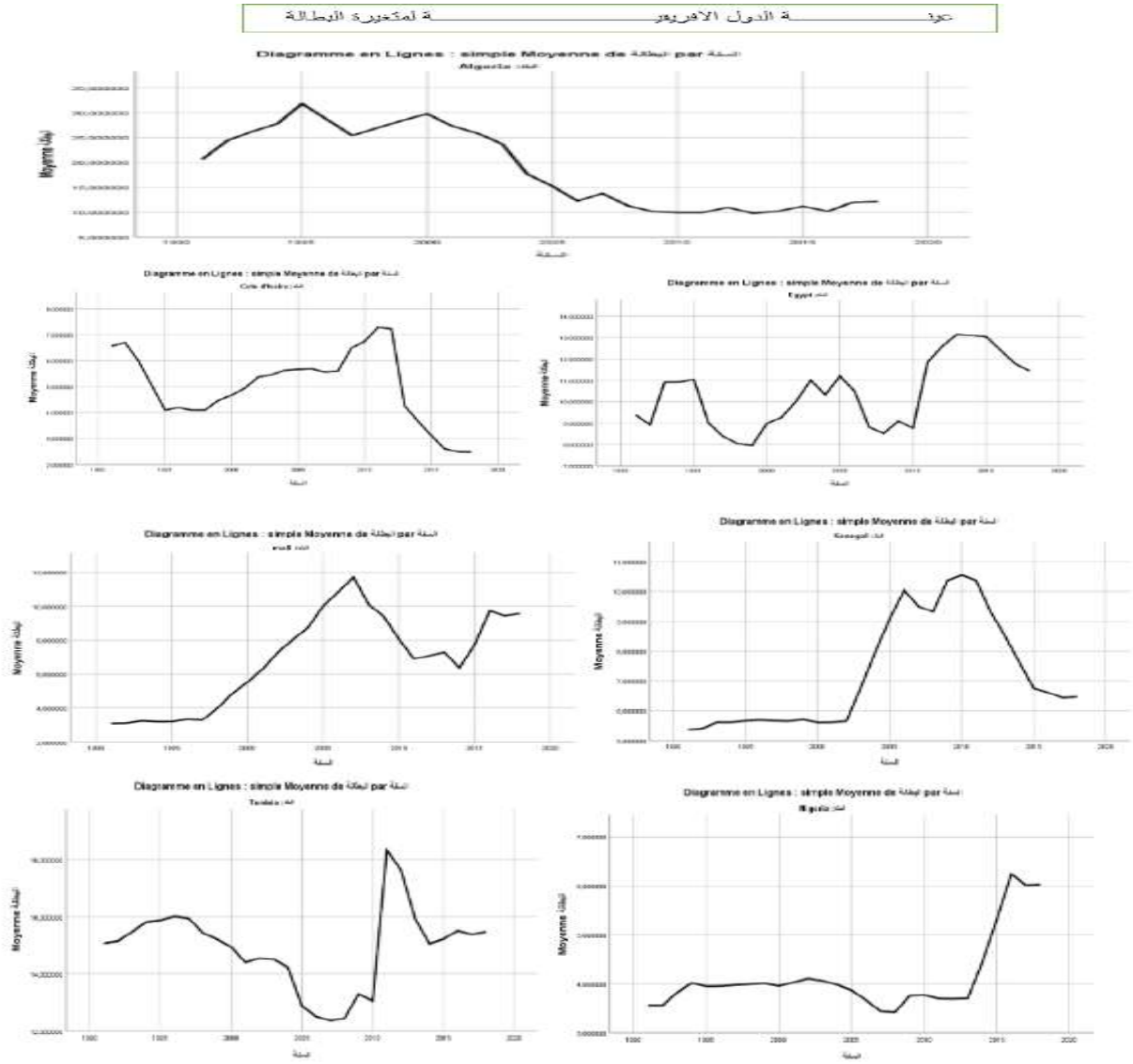

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

عينة الدول الآسيوية

سجلت عينة الدول الآسيوية معدلات بطالة متفاوتة خلال فترة الدراسة لغالبية دول عينتها رغم التذبذبات الحاصلة في سلسلتها، عكستها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمن خلال الجدول أعلاه ومن خلال التمثيلات البيانية سجلت متغيرة البطالة UNP أدنى قيمة لها في فترة الدراسة حيث قدرت ب 0.7000000في دولة الكويت سنة 1992، وأعلى قيمة لها سجلت بدولة إندونيسيا قدرت ب 8,060000سنة 2007، كما أن هذه السلسلة تذبذبت حول متوسط حسابي قدره 2.036943 مع إنحراف معياري قدره 0.495519 وهو يعكس وبقدر كبير التشتت والاختلاف وعدم التجانس السائد بين مستويات السلسلة، أما فيما يخص التوزيع الطبيعي والقيم الشاذة، فإن معلمة التناظر وإحصائية J-B تشيران إلى عدم توزع السلسلة توزيعا طبيعيا من جهة، وإلى وجود القيم الشاذة من جهة أخرى، كما يمكننا تتبع سير حركية السلسلة من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة البطالة الخاصة بكل دولة من

عينة الدول الآسيوية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم البطالة، وقد توزعت القيم الدنيا والقيم العليا لهذه الدول خلال الفترات التالية على الترتيب: الصين (2009/1991)، الهند (2003/2008)، الكويت (2014/1991)، ماليزيا (1993/1997)، السعودية (1992/1999)، إندونيسيا (2007/1991)، كما تميزت سلاسلها بعدم التناظر إضافة إلى وجود القيم الشاذة والمتطرفة، نلاحظ أن أغلب دول العينة سجلت أعلى معدلات البطالة في الفترة الممتدة بين سنة 1991 وسنة 1995 وذلك راجع إلى الأوضاع السياسية والغير مستقرة نتيجة الحروب والتي انعكست نتائجها السلبية الوخيمة على ارتفاع البطالة، في حين يرجع السبب الرئيسي للبطالة في بعض دول العينة إلى حل عدد كبير من المؤسسات العمومية يتوقع أن تؤدي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام إلى تسريح 24 مليون عامل خلال 1997-2012 وإلى ضعف امتصاص المؤسسات الخاصة لليد العاملة، بالإضافة إلى المنافسة الحادة في السوق والتي تضغط على التكاليف وإلى تزايد السكان، أيضا من أهم أسباب تنامي هذه الظاهرة الهجرة الكبيرة من الأرياف إلى المدن، حيث أنه حاليا ما بين 150 إلى 200مليون عامل هاجروا من الريف إلى المدن، وهو رقم يتزايد بسرعة بسبب فجوة التنمية بين الأرياف والمدن التي أنتجت عدم عدالة توزيعية للدخل، وبسبب التعداد الهائل للفقراء في الريف.

الشكل رقم (3-8): التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الآسيوية

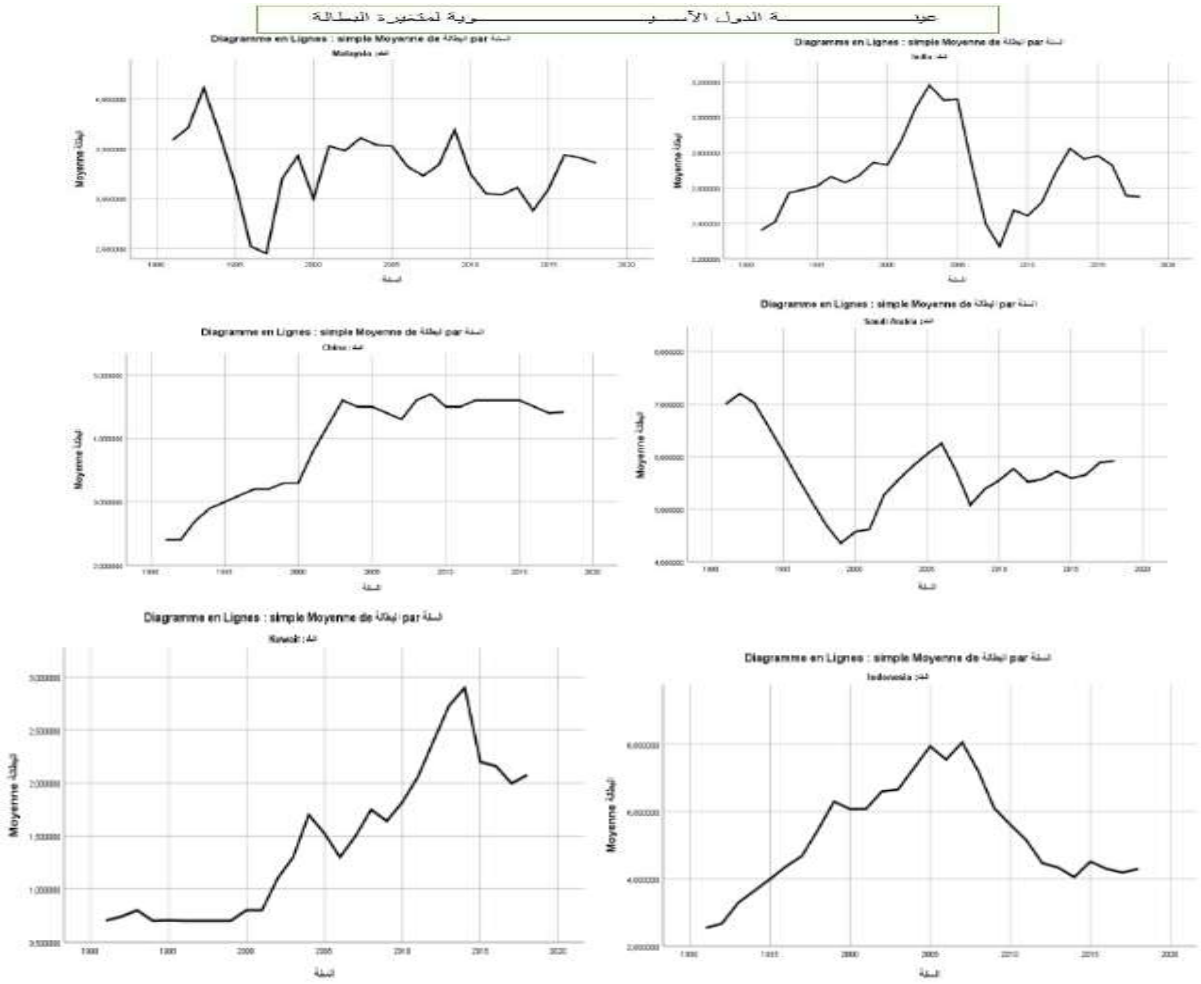

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

عينة دول أمريكا اللاتينية

شملت هذه السلسلة عدد من المشاهدات قدر ب 557 مشاهدة، حيث سجلت أدنى قيمة لها في دولة بنما 2,300000 سنة 2013، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2000 بدولة كولومبيا بمقدار 20,520000، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بدولة الهند، كما أن هذه السلسلة تذبذبت حول متوسط حسابي قدره 1.036227 مع إنحراف معياري قدره 0.113245 وهو يعكس وبقدر كبير التشتت والاختلاف وعدم التجانس السائد بين مستويات السلسلة، أما فيما يخص التوزيع الطبيعي والقيم الشاذة، فإن معلمة التناظر وإحصائية J-B تشيران إلى عدم توزع السلسلة توزيعا طبيعيا من جهة، وإلى وجود القيم الشاذة من جهة أخرى، كما يمكننا تتبع سير حركية السلسلة من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده، فمن خلال المنحنيات البيانية لسلسلة البطالة الخاصة بكل دولة من عينة الدول أمريكا اللاتينية، تتضح لنا المستويات المختلفة والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية لقيم البطالة، وقد توزعت القيم الدنيا والقيم العليا لهذه الدول خلال الفترات التالية على الترتيب: البرازيل (2017/1993)، الشيلي(2009/1992)، كولمبيا (2000/1993)، المكسيك (1995/19993)، بنما (2002/2013)، الآرغواي (1994/2011)، البيرو (2002/2018)

الشكل رقم (3-9) التمثيل البياني لسلسلة البطالة UNP لمجموعة الدول الأمريكية

عينـــــــــــــــة دول أمريك اللاتينية لمتغيرة البطالة

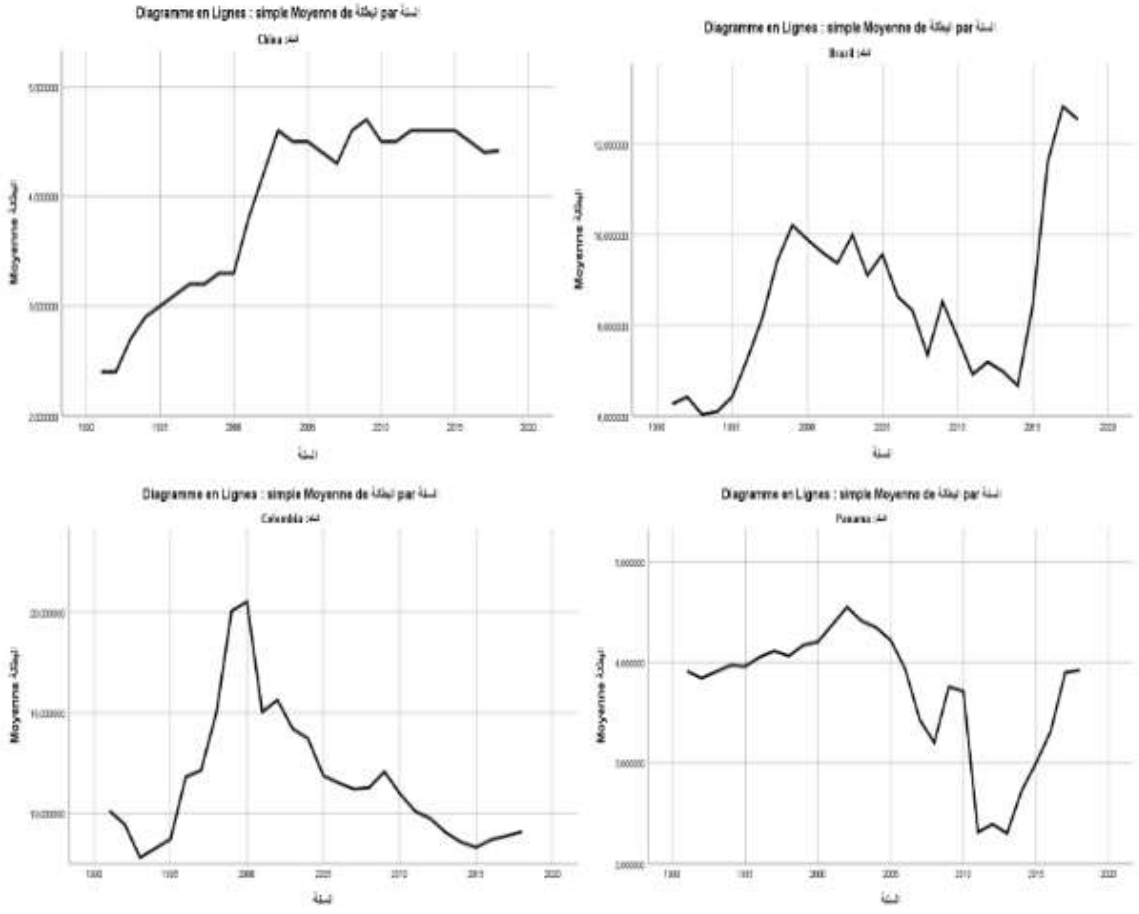

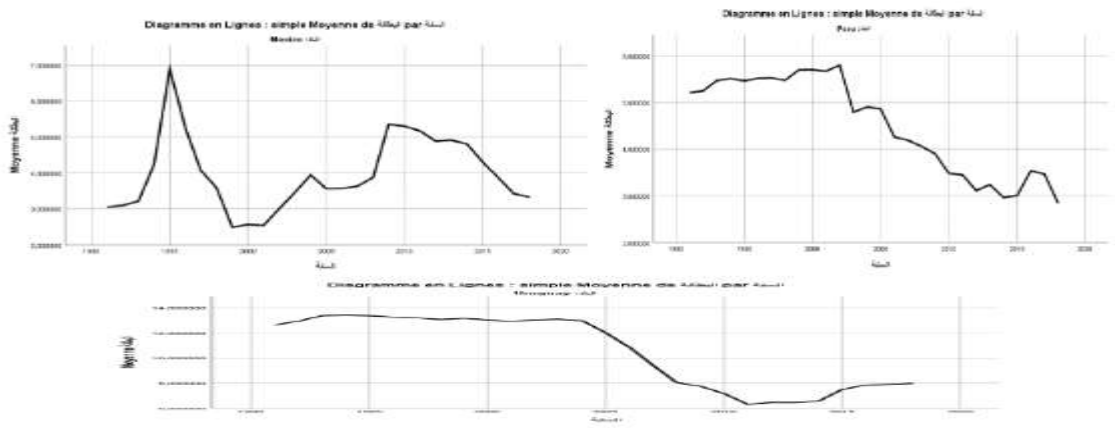

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

يتم في هذا الجزء من الدراسة القياسية عرض مراحل عملية التقدير لعينة مكونة من 20 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2018، في المرحلة الأولى نقوم بإجراء اختبار التجانس ل Hsiao 1986 حيث تعتبر هذه المرحلة جد هامة في تحديد جودة النموذج، ثم الانتقال لدراسة استقرارية المتغيرات وكذا العلاقات التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن وبعد ذلك نقوم بتقدير مختلف النماذج وعرض النتائج.

المطلب الأول: اختبار التجانس ل Hsiao 1986

نقوم باختبار فرضية التجانس التام (الثوابت والمعلمات المتطابقة) إذا تم قبول فرضية العدم H_0^1 للتجانس نحصل على نموذج بانل متجانس كليا، أما إذا تم رفض فرضية العدم ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره هو معلمات $\beta(i)$، فإذا تم رفض فرضية العدم H_0^2، فإن نموذج بانل غير متجانس كليا، أما إذا تم قبول فرضية العدم، فيتم في المرحلة الثالثة اختبار التجانس للمعامل$\alpha(i)$ ، وفي هذه المرحلة إذا تم قبول فرضية العدم H_0^3، فإن نموذج بانل يعتبر متجانس كليا، أما إذا تم رفض فرضية العدم فإن بيانات بانل تأخذ صيغة نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (3–4) يبين نتائج اختبار التجانس ل Hsiao 1986

الفرضية	الإحصائية المحسوبة F-Stat	الإحصائية المجدولة	قيمة الاحتمال P–Value	النتيجة
$H_0 1$	8.777738	$F^{0.05}_{38.800} =$ 1.5089	5.49E –36	رفض
$H_0 2$	12.68403	$F^{0.05}_{19.520} =$ 1.8780	2.19E 32	رفض
$H_0 3$	3.444729	$F^{0.05}_{19.539} =$ 1.8780	1.43E 06	رفض

بعد تقدير النموذج وحساب القيمة الإحصائية Ficher تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 8.777738 > F^{0.05}_{38.800} = 1.5089$$

$$(N-1)(K+1) = 38$$

$$N \times N(K+1) = 800$$

نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_1 أكبر من القيمة المجدولة، إذن نرفض فرضية العدم H_0^1 للتجانس والتي تنص على أن نموذج بانل متجانس كليا (أي عدم وجود تجانس) بمعنى نقبل الفرضية البديلة للتجانس الكلي H_1^1 ونرفض فرضية نموذج التجانس الكلي (المقيد) الكلي، وبالتالي ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات B_i

$$F_2 = 12.68403 > F^{0.05}_{19.520} = 1.8780$$

$$(N-1)\,K = 19$$

$$NT - N(K+1) = 520$$

نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_2 أكبر من القيمة المجدولة (عدم وجود تجانس) ، إذن نرفض فرضية العدم H_0^2 لتجانس المعاملات B_i، بمعنى نرفض صيغة نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ويوجد إمكانية لأن تكون الثوابت متماثلة في المعادلات بين الدول، وبالتالي ننتقل إلى الخطوة الثالثة H_0^3

$$F_3 = 3.444729 > F^{0.05}_{19.539} = 1.8780$$

$$(N-1) = 19$$

$$N(T-1) - K = 539$$

تختبر من خلال هذه المرحلة تجانس الثوابت $\propto_i$ في معادلات لكل من الدول النامية من خلال الفرضية

$$H_0^3 : \propto_i = \propto \quad \forall_i \in [1 \ldots . 20]$$

وتمثل $\propto_i$ القيم التلقائية للمتغير التابع لكل دولة (مستويات التضخم التلقائية).

نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_3 أكبر من القيمة المجدولة (عدم وجود تجانس) ، إذن نرفض فرضية العدم H_0^3 بمعنى نرفض فرضية تطابق الثوابت $\propto_i$، (i = 1…20) بين الدول، ونقبل بالفرضية البديلة: H_1^3، أي لا يوجد تجانس بين الدول النامية (20) في الثوابت $\propto_i$، وعدم تجانس في معامل المتغير المستقل (البطالة) β_i (i = 1…20)

$$INF_{it} = \propto_i + \beta_0 X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1.....20 \quad / \quad t = 1992.....2018$$

من خلال نتائج اختبارات التجانس ل **Hsiao 1986** يتضح بأن قيمة المحسوبة في كل حالة أكبر من القيمة المجدولة أي رفض فرضية العدم في كل الحالات وبالتالي عدم وجود تجانس كلي لمعلمات الانحدار، كما أن الاختلافات في الطرق والاقتصادايات بين الدول لها دور كبير في تحقيق عدم التجانس، ومنه هذا يقودنا إلى أن تكون المنهجية الملائمة للتقدير هي نماذج بانل الديناميكية ولكن يجب دراسة الإستقرارية أولا قبل الشروع في عملية التقدير.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك

يتم في هذا الجزء دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية المتمثلة في التضخم، البطالة، وكذلك دراسة علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

تتمثل الخطوة الأولى في فحص بيانات البانل من جذر الوحدة، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين التضخم والبطالة ومنه التأكد من وجود العلاقة التوازنية طويلة المدى من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، حيث نجد أن في أغلب الأحيان تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها وهذا يجعل تحليل الانحدار غير صحيح وتنتج عنه نتائج مضللة حيث يسمى هذا النوع من الانحدارات بالانحدار الزائف **(Supérius Régression)** ، لذلك لابد من دراسة

استقرارية السلاسل قبل القيام باختبارات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، هناك العديد من الاختبارات المطورة والحديثة للقيام بالتحقق من استقرارية تلك السلاسل وتحديد المستويات التي تستقر عندها:

Levin, Lin and Chu test : 2002 – LLC, Im,Pesaran and Shin test: 2003 –IPS, Hadri test: 2000, Breitung test: 2000

حيث تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، وبالتالي يقودنا إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية،[1] لكن سوف نقتصر في دراستنا على اختبار جذر الوحدة الأكثر شيوعا **(IPS: 2003)**

يسعى هذا الاختبار إلى التحقق من وجود جزء أحادي على مستوى كل مقطع عرضي، الامر الذي يعني أن السلسلة غير مستقرة بخلاف اختبار LLC الذي يسعى لتحقق من وجود جزء أحادي على المستوى الكلي للمقاطع العرضية.[2] حسب الملاحق (4-1) يوضح الجدو الموالي نتائج اختبار استقرارية السلاسل المقدم من طرف Pesaran and all: 2003

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل

المتغير	المستوى	الفرق الأول	النتيجة
Inf	-7.8730 (0.0000)	-13.9304 (0.0000)	I=0
Unp	0.3194 (0.6253)	-9.0066 (0.0000)	I=1

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b

من الجدول رقم (01) أعلاه نلاحظ أن عند المستوى I (0) تأخذ متغيرة التضخم قيمة احتمالية أقل من (0.05) أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وبالتالي استقرار سلسلة التضخم عند المستوى بينما نجد أن متغيرة البطالة عند المستوى I (0) تأخذ قيمة احتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على وجود جذر الوحدة في سلسلة البطالة وهو أمر طبيعي جدا إذا علمنا أن معظم السلاسل الزمنية المشكلة لمتغيرات اقتصادية كلية لا تستقر عند المستوى، بالإضافة إلى طبيعة العينة المشكلة لمتغيرات الدراسة، وإلى الحالة الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2018، كما يظهر جليا عدم وجود استقرارية في سلسلة البطالة تفسره مركبة الاتجاه العام الواضح من خلال المنحنى الممثل ل Unp، أما بالنسبة لسلسلة التضخم فإن استقرارها عند المستوى قد يعكس أمورا جد هامة في السياسات الاقتصادية المنتهجة في الدول النامية.

وبإجراء الفرق من الدرجة الأولى I(1) على متغيرة البطالة نجد أن القيمة الاحتمالية لسلسلة البطالة أقل من (0.05) وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تدل على عدم وجود جدر الوحدة ومنه فإننا نقول أن السلاسل (inf ,unp1) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I (0.1)، وبالتالي هذا النموذج عبارة عن مزيج من السلاسل المستقرة والمتكاملة من الدرجة الأولى،

[1] عابد العبدلي، **مرجع سابق ذكره**، ص 22-23.

[2] نصيب حفيزة، جوادي عصام، **انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنمو الاقتصادي، دراسة تجريبية لعينة من البلدان خلال الفترة 1996-2016**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15 العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021، ص237.

اذن بعد التأكد من استقرارية السلاسل وعدم وجود جذر وحدة ننتقل إلى مرحلة اختبار التكامل المشترك، (تمثل القيم الأولى في الجدول احصائية T وتمثل القيم بين قوسين قيم احتمال كل إحصائية).

الفرع الثاني: اختبار وجود تكامل مشترك

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والبطالة خلال الفترة 1991-2018، يقودنا ذلك إلى اختبارات حديثة ومطورة تفحص التكامل المشترك بين بيانات بانل ومنها اختبار Pedroni، اختبار Kao اختبار Fisher، ولكن سوف نقتصر في دراستنا على الاختبار المقدم من طرف Pedroni, 2004 والذي يضم عددا من الاختبارات للتكامل المشترك لبيانات بانل حيث يعرض لنا الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار التكامل المشترك

Test Stats.	Panel	Group
v	3.394	.
rho	-4.469	-2.915
t	-5.291	-6.172
adf	-4.648	-4.811

Modified Phillips-Perron t	-4.6312	0.0000
Phillips-Perron t	-15.1649	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-6.9629	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1

من خلال نتائج الجدول أعلاه أظهر اختبار التكامل المشترك المقدم من طرف Pedroni 2004 أن جميع القيم المحتسبة ترفض فرضية العدم التي تحكم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل عند مستوى 5% إذن يمكن القول بأنه يوجد تكامل مشترك بين التضخم والبطالة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى في الدول النامية خلال فترة الدراسة، وتتمثل الخطوة التالية في تقدير نموذج **Panel-ARDL** وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة **PMG**خلال فترة الدراسة (1991-2018).

المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكية Panel ARDL

الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلى

يمكّن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما إما (AIC) أو(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC) (BIC) و(HQ).

وفقا لبيانات هذه الحالة ومن خلال الملحق رقم (12) والملحق رقم (13) يظهر لنا أن أفضل نموذج هو نموذج ARDL(1, 1) وفقا لمعيار(AIC) و (BIC) و(HQ) الذي يوضح أدنى القيم، وهو ما يعني أن لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل درجات تأخير حتى ARDL(1, 1) والتي يقدر النموذج فيها على هذا الأساس.

الفرع الثاني: تقدير نموذج Panel-ARDL

نظرا للنتائج المتحصل عليها من خلال إجراء اختبار التجانس Hsiao (1986) والذي أظهر عدم اجود تجانس كلي لمعلمات النموذج، بالإضافة إلى التوصل لعدم استقرارية بيانات بانل عند نفس المستوى I(0) و I(1) ، ومن خلال التكامل المشترك Pedroni 2004 الذي أثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ومن خلال تحديد درجة التأخير المثلى نموذج ARDL(1, 1)تكون المنهجية الملائمة للتقدير هي نماذج بانل الديناميكية **Panel ARDL** وحسب الملحق رقم (14) تم التوصل إلى مايلي:

الجدول رقم (3–7): نتائج تقدير نموذج Panel–ARDL وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG

Short run		Long run	
Confections	Variables	Confections	Variables
259.9637 (0.355)	d.unp1	–2.303562 (0.031)	Unp1
6.14726 (0.070)	Constant	537	Observation
–.5027885 (0.000)	Error Correction	–.1546.02	Log Likelihood

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1

معادلة الاجل الطويل

$$D(INF)_t = UNP1_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

$$D(INF)_t = -2.3013 * UNP1_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

ING_t:
$UNP1_t$:
δ_t : is the unobserved time-invariant specific effects
η_i : captures a common deterministic trend
ε_{it} : is a random disturbance assumed to be normal, and identically distributed with E(ε_{it}) = 0 ; Var (ε_{it}) = $\sigma^2 \succ 0$.

على ضوء نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ (0.5027885-) ذو إشارة سالبة، وقيمة الاحتمال بلغت قيمته (0.000) وبالتالي مقبول معنويا عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود تكامل

مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبالتالي يمتلك النموذج القدرة على الرجوع إلى المستوى التوازني في المدى الطويل والقضاء على التذبذبات الحاصلة في المدى القصير.

أما نتائج التقديرات على مستوى المدى الطويل فتوضح وجود أثر سلبي ومعنوي لمقلوب البطالة على التضخم عند مستوى دلالة 5% وهذا يدل على أن العلاقة بين مقلوب البطالة والتضخم هي علاقة عكسية أي انخفاض مقلوب البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.30% في الدول النامية وهذا يعني من جهة أخرى أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية وبالتالي زيادة البطالة بنسبة1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.30% خلال فترة الدراسة وهذا ما لا يتوافق مع نظرية فيليبس التي تنص على وجود علاقة عكسية غير خطية بين البطالة والتضخم أي لا يمكن اتخاذ منحنى فيليبس كأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية وبالتالي استحالة تطبيق منحنى فيليبس على واقع اقتصاديات الدول النامية المختارة خلال فترة الدراسة، بينما يوافق النظريات التي ظهرت على أنقاد نظرية فيليبس منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات حيث شهدت دول غرب أروبا والولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا في الإنتاج وارتفاعا في معدلات البطالة متزامنا مع ارتفاع الأسعار أي ارتفاع لمعدلات البطالة والتضخم معا وسميت هذه الظاهرة بالركود التضخمي والتي أدت إلى انهيار مبادلة منحنى فيليبس بين البطالة والتضخم واختفائه، وهذا يقودنا إلى وجود ركود تضخمي في الدول النامية خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع دراسة كل من (Leonardo Salazar)، (Anthony Orji, Onyinye .I. Anthony-Orji, Joan C. Okafor)، (سهام يوسف).

خلاصة الفصل

بعد التعمق في واقع البطالة والتضخم في الدول النامية تم التطرق إلى الدراسة القياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الدول النامية وفق فرضيات منحنى فيلبس، وذلك بالاعتماد على معطيات الفترة (1991-2018) باستخدام نماذج بانل الديناميكية وبالاستعانة ببعض البرامج والتي تم من خلالها الوصول إلى نتائج إحصائية مفسرة للعلاقة بين البطالة والتضخم في اطار منحنى فيليبس، وقد تم جمع مختلف المعلومات والبيانات حول متغيرات الدراسة، وبدأنا دراسة هذا الفصل بالتعريف بمصطلح الدول النامية وتوضيح مختلف تصنيفات دول العالم والتي أرجع مختلف الاقتصاديين سببها إلى عوامل سياسية واجتماعية مختلفة وكذا اختلاف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الجغرافية، ثم تطرقنا إلى وضعية الدول النامية بإعطاء نظرة شاملة حول الوضع الاقتصادي للدول النامية، ومعرفة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي بذلتها في سبيل التقليل من نسبة البطالة والتضخم إزاء الانطلاق الاقتصادي ومسيرة الجهود التي بذلتها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، لنتطرق بعدها إلى الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات الإحصائية (مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت ...) حيث قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الدراسة ولعينة متكونة من 20 دولة نامية منها سبعة دول افريقية وستة دول آسيوية وسبعة دول من أمريك اللاتينية، وذلك للتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات بانل وقد لوحظ أن جل السلاسل لا تتوزع توزيعا طبيعيا، كما يوجد تشتت كبير وعدم التجانس سائد بين مستويات السلسلة، في حين أظهرت مختلف التمثيلات البيانية وجود مركبة الاتجاه العام والتي تظهر بقوة في التمثيل البياني لمنحنى البطالة، حيث أن التناقص بدلالة الزمن الذي تشهده التمثيلات البيانية للمنحنى البطالة والتضخم تعد مؤشرا هام جدا للدلالة على عدم الإستقرارية، ثم إنتقلنا إلى الخطوة الموالية المتمثلة في إجراء اختبار التجانس Hsiao 1986 حيث تعتبر هذه المرحلة جد هامة في تحديد جودة النموذج، ومن خلال نتائج اختبارات التجانس ل Hsiao 1986 إتضح عدم وجود تجانس كلي لمعلمات الانحدار، والذي رجحناه إلى الاختلافات الموجودة في الطرق وإقتصاديات الدول، وهذا قادنا إلى أن تكون المنهجية الملائمة للتقدير هي نماذج بانل الديناميكية، مرورا بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، وقد تم التوصل إلى أن السلاسل (inf ,unp1) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (0.1) I، لننتقل إلى مرحلة اختبار وجود تكامل مشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والبطالة خلال الفترة 1991- 2018 من عدمه باستخدام اختبارات متطورة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين التضخم والبطالة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى في الدول النامية خلال فترة الدراسة، وتتمثل الخطوة التالية في تقدير نموذج **Panel-ARDL** حيث أسفرت نتائج التقدير على أن النموذج الأنسب والأفضل لعينة الدول النامية بعد تخطيه لكل اختبارات التشخيص والضبط والجودة هو نموذج **Panel-ARDL** وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة **PMG**، وبينت نتائج التقدير أن العلاقة بين مقلوب البطالة والتضخم هي علاقة عكسية، بالمقابل نجد أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية وهذا ما لا يتوافق مع نظرية فيليبس بينما توافق النظريات التي ظهرت على أنقاد نظرية فيليبس والتي توضح وجود ركود تضخمي في الدول النامية خلال فترة الدراسة.

الخاتمـــــــــــــــــــــــة

الخاتمة

لقد تبوأت النظرية الكينزية خلال الخمس وعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية مركز الصدارة في شؤون السياسة، والنظرية الاقتصادية بلا منازع إلى الحد الذي حدا بالنظرية الكلاسيكية إلى أن تتوارى تماما إلى الظل، وذلك جاء كنتيجة وحتمية لتغير مناخ السياسة الاقتصادية فقد كانت الحكومة تقف آنذاك موقفا سلبيا تجاه أوضاع الكساد والبطالة التي كانت كنتيجة عن السياسة التي اتبعها الكلاسيك، وأصبحت النظرية الكينزية تشكل قوة إقتصادية يعتمد عليها كأساس في البناء، أو في إدارة السياسة الاقتصادية لسنوات عديدة، إلا أنها كانت تعاني من نقطة سوداء في لب هذا الإنجاز وهو عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار (p)، أو الأجر النقدي (w)، وذلك لإفتراضها إمكانية التوازن الكلي عند مستوى من الإنتاج أدنى من ذلك المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة مما جعل من المستوى العام للأسعار والاجر النقدي معلقان في الهواء دون تحديد، و لعل هذا هو السبب الذي أدى إلى إنتقاد كينز، أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة التي رافقت الاتجاهات التضخمية في الأسعار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وظهور مسائل أخرى متعلقة بالعلاقة بين العمالة الكاملة وتوازن المدفوعات الخارجية، وإستمر الحال على هذا النحو، وبقي موضوع التضخم والأسعار مهملا حتى عام 1958 عندما قام ويليام فيلبس بنشر بحثه المشهور حول العلاقة التاريخية التي تربط بين معدل البطالة والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية، حيث أسفر ذلك البحث عن وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني تاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما (1861-1957)، وقد أثارت نتائج هذا البحث الاهتمام الكبير وخاصة من طرف صانعي القرار، حيث بينت وجود علاقة عكسية غير خطية تربط بين هذين المتغيرين سميت بمنحنى فيلبس نسبة لمكتشفها، وقد تم إعتمادها كسياسة من قبل صناع القرار خلال فترة الستينات في معالجة مشكلتا البطالة والتضخم والتقليل من مخاطرهما ولقد لقيت رواج كبيرا ونجاحا باهرا آنذاك.

وبما أن معظم دول العالم تواجه اليوم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية مشكلتا البطالة والتضخم وآثارهما السلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي أصبحت تعد من أهم التحديات الراهنة، بل ومن أهم المعضلات التي باتت تواجه دول النامية وخاصة منها الجزائر كونها أصبحت تعوق عمليات التنمية بل أصبحت تشكل تهديدا لمسارها، وكذا مساهمتها في هدر الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، لهذا تسعى الدول جاهدة إلى كبح جماح هذه الأمراض الاقتصادية من خلال إيجاد سياسات اقتصادية ناجعة، وبالتالي تهدف دراستنا إلى محاولة إبراز ودراسة أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس لعينة من الدول النامية، واختبار مدى تطابق علاقة فيليبس التقليدية على الواقع الاقتصادي الجزائري وباقي اقتصادات النامية خلال الفترة 1991-2018 وهذا من خلال دراسة وتحليل إشكالية العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم، باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية، حيث يعبر معدل كل منهما على مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد، باعتبارهما ظاهرتان عالميتان متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها، وقد تم تحقيق الهدف وفق فرضيات منحنى فيلبس، ولتحقيق هذا الهدف تم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة فصول، وذلك باستخدام المنهج الوصفي وأدوات القياس الاقتصادي، وقد تم صياغة جملة من الفرضيات كإجابات أولية، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

- نصت الفرضية الأولى على أنه " توجد علاقة تبادلية عكسية بين البطالة والتضخم في الدول النامية خلال فترة الدراسة، ومنه وجود تطابق في فرضيات منحنى فيلبس التقليدية مع حالة الدول النامية خلال فترة الدراسة "، وبينت الدراسة التطبيقية أن انخفاض مقلوب البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.3% ، بمعنى زيادة البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.3%في الدول النامية خلال فترة الدراسة، وهذا ما لا يتوافق مع فرضيات منحنى فيليبس التقليدية التي تنص على وجود علاقة عكسية غير خطية بين البطالة والتضخم وهو ما يقودنا إلى نفي الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

- نصت الفرضية الثانية على أنه " هناك تكامل مشترك بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدول النامية خلال الفترة 1991-2018 "، فقد بينت الدراسة التطبيقية أن قيمة الاحتمال لمعامل تصحيح الخطأ بلغت قيمته (0.000) وبالتالي مقبول معنويا عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وهذه النتيجة توافق ما توصل إليه تحليل فريدمان الذي أشار إلى أن علاقة منحنى فيلبس هي ظاهرة قصيرة المدى وليست طويلة المدى، ومنه التسليم بصحة الفرضية.

الفرضية الثالثة:

- نصت الفرضية الثالثة على أنه " يمكن استخدام منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية "، فقد بينت الدراسة التطبيقية إستحالة تطبيق منحنى فيليبس على واقع اقتصاديات الدول النامية المختارة خلال فترة الدراسة وخصوصا عندما توصلنا إلى علاقة طردية وبالتالي لا تتوافق مع أفكار فيلبس، إذن لا يمكن اتخاذ منحنى فيليبس كأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، بينما توافق النتيجة التي تم التوصل إليها النظريات التي ظهرت على أنقاد نظرية فيليبس منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات والمتمثلة في ظاهرة الركود التضخمي وبالتالي نفي هذه الفرضية.

الفرضية الرابعة:

- نصت الفرضية الرابعة على أنه " لا يمكن أن يتوافق تحليل نظرية التوقعات التكيفية مع منحنى فيلبس في الدول النامية، وذلك لعدّة أسباب "، وقد بينت الدراسة ظهور اتجاهات نظرية جديدة تشكك في صحة نتائج منحنى فيليبس، وذلك جاء كنتيجة وحتمية لتغير مناخ السياسة الاقتصادية فقد كانت الحكومة تقف آنذاك موقفا سلبيا تجاه أوضاع الركود التضخمي الذي ظهر فجأة في تلك الفترة، والذي تمخض عن السياسة التي اتبعها الاقتصادي فيلبس، فقد ظهرت تيارت أخرى تحاول إعطاء تفسيرات وحلول لهذه المعضلة الأخرى، ومن أبرزها التيار الذي كان بزعامة ميلتون فريدمان، فقد رأى فيدمان أن هناك عدة أسباب يمكن الإعتماد عليها كإنتقادات من طرف نظرية التوقعات العقلانية إلى منحنى فيلبس، وهذا ما تم إثباته عندما تم التوصل إلى علاقة طردية، وعلاقة توازنية في الأجل الطويل، إضافة إلى وجود متغيرات أخرى، أو عوامل أخرى مسلم بها من طرف الاقتصادي ميلتون فريدمان لها أثر كبير جدا على التغير الحاصل على المقايضة بين البطالة والتضخم والمتمثلة في

(فرضية المعدل الطبيعي للبطالة وفرضية التوقعات التكيفية وفرضية التوقعات الرشيدة، التضخم المتوقع ...)، وبالتالي يمكن التسليم بهذه الفرضية.

الفرضية الخامسة:

- نصت الفرضية الخامسة على أن " منحنى فيليبس الكينزي الجديد قادر على تفسير ديناميكية التضخم في الدول النامية بالاعتماد على نظرية التوقعات العقلانية وكذلك انطلاقا من سلامة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والاقتصادية"، لا يمكن التسليم بهذه الفرضية في دراستنا هذه لأننا تحصلنا على أن النموذج الكينزي الهجين لفيليبس غير سليم من الناحية الإحصائية حيث تم التحصل على نتائج غير مقبولة مع فرضيات القياس الاقتصادي، ومنه نفي الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

أسفرت نتائج تحليل الدراسة عن وجود عدم إستقرارية السلسلتين الزمنيتين محل الدراسة إضافة إلى وجود مركبة الاتجاه العام والتي تظهر بقوة في التمثيل البياني حيث تتميزت بيانات معدل التضخم ومعدل البطالة في الدول النامية بتشتتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي، يرجع هذا التشتت إلى معدلات التضخم المتطرفة التي شهدتها بعض الدول، ومن خلال تتبع حركية السلسلة الزمنية للمتغير (INF, UNP) خلال فترة الدراسة لعينة الدول أو من خلال فصل المجموعة عن بعضها ودراسة كل دولة أو مقطع لوحده ، يتبين لنا أن سلسلة التضخم وسلسلة البطالة تأرجحت قيمها بين السالبة والموجبة، والحركات التصاعدية والتنازلية العشوائية.

ويعود ذلك إلى عدة عوامل متداخلة ومتراكمة ومشتركة بين العينات الثلاثة للدول النامية أدت إلى تفشي البطالة بمعدلات مرتفعة وإلى ارتفاع معدلات التضخم، من بين الأسباب الرئيسية التي تزيد من حدة ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية وتشكل الضغوط التضخمية أهمها: التوسع النقدي غير المراقب، والعجز الذي يعود أساسا إلى عجز الميزانية المعوض عن طريق الإصدار النقدي، والعجز المالي للمؤسسات العمومية، الزيادة في التكاليف الإنتاجية، وإلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الخارج، إضافة إلى اعتماد الكثير من الدول النامية على الجانب الريعي؛ الضعف الشديد الذي تتميز يه معظم النشاطات الاقتصادية من حيث الفعالية والأداء المتعارف عليها دوليا، عدم الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الاقتصادية والتي بدورها أدت إلى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي.

الأوضاع السياسية والغير مستقرة نتيجة الحروب والتي انعكست نتائجها السلبية الوخيمة على ارتفاع الأسعار ، كما أن الأزمة العالمية التي حدثت في سنة 2008، فقد إمتدت نتائجها السلبية الوخيمة على الدول النامية.

ثورات ربيع العربي (الأوضاع السياسية الغير مستقرة)، والذي نتج عنها ارتفاع كبير في معدلات التضخم للدول التي شهدت تلك الأزمات ، أما في سنة 2017 و2018 فقد ارتفع معدل التضخم في جل دول العينة بسبب السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها غالبية هاته الدول، وتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، إضافة إلى تطبيق ضرائب جديدة في عدد من الدول، كما تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع مستويات الطلب المحلي وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

أثبتت نتائج اختبارات التجانس ل **Hsiao 1986** بأن جميع القيم المحسوبة في كل حالة أكبر من القيم المجدولة وهذا دليل على عدم وجود تجانس كلي لمعلمات الانحدار، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الاختلافات في الطرق والاقتصادايات بين الدول لها دور كبير في تحقيق عدم التجانس، ومنه قادنا ذلك إلى أن تكون المنهجية الملائمة للتقدير هي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج بانل الديناميكية).

تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها وهذا يجعل تحليل الانحدار غير صحيح وتنتج عنه نتائج مضللة حيث يسمى هذا النوع من الانحدارات بالانحدار الزائف (**Supérius Régression**) ، لذلك لابد من دراسة استقرارية السلاسل أولا قبل عملية التقدير.

هناك العديد من الاختبارات المطورة والحديثة للقيام بالتحقق من استقرارية تلك السلاسل وتحديد المستويات التي تستقر عندها:

Levin, Lin and Chu test : 2002 – LLC, Im,Pesaran and Shin test: 2003 –IPS, Hadri test: 2000, Breitung test: 2000

تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا.

اختبار جذر الوحدة (**IPS: 2003)** الأكثر شيوعا، لديه فوائد عديدة ومن بينها فوائده أنه يسعى هذا الاختبار إلى التحقق من وجود جزء أحادي على مستوى كل مقطع عرضي، الامر الذي يعني أن السلسلة غير مستقرة بخلاف اختبار LLC الذي يسعى لتحقق من وجود جزء أحادي على المستوى الكلي للمقاطع العرضية.

إستقرار سلسلة التضخم عند المستوى I (0)، وجود جذر الوحدة في سلسلة البطالة وهو أمر طبيعي جدا إذا علمنا أن معظم السلاسل الزمنية المشكلة لمتغيرات اقتصادية كلية لا تستقر عند المستوى، بالإضافة إلى طبيعة العينة المشكلة لمتغيرات الدراسة، وإلى الحالة الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2018، وبإجراء الفرق من الدرجة الأولى I(1) على متغيرة البطالة نجد أن القيمة الاحتمالية لسلسلة البطالة أقل من (0.05) وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تدل على عدم وجود جدر الوحدة، ومنه تم التوصل إلى السلاسل (unp1, inf) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I (0.1).

توجد العديد من الاختبارات الحديثة والمطورة التي تفحص التكامل المشترك بين بيانات بانل ومنها اختبار Pedroni، اختبار Kao اختبار Fisher.

الاختبار المقدم من طرف Pedroni, 2004 يضم عددا من الاختبارات للتكامل المشترك لبيانات بانل لهذا تم الإعتماد عليه في الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين التضخم والبطالة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى في الدول النامية خلال فترة الدراسة، وبالتالي للنموذج القدرة على الرجوع إلى المستوى التوازني في المدى الطويل والقضاء على التذبذبات الحاصلة في المدى القصير.

أسفرت نتائج التقديرات على أن النموذج الأنسب والأفضل لعينة الدول النامية بعد تخطيه لكل اختبارات التشخيص والضبط والجودة هو نموذج **Panel-ARDL** وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة **PMG**.

عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل بما يتوافق مع فرضيات منحنى فيلبس التي تنص على وجود علاقة عكسية غير خطية بين البطالة والتضخم، فقد أسفرت نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG معامل تصحيح الخطأ (0.5–) ذو إشارة سالبة، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، وجود أثر سلبي ومعنوي لمقلوب البطالة على التضخم عند مستوى دلالة 5% وهذا يدل على أن العلاقة بين مقلوب البطالة والتضخم هي علاقة عكسية أي انخفاض مقلوب البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.3% وبالمقابل زيادة البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 2.3% في الدول النامية خلال فترة الدراسة.

لا يمكن اتخاذ منحنى فيليبس كأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية وبالتالي استحالة تطبيق منحنى فيليبس على واقع اقتصاديات الدول النامية المختارة خلال فترة الدراسة، بينما يوافق النظريات التي ظهرت على أنقاد نظرية فيليبس منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات حيث شهدت دول غرب أروبا والولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا في الإنتاج وارتفاعا في معدلات البطالة متزامنا مع ارتفاع الأسعار أي ارتفاع لمعدلات البطالة والتضخم معا وسميت هذه الظاهرة بالركود التضخمي والتي أدت إلى انهيار مبادلة منحنى فيليبس بين البطالة والتضخم واختفائه، وهذا يقودنا إلى وجود ركود تضخمي في الدول النامية خلال فترة الدراسة وقد توافق ذلك مع عدة دراسات، تعود أساب ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري إلى:

زيادة الطلب المحلي الناجم عن الزيادات في الأجور التي يكون لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

التضخم المستورد والذي يعبر عن ذلك الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة حدوث فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية؛

وبما ان طبيعة الاقتصاد الجزائري مفتوح على العالم الخارجي وفي ظل محدودية القاعدة الإنتاجية وتنامي الطلب على السلع المستوردة، فإن هذا يجعل اقتصاد الجزائر أكثر تأثرا بالتضخم المستورد، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الدولة المنشأ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو زيادة الطلب عليها، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وبما أن معظم واردات الجزائر من تلك الدول فإننا نستورد تضخما من تلك الدول (إعادة تصدير التضخم)؛

تنفيذ شروط الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن خلال تجسيد برامج التنمية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، ارتفاع سعر الصرف اليورو؛

الأسباب الهيكلية وسببها التخلف لهياكل الاقتصاد الوطني وتدهور وسائل الإنتاج وكذا الجمود الضريبي الذي سببه عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الانفاق وبتوازي مع عدم قدرة الدولة على التخفيض من حجم انفاقاتها فإن الدولة تضطر إلى معالجة هذا الاختلال الهيكلي من خلال تمويل إنفاقاها تمويلا تضخميا باللجوء إلى البنك المركزي؛

ارتفاع تكاليف الإنتاج حيث يؤدي الارتفاع في الأجور أو تكلفة المواد الأولية، وكذا الارتفاع في أسعار السلع الوسيطية المحلية والمستوردة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثم حدوث التضخم الناجم عن ضغط التكلفة؛

تغيرات هيكلية في جانب الطلب الكلي ترتب عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار في ظل افتراض جمود حركة الأسعار نحو الانخفاض نتيجة اختلال العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو عرض الغذاء الذي سببه استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي مما أدى إلى قصور في عرض المواد الغذائية.

وعلى العموم يمكن حصر أساب ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاديات النامية إلى:

برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية فقد تم نقل جزء كبير من المشكلة إلى الدول النامية وقد تم ذلك نتيجة لمعالجة مشكلة الركود التضخمي في الدول المتقدمة؛

انخفاض في القدرات الإنتاجية بفعل ظروف أو أحداث غير اعتيادية تؤثر في عوامل الإنتاج إما لأوضاع ندرة في الموارد الطبيعية، أوفي موارد رأس المال أو الحروب والأزمات فهي تؤدي إلى طاقات إنتاجية المعطلة وانهيار الأسواق؛

النمو الديموغرافي من أهم العوامل المؤدية إلى ظهور التضخم في الدول النامية، حيث تشكل ضغطا على الخدمات تشكل ضغطا على الخدمات العامة خاصة التعليم، الصحة، فالدولة تزيد من نفقاتها على الاستثمارات غير المنتجة للسلع المادية لسد حاجيات الأعداد المتزايدة من السكان ولكن تطور السكان ليس مشكلا في حد ذاته، لكن المشكلة أن يقابل هذه الزيادة نقص في الإنتاج؛

الفجوة الغذائية في الدول النامية والتي تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من مواد غذائية في اشباع حاجيات السكان حيث يؤدي التفاوت في عملية توزيع الدخول إلى حدوث فائض في الإنتاج نتيجة توجه القوة الشرائية العظمى لدى فئة معينة وكألية لتصريف هذا الفائض يتم خفض الأسعار ولكن مع استمرار الوقت يتم تخفيض الإنتاج تفاديا لحصول كساد في الإنتاج فيتم تسريح جزء من العمال فتزيد البطالة، في حين تتجه هذه الدول إلى الاستيراد لتلبية احتياجات الطبقة التي تمتلك القوة الشرائية العظمى فينشأ عنها تضخم في الأسعار، ارتفاع في معدلات البطالة، التوسع في طباعة العملات النقدية لسد عجز الموازنة، بالإضافة إلى زيادة معدلات الإقراض من قبل الجهاز المصرفي.

التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج ببعض التوصيات:

- يجب على الدول النامية أن تعمل جاهدة على خلق منابع أخرى بعيدة عن المحروقات خاصة الدول النامية الريعية لأنها سوف تكون سريعة التأثر بالأزمات الدولية خاصة منها أزمة تدني أسعار البترول، وبالتالي يجب عليها أن تعزز من قدراتها التنافسية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تدعيم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، التجارة، الزراعة، السياحة ....)؛
- ينبغي على السلطات المعنية تطبيق سياسة نقدية تستند إلى قواعد محددة بدلا من حرية التصرف التي ينتج عنها ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك من خلال تشجيع إنشاء بنوك متخصصة؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية مع ضرورة توفير البيئة المناسبة لهم، إضافة إلى تنمية ودعم دور القطاع الخاص وتشجيعه بما أنه الأكثر استقطابا لليد العاملة، وذلك من خلال تقديم تحفيزات وتمكين الشباب الطموح لإنشاء مشاريع استثمارية تنموية وأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سهولة الحصول على القروض، مع المحاولة القضاء على البيوقراطية في الإدارة، والمرافقة الدائمة في الميدان وتقديم الارشادات والتوجيهات، وكذا تخفيض الضرائب وغيرها من المحفزات وذلك من أجل إنشاء فرص العمل وامتصاص البطالة؛

- يجب على الدول النامية أن تعمل على تمويل العجز في الموازنة العامة باللجوء إلى سوق السندات لتمويل بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي وضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية؛
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات حتى تساهم في تخفيض الآثار السلبية التي تنشأ من التقلبات المفاجئة لأسعار النفط، أو استمرار إنخفاضه لسنوات عديدة، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية؛
- ينبغي على حكومات الدول النامية تفادي أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي من خلال تقليص الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية والإنتاجية على حساب المنتوجات والسلع المحلية، لكن مع ضرورة الوقوف على مرونة الجهاز الإنتاجي لأنه في ظل جموده سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في مستوى الأسعار؛
- ضرورة التنسيق الجيد بين مختلف أدوات السياسات الاقتصادية، من خلال وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الكبير الأمر الذي يساهم في أن تسير السياسة المالية بمحاذة السياسة النقدية وبالتالي القدرة على الاستمرار في السيطرة على الارتفاع في معدلات التضخم من قبل السلطات النقدية.

أفاق الدراسة

لقد حاولنا في هذه الدراسة جاهدين للإلمام بحيثيات الموضوع إلا أنه تبقى هناك النقاط لم ندرسها أو لم نعطها حقها والتي ممكن أن تكون منطلق لبحوث أخرى جديدة:

- دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم من منظور منحنى فيلبس الكينزي الهجين في الدول النامية؛
- دراسة منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات وفق أحدث التقنيات والأساليب الإحصائية التي تعطي أفضل النتائج مثل نموذج (dsge) نموذج توزان عشوائي ديناميكي
- إختبار مدى فعالية سياسة إستهداف التضخم في الدول النامية؛
- دراسة قياسية لأثر التضخم والبطالة على النمو الاقتصادي في الدول النامية؛
- دور التوقعات العقلانية في تحليل وتفسير منحنى فيلبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية؛
- تفسير ديناميكية التضخم في عينة من الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

أحمد مُحَمَّد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي: أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث – دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2012.

أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، مُحَمَّد سيد عابد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

إسماعيل مُحَمَّد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات – نماذج – استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

أنطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

إياد عبد الفتاح نسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2014.

السيد مُحَمَّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

السيد علي والجنابي، **العلاقات النقدية الدولية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.

الدروي مُحَمَّد أحمد، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد الخصاونة، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

حسام علي داود، معن النسور، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011.

حمدى أحمد العنانى، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.

حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** – الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.

صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1994.

ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية – البنوك التجارية – البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2013.

عطية، عبد القادر مُحَّد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005.

علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1433-2012.

علي لطفي وآخرون، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

عمر حسين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

غازى حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2009.

فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

مجدي عبد الفتاح سليمان، عمر بن الخطاب، **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

مُحَّد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.

مُحَّد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2006.

مُحَّد الخطيب نمر، مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، مطبوعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2008-2009.

مُحَّد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2000.

محي الدين عمرو، **التخلف والتنمية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.

محمود حسين الوادي، حسين مُحَّد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014.

مختار بن عابد، **النظريات الاقتصادية الكلية باقتصاد مغلق هل السياسات النقدية والمالية للبلدان فعالة بما يكفي؟**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان –الجزائر، 2020.

ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل، الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010. نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

الأطروحات والمذكرات

بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2005-2006.

بن طجين مُحَّد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2011.

بن يوسف نواة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

جاري فاتح، **مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

جبوري مُحَّد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

جواهر صليحة، **ديناميكية التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2020.

دحماني مُحَّد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017.

شلوفي عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم – دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

طالب سومية شهيناز، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

عادل مجيد عيدان العادلي، **تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية– تجارب لدول مختارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

عليوة علي، **تكييف أدوات السياسة المالية للدول النامية مع متطلبات التحرير المالي، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل لعينة مكونة من 26 دولة نامية خلال الفترة (1995–2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2021/2020.

لمريني نجلاء، **استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر دراسة حالة ANSEJ لولاية تلمسان بين الفترة 2000–2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

المقالات والمداخلات

أسماء بودربالة، **سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر– دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008– 2012)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، 2014.

أحمد طرطار، سارة حليمي، **واقع وأفاق البطالة في الوطن العربي**، الملتقي العلمي الدولي، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011.

أحمد مسعودان، نعيمة دريس، **دور المشروعات النسائية الصغيرة في التخفيف من البطالة دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، 2014.

المطوع خليل أحمد، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، المنعقد في الدوحة من 11 – 13 ابريل – 2006م.

القيزاني، عمر فرج، **منحنى فيليبس بين التأصيل النظري والواقع العملي مع دراسة تطبيقية قياسية للعلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة 1995–2010، مجلة جامعة الزيتونة**، جامعة الزيتونة، المجلد 01، العدد 05، 2013. بريبش السعيد، نعيمة يحياوي، **فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة**، الملتقي العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011.

بلفضيل كمال، زحافي عدة، قدال زين الدين، **اختبار العلاقة بين معدل التضخم وبين (معدل البطالة، المستوى العام للأسعار) للفترة الممتدة بين 1972–2010 بالجزائر دراسة قياسية، مجلة اقتصاد المال والأعمال**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.

بلهوشات مُحَمَّد الأمين، بوتواتة أمينة، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000–2017**، الملتقى العلمي الدولي السابع حول نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2019.

بوتبينة ميسم أنفال، **جبار بوكثير، أثر تخفيض البطالة على التضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2001–2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.

بولكوار نور الدين، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 .2015) في إطار منحنى فيليبس، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2017.

جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، **أطروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 12، العدد 2، 2010.

جوادي عصام، **منحنى فيليبس الكينزي الجديد – دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991– 2018، مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020.

حريري بوشعور، فلاق صليحة، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، الملتقي العلمي الدولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011.

رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة :تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

زكريا يحي الجمال، **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012.

زواد أسيا، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة 2001–2018، مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2018.

سامي عبيد التميمي، زاهد قاسم الساعدي، **التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990 –2013**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 45، 2017.

سليمان كعوان، **تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1970 في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، جوان 2017.

سموك علي، **المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

سمية بلقاسمي، علاوة خلوط، **دور التوقعات التكيفية في تفسير منحنى فيلبس دراسة قياسية لمنحنى فيلبس للولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 46، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2017.

صباح صابر مُحَّد خوشناو، **تحليل وقياس منحنى فيليبس في العراق خلال مدة 1988–2015، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين أربيل، المجلد 21، العدد 03، 2017.

طلال زغبة، عبد المطلب بيصار، **محاد عريوة، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر: تحليل منحنى فيلبس، مجلة آفاق علمية**، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، المجلد 12، العدد 05، 2020.

عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16 ، العدد 1، 2010.

عبد السلام عطية، جبار بوكثير، **نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل– حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة 2000–2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصدي مرابح ورقلة، سنة.

علي الحسن مُحَّد نور زروق، **دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في السودان للفترة 1984–2000**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 13، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا، السودان، 2014.

عماد الدين إبراهيم علي علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد2، 2021، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2021.

عمر عبد الحق، مُحَّد بن بوزيان، **العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 2007.

عميش سميرة، **أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند الحاج بالبويرة، 2014.

فواز جار الله، هيثم أكرم سعيد، **تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984–2002، مجلة البحوث المستقبلية**، جامعة الموصل –كلية الادارة والاقتصاد، العدد 25-26، 2009.

قنوني حبيب، بن عدة مُحَّد، ريغي مليكة، **البطالة والتضخم في الجزائر– دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990–2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 11، 2014.

لعراف فائزة، سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003–2011**، الملتقى العلمي الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

مُحَّد إبراهيم السقا، **سوق العمل الامريكية تتحسن على نوع ملحوظ**، المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 614937، 9 يناير 2012.

مُحَّد عبد الله البكر، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية**، مجلة المال والاقتصاد، المجلد 32، العدد 2، 12 – 10 – 2007.

مُحَّد ناجي ساري فارس، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 21، 2019.

مسعود ميهوب، يوسف بركان، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: 1990–2014**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور– الجلفة، العدد 27 جوان 2017.

معتوق، سهير محمود، **المفاضلة بين البطالة والتضخم :دراسة نظرية تحليلية**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين: الموارد البشرية والبطالة، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، 1989.

معطى لبنى، **دراسة قياسية للاستقرار المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية للفترة الممتدة من2007–2017**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2021.

ميلود وعيل، مُحَّد هاني، **العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000–2015**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2018.

نادية العقون، **الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980–2019)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد22 العدد 01، 2021.

نادية علي عايد، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق 1991–2011**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد 09، العدد 36، 2014.

نصيب حفيزة، جوادي عصام، **انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنمو الاقتصادي، دراسة تجريبية لعينة من البلدان خلال الفترة 1996–2016**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15 العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021.

هشام لبزة، مُحَّد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984–2010**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، 2014.

التقارير والمواقع الإلكترونية

تقرير حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، إصدار 2012.

التقارير الاقتصادية السنوية لوزارة الاقتصاد الامارتية، من 2005-2019.

صندوق النقد الدولي، تقارير آفاق الاقتصاد العالمي، من 2005 إلى 2019.

صندوق النقد العربي، التقارير العربية الموحدة، للسنوات من 2000- 2019.

صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أفريل 2019.

ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، اقتصاد الدول النامية.

الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر.

نافع شريف، **البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل**، شبكة الأخبار العربية، 2007/6/6.

Books :

1. Behrman, J, **Health and Economic Growth: Theory, Evidence and Policy**, Macroeconomic Environment and Health, World Health Organization, 1993.
2. Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, **Dictionary of economics**, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995.
3. Edward W. Frees, ***Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences***, Cambridge University Press, 2004.
4. Gardner Hugh Ackley, **macroeconomic theorie**, Edition 10, Publisher Macmillan, New York, 1961.

5. Greene, W., H., 2012, "**Econometrics Analysis**", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.
6. Geoffrey Growther, **an outline of money**, Published by Thomas Nelson, London, 1948.
7. H.temmar, **les explications théoriques de l'inflation**, office des publications universitaires, 1984.
8. Hocine BENISSAD, **stratégies et expériences de développement**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985.
9. Paul Krugman et Maurice, Obstfeld, op. cit.
10. Peracchi. F, « **Econometrics** », England, John Wiley et Sons LTD, 2001.
11. Regis Bourbonnis**, Econnmetrie cours et exercices corriges**, edition dunod, paris, 2015.
12. Tobias Linzert**, The Unemployment Inflation Trade - off in the Euro Area**, IZA, 53072 Bonn- Germany 2005.

Theses :

Ali Abdallah, 2006, « **Taux de change et performances économiques dans les pays en Développement : L'exemple du Maghreb** », Thèse de doctorat en science économique à l'université paris xп, val De Mame, p 36 - 40.

Journals and Seminars:

1. Al-zeaud, Al-hosban, **DOES PHILLIPS CURVE REALLY EXIST? AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM JORDAN,** European Scientific Journal edition vol.11, No.10, 2015.
2. Andrew Levina , Chien-Fu Linb, Chia-Shang James Chu , **Unit root test in panel data : Asymptotic and finite sample properties**, Journal of Econometrics 108, 2002.
3. Baltagi Badi. H., ***Econometric analysis of panel data***, 3rd edition, John Wiley & Sons Inc., New York, USA, Open Journal of Applied Sciences, Vol.5 No.6, June 2015.
4. Behrman, J, **The Impact of Health and Nutrition on Education**, The World Bank Research Observer, Feb 1996.
5. Breusch T.S. & Pagan A.R., **The Lagrange Multiplier test and its Applications to model specification in econometrice**, The Review of Economic Studies, Vol.(47), No.(1), Econometrics Issue, 1980.
6. Chihwa Kao, ***Spurious regression and residual-based tests for Cointegration in panel data***, Journal of Econometrics,00 Vol.(90), No(1), 1999.
7. Dielman**, « Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis A Survey of Current Statistical Methodology »,** Texas Christian University, USA, The American Statistician ,Volume 37,1989.
8. David Umoru, M. A Anyiwe, **Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model**, Research on Humanities and Social Sciences, Vol 3, N 3, University, Benin City, Nigeria, 2013.
9. E. Phelps, **Phillips Curve Expectation of Inflation and Optimal Unemployment Over time**, Economics, ISSUE 135, 1967.
10. Edmund S.Phillips , **Phillips curves, Expectations of Inflation and Optimal Unemployment over Time**, Economica, New Series, Vol. 34, No. 135, Aug., 1967.

11. Feldere B, Homburg S, **Macroeconomics and New Macroeconomics**, Springer, Verlag, Berlin Heidexberg, 1992.
12. Frederic teulon, **La critique de Lucas : Robert Lucas et la politique économique**, IPAG, business school, working Paper Series, n 567, 2014.
13. FUMITAKA FURUOKA, **PHILLIPS CURVE" IN SELECTED ASEAN COUNTRIES: NEW EVIDENCE FROM PANEL DATA ANALYSIS**, Sunway Academic Journal 6,2005.
14. Fumitaka Furuoka and Qaiser Munir, **Unemployment and Inflation in Malaysia: Evidence from Error Correction Model**, Malaysian Journal of Business and Economics, Vol. 1, No. 1, June 2014.
15. Hausman, J.A., **Specification tests in econometrics. Econometrica**, vol. (46),No(6), 1978.
16. Hsiao. C, « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridage University Press, 1986.
17. Im K.S, KH Pesaran, Y.Shin, **Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, Vol. 115, N°.(1),2003.
18. John F.Muth, **Rational Expectations and the Theory of Price Movements**, Econometrica, Vol.29.
19. Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, « **The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications**», Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N° 2, 2014.
20. Lu Yang, Shigeyuki, Hamori, **The Phillips Curve in the United States and Canada: A GARCHDCC Analysis**, Journal of Reviews on Global Economics,, 3, Japan, 2014.
21. Marwa Sahnoun, Chokri Abdennadher, **Causality Between Inflation, Economic Growth and Unemployment in North African Countries**, Economic Alternatives, University of National and World Economy, Sofia, Bulgaria,, 2019.
22. Milton Freidman, CHARLES.A.E GOODHART, "**Money, inflation and the constitutional position of the central bank**", IEA the institute of economic affairs, 08 October 2002.
23. MILTON FRIEDMAN, **THE ROLE OF MONETARY POLICY**, The American Economic Review, Volume LVIII, MARCH 1968.
24. Matthew Hughart, **Controlling in inflation : Applying Rational Expectations to Latin American**, Journal of Political Economy, Vol. 11, 2002.
25. Norbert Berthold & Klaus Grundler, **Stagflation in the world Economy ; A Revival ?** Julius-Maximilians-University Wurzburg, April 2012.
26. Pierre-Richard Agenor a, Nihal Bayraktar, **Contracting models of the Phillips curve empirical estimates for middle-income countries,** Journal of Macroeconomics, Volume 32, University of Macedonia, USA , 2010.
27. Pedroni. P, **Panel Cointegration Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis,** Econometric Theory, 20 (3) , 2004.
28. Robert E. Lucas, Jr and Edward C. Prescott, **Investment Under Uncertainty**, *Econometrica*, Vol. 39, No. 5. Sep., 1971.

29. Satyajit Chatterjie, « **The Taylor curve and the unemployment inflation tradeoff** », Business review, Vol26, N° 3, 2002.
30. Senauer, B and Garacia, M, Determinants **of Nutrition and Health Status of Preschool Children: An Analysis with Lingtudinal Data**, Economic Development and Cultural Change, Jan 1991.
31. Thomas M.Humphery**, « The evolution and policy implications of Phillips curve analysis »,** Federal reserve bank of Richmond , Economic review, 1985.
32. William H. Greene, **Econometric Analysis** : chapter 13 Model for Panel Data, 5th ed Prentice Hall, 2002.

Reports:

1. http://ar.wikipedia.org/wiki/.
2. https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1303 VU 23/08/2020.
3. http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyone.html http://www.sis.gov.eg.
4. https://ketabonline.com/ar/books/103854/read?part=1&page=26&index=2956036.
5. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/2019/en/AMF%20Annual%20Report%202019%20Arabic%20-%20.
6. https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2019/03/28/world-economic-outlook-april-2019
7. Insee - Institut national de la statistiques et des ètudes èconomiques, **Définitions, méthodes et qualité**, Date de publication : 02/09/2019.
8. Office National des statistiques, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683, p15, sur : www.ons.dz. .
9. World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database..

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة حسب كل الدول

	UNP	INF	INVERS
Mean	7.003975	17.54446	0.223465
Median	5.603000	4.269990	0.178476
Maximum	31.84000	2075.888	1.428571
Minimum	0.700000	-6.242506	0.031407
Std. Dev.	4.878399	128.6635	0.200582
Skewness	1.900959	14.05937	3.913301
Kurtosis	7.997236	210.8561	22.47631
Jarque-Bera	915.0335	1021047.	10225.18
Probability	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	3901.214	9772.262	124.4701
Sum Sq. Dev.	13232.12	9204184.	22.36952
Observations	560	557	557

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11.

الملحق رقم (02): التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة لكل الدول

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
inf	overall	17.54446	128.6635	-6.242506	2075.888	N =	557
	between		43.46642	2.016121	200.2915	n =	20
	within		121.4388	-179.552	1893.141	T =	27.85
unp	overall	7.00767	4.874566	.7	31.84	N =	560
	between		4.372451	1.435964	18.70825	n =	20
	within		2.359341	-1.880581	20.13942	T =	28

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-202.

الملحق رقم (03): التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب كل دول العينة

Statistique descriptives										
Kurtosis		Skewness		Std.dev	Mean	Maximum	minmum	N		NOM	
,858	-1,761	,441	,210	7,963116567	18,70824998	31,840000	9,820000	28	UMP	الجزائر	عينة الدول الافريقية
,858	,940	,441	1,555	9,5492126290	8,773423839	31,6696619	,3391632	28	INF		
,858	,417	,441	,000	1,434932798	14,91828561	18,334000	12,365000	28	UMP	تونس	
,858	1,196	,441	1,109	1,489313316	4,078941811	8,1937151	1,9833333	28	INF		
,858	-1,181	,441	,247	1,641236609	10,36932141	13,154000	7,950000	28	UMP	مصر	
,872	2,805	,448	1,338	6,1333007659	9,822092697	29,5019327	2,2697572	27	INF		
,858	-,680	,441	-,248	1,387861158	5,00885709	7,292000	2,480000	28	UMP	كوت ديفوار	
,858	13,903	,441	3,534	5,1539671925	3,719351871	26,0815720	,4390628	28	INF		
,858	-1,281	,441	-,059	2,745483138	6,84146432	11,710000	3,101000	28	UMP	مالي	
,872	5,500	,448	1,903	5,6990084920	2,901827965	23,1767912	-6,242506	27	INF		
,858	2,730	,441	1,932	,772193640	4,14357142	6,237000	3,424000	28	UMP	نيجريا	
,858	3,489	,441	2,085	17,3348906230	18,856241306	72,8355023	5,3822237	28	INF		
,858	-1,236	,441	,636	1,846209499	7,24539285	10,541000	5,371000	28	UMP	السينغال	
,858	19,888	,441	4,203	6,2688557413	2,639248318	32,2936669	-2,2480215	28	INF		
,858	,239	,441	,302	,706042744	5,68414286	7,200000	4,350000	28	UMP	السعودية	عينة الدول الآسيوية
,858	1,299	,441	1,071	2,6358323416	2,016121428	9,8702482	-1,3337549	28	INF		
,858	-,932	,441	,467	,692947805	1,43596430	2,900000	,700000	28	UMP	الكويت	
,872	2,936	,448	1,450	2,4840662901	3,051323364	10,5827098	-,5454712	27	INF		
,858	-,024	,441	,530	,230615687	2,67953572	3,182000	2,268000	28	UMP	الهند	

		INF	28	2,4908870	13,8702462	7,406866902	3,2686756898	,419	,441	-1,041	,858
	مالیزیا	UMP	28	2,450000	4,110000	3,31157143	,353389356	-,498	,441	1,059	,858
		INF	28	,5833084	5,4407822	2,734626040	1,3097118549	,388	,441	-,595	,858
	الصین	UMP	28	2,400000	4,700000	3,92203569	,781349526	-,736	,441	-1,073	,858
		INF	28	-1,4014738	24,2569844	4,150614940	5,7314485080	2,252	,441	5,409	,858
	إندونیسیا	UMP	28	2,540000	8,060000	5,26575002	1,554522985	,183	,441	-,876	,858
		INF	28	3,1983464	58,4510445	9,523574956	10,2703585874	4,307	,441	20,561	,858
عینة دول أمریکا اللاتینیة	الشیلي	UMP	28	4,350000	11,313000	7,81260715	2,038985293	,067	,441	-,975	,858
		INF	28	,3530452	21,7844124	5,437943771	4,8110320831	1,979	,441	4,202	,858
	کولومبیا	UMP	28	7,800000	20,520000	11,56335718	3,324722879	1,346	,441	1,594	,858
		INF	28	2,0180985	30,348 4406	10,316881308	8,4766072916	1,051	,441	-,267	,858
	المکسیك	UMP	28	2,488000	6,888000	3,97621430	1,034494819	,823	,441	,733	,858
		INF	28	2,7206407	34,9992713	9,482880356	9,0079508761	1,849	,441	2,778	,858
	بنما	UMP	28	2,300000	4,551000	3,71510714	,644048427	-1,113	,441	,297	,858
		INF	28	,1363997	8,7586831	2,099222248	2,0487933215	1,717	,441	3,068	,858
	البیرو	UMP	28	2,844000	5,799000	4,51142859	1,038113965	-,277	,441	-1,581	,858
		INF	28	,1931350	409,5301666	23,184237643	77,3540321414	4,966	,441	25,440	,858
	الآرغواي	UMP	28	6,307000	13,402000	10,55667853	2,851252056	-,354	,441	-1,789	,858
		INF	28	4,3593407	101,9716832	19,085806858	23,1528272904	2,348	,441	5,615	,858
	البرازیل	UMP	28	6,030000	12,827000	8,48385714	1,878049740	,717	,441	-,003	,858
		INF	28	3,1950763	2075,8883980	200,291532421	544,3306197294	2,972	,441	8,034	,858

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews11**

الملحق رقم (04): نتائج الإحصاءات الوصفية للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة التضخم حسب كل عينة

عينة دول أمريك اللاتينية	عينة الدول الآسيوية	عينة الدول الإفريقية	
258.4423	21.20890	47.99896	**Mean**
33.75363	20.43021	34.74825	**Median**
2166.540	42.75065	158.1632	**Maximum**
23.28568	7.194700	13.33443	**Minimum**
579.6485	10.56239	36.48251	**Std. Dev.**
2.605768	0.571096	1.886751	**Skewness**
8.403537	2.402449	5.851095	**Kurtosis**
63.40311	1.869381	25.16406	**Jarque-Bera**
0.000000	0.392707	0.000003	**Probability**
6977.941	572.6403	1295.972	**Sum**
8735802.	2900.668	34605.31	**Sum Sq. Dev.**
27	27	27	**Observations**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11.

الملحق رقم (05): نتائج الإحصاءات الوصفية للسلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة البطالة حسب كل عينة

عينة دول أمريك اللاتينية	عينة الدول الآسيوية	عينة الدول الإفريقية	
1.036227	2.036943	0.833743	Mean
1.013703	1.784984	0.794726	Median
1.252162	2.759590	1.032646	Maximum
0.871378	1.477171	0.712369	Minimum
0.113245	0.495519	0.103698	Std. Dev.
0.391234	0.388616	0.631505	Skewness
1.900794	1.360332	1.941660	Kurtosis
2.123929	3.841368	3.167821	Jarque-Bera
0.345776	0.146507	0.205171	Probability
29.01437	57.03442	23.34481	Sum
0.346259	6.629554	0.290339	Sum Sq. Dev.
28	28	28	Observations

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11.

الملحق رقم (06): اختبار التجانس ل Hsiao 1986

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	8.777738	5.49E-36
H2	12.68403	2.19E-32
H3	3.444729	1.43E-06

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl-2020b

الملحق رقم (07): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة INFعند مستواها I(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **inf**

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = **20**
Ha: Some panels are stationary — Avg. number of periods = **27.85**

AR parameter: **Panel-specific** — Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**
Panel means: **Included**
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-5.5466		(Not available)		
t-tilde-bar	-2.8149				
Z-t-tilde-bar	-7.8730	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1

الملحق (08): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة INFعند مستواها I(1)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **D.inf**

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = **20**
Ha: Some panels are stationary — Avg. number of periods = **26.85**

AR parameter: **Panel-specific** — Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**
Panel means: **Included**
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-8.6394		(Not available)		
t-tilde-bar	-3.8701				
Z-t-tilde-bar	-13.9304	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1.

الملحق رقم (09): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة D.UNP عند المستوى I(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **unp1**

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = **20**
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = **28**

AR parameter: **Panel-specific** — Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**
Panel means: **Included**
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-1.4851		-1.990	-1.850	-1.780
t-tilde-bar	-1.3765				
Z-t-tilde-bar	0.3194	0.6253			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1.

الملحق رقم (10): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة D.UNP عند I(1)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **D.unp1**

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = **20**
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = **27**

AR parameter: **Panel-specific** — Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**
Panel means: **Included**
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-3.8573		-1.990	-1.850	-1.780
t-tilde-bar	-3.0082				
Z-t-tilde-bar	-9.0066	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجيةstata15.1 .

الملحق رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك

```
Pedroni's cointegration tests:
No. of Panel units: 20          Regressors: 1
No. of obs.: 557                Avg obs. per unit: 28
Data has been time-demeaned.
```

Test Stats.	Panel	Group
v	3.394	.
rho	-4.469	-2.915
t	-5.291	-6.172
adf	-4.648	-4.811

All test statistics are distributed N(0,1), under a null of no cointegration, and diverge to negative infinity (save for panel *v*).

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1.

Pedroni test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 20
Ha: All panels are cointegrated		Avg. number of periods	= 26.85
Cointegrating vector:	Panel specific		
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	0.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	-4.6312	0.0000
Phillips-Perron t	-15.1649	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-6.9629	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1.

الملحق رقم (12): نتائج اختبارات درجة الإبطاء

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: INF
Date: 06/03/23 Time: 22:25
Sample: 1991 2018
Included observations: 557

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
1	-1128.702796	4.988272	5.521225	5.197819	ARDL(1, 1)
5	-1114.101381	5.010907	5.718599	5.289159	ARDL(2, 1)
2	-1114.487367	5.012526	5.720217	5.290777	ARDL(1, 2)
3	-1097.726575	5.026107	5.908537	5.373063	ARDL(1, 3)
6	-1097.996743	5.027240	5.909670	5.374196	ARDL(2, 2)
9	-1098.302442	5.028522	5.910952	5.375477	ARDL(3, 1)
7	-1080.463996	5.037585	6.094754	5.453245	ARDL(2, 3)
10	-1082.639665	5.046707	6.103876	5.462367	ARDL(3, 2)
13	-1082.963848	5.048066	6.105235	5.463726	ARDL(4, 1)
14	-1063.414761	5.049957	6.281864	5.534321	ARDL(4, 2)
11	-1063.552193	5.050533	6.282441	5.534897	ARDL(3, 3)
15	-1044.593262	5.054898	6.461544	5.607966	ARDL(4, 3)
16	-1024.958496	5.056430	6.637814	5.678202	ARDL(4, 4)
4	-1087.028419	5.065109	6.122277	5.480768	ARDL(1, 4)
8	-1071.701283	5.084701	6.316609	5.569065	ARDL(2, 4)
12	-1052.003870	5.085970	6.492616	5.639038	ARDL(3, 4)

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews11

الملحق رقم (13): درجات تأخير متغيرات الدراسة والنموذج المناسب نتائج اختبارات درجة الإبطاء

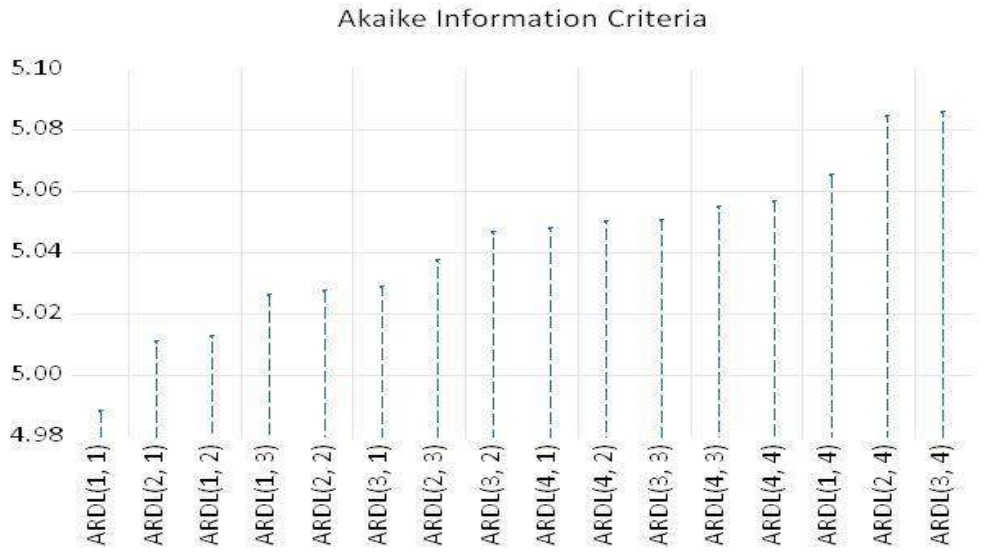

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews11

الملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج Panel–ARDL وفق طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as **pmg**)

Panel Variable (i): **cross**
Time Variable (t): **date**

Number of obs	= 537
Number of groups	= 20
Obs per group: min	= 26
avg	= 26.9
max	= 27
Log Likelihood	= -1546.02

D.inf	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
unp1	-2.303562	1.06562	-2.16	0.031	-4.392139	-.2149848
SR						
ec	-.5027885	.0583676	-8.61	0.000	-.6171869	-.3883901
unp1						
D1.	259.9637	280.8891	0.93	0.355	-290.5688	810.4961
_cons	6.14726	3.389755	1.81	0.070	-.4965368	12.79106

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية stata15.1

Dependent Variable: D(INF)
Method: ARDL
Date: 06/03/23 Time: 22:25
Sample: 1992 2018
Included observations: 537
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): UNP1
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
UNP1	-2.301347	1.065986	-2.158890	0.0313
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.502796	0.058366	-8.614594	0.0000
D(UNP1)	259.9480	280.8894	0.925446	0.3552
C	6.147020	3.389777	1.813400	0.0704
Log likelihood	-1545.986			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews11